

الحكومة في الإسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

المقدمة

الحمد لله بجميع محامده كلها على جميع نعمه كلها، ونشهد أن لا إله إلا الله شهادة إيمان وإخلاص، ونشهد أن محمداً (ص) عبده ورسوله، وحببيه ونجيبه، وخيرته في خلقه، وصاحب سرّه ومبلغ رسالاته (صلوات الله عليه وعلى آله) المعصومين المكرمين وأصحابه المتجيين، سيما بقية الله في الأرضين، وصلّى على أئمة المسلمين وحماة المستضعفين وهداة المؤمنين.

اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، وتابع بيننا وبينهم بالخيرات، إنك مجيب الدعوات وغافر الخطايا، إنك على كل شيء قدير.

أرى من الضروري - قبل الدخول في أصل موضوع "الحكومة في الإسلام" - أن أطرح مقدمة عامة تمهيداً لتناول الموضوع والدخول في تفاصيله، وهي أن نظامنا الإسلامي ومجتمعنا القرآني يستند في بناء وأركانه على إرادة الشعب، بحيث أن الشعب ينبغي أن يحصل لديه الإطلاع والقناعة اللازمة لما يروم تحقيقه قبل أن يبادر إلى اتخاذ الخطوات العملية للتنفيذ. إذ ليس وارداً هنا اللجوء إلى القوة والتعسف، فكل ما جرى حتى الآن في الجمهورية الإسلامية كان وفقاً لإرادة الأمة، ولم يتيسر إلا بفضل

استقامة الشعب، وبسالته، وينبغي صيانة هذه الثمار التي تمخضت عنها إرادة الأمة وجهادها بالاستقامة والبسالة نفسها، بل ومن اللازم إضافة المزيد من الثمار والمعطيات إلى ذلك.

وفي الحقيقة، إن الشعب هو الذي صان نظام الجمهورية الإسلامية منذ انتصار الثورة الإسلامية وحتى اليوم، وواكبوه خطوة خطوة، إذ أنهم هم الذين تحملوا عبء المسؤولية على عاتقهم، وقدموا التضحيات والقوانين، وأبدوا صبراً وقناعة وتوكلاً على الله، وكانوا آذاناً صاغية لأوامر القيادة، وبرهنوا عن طاعة فريدة من نوعها، وربما أمكن القول: إن الأمة قد تشبّثت بقوة بهذا النظام الفتى، الذي عمل أعداؤه جاهدين، وبذلوا ما بوسعهم من أجل أن لا يُبقوا له عيناً ولا أثراً فوق وجه الأرض، وتحت السماء.

إذاً، فعلى الشعب أن يعي أن نظامه وحكومته القائمة الآن في البلاد تختلف عن الأنظمة والحكومات القائمة على أساس الاستبداد، والتي لا تريد أن تكتسب شعوبها الوعي والبصيرة، بل تتبعها وتطيعها طاعة عمياء. وإذا كانت تلك الأنظمة والحكومات ترى أن الأجدى والأُنفع لها، تجهيل شعوبها (واستحمارها) فإن نظامنا يرى أن الأجدى والأُنفع له توعية الشعب وإيقاظه.

فالشعب إن لم يُطلع على الأمور، ولم يكن على بصيرة من مجريات الأحداث، ولم يتخذ قراره المناسب بشأنها، فستواجه مسؤولي الحكومة صعوبات تجعل من العسير عليهم إدارة أمور البلاد؛ لذلك فإن أساس أعمال هذا النظام هو كون الناس على بصيرة من أمرهم، وكما قال تقديست أسماؤه ﴿إن شر الدواب عند الله الصمّ البكم الذين لا يعقلون﴾ (الأنفال: ٢٢).

إننا لا نريد أن يكون هناك ولو شخص واحد في مجتمعنا من هذا القبيل، بل ينبغي لهم أن يمتلكوا جميعاً القدرة على الفهم والتحليل والفرز والتشخيص، ولهذا فإن تحليل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والعقدية أمر ضروري، وينبغي أن توضّح لأبناء الشعب ليكونوا على علم بها ويطلعوا على مجرياتها.

تأثير الإيمان بالله في البنية الاجتماعية للنظام الإسلامي

على هذا الأساس، ثمة مجموعة من القضايا والبحوث التي تتناول أركان النظام الإسلامي وأجزائه، وهي تشمل:

القيادة، والأمة الإسلامية، وأركان هذه الأمة، وطريقة إسهام الشعب في الحكومة، ومقدار الصلاحيات الممنوحة للحكومة حيال الشعب، ودور الجيش والجامعات والعلماء، ودور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغيرها من الأمور اللازمة والضرورية التي ينبغي للشعب أن يطلع عليها باعتباره قوام النظام.

لقد رأيت من الضروري أن أتحدث عن هذه الموضوعات الأساسية والمهمة، واخترت البدء بالتحدث عن موضوع تأثير الإيمان بالله والاعتقاد بالتوحيد في البنية الاجتماعية للنظام الإسلامي. مما لا شك فيه أن للإيمان بالله دوراً فاعلاً في الشكل العام للمجتمع، وفي نفس كل واحد من أفراده. وطالما تحدثنا عن هذا الموضوع. في تلك الأيام الخوالي التي كنا نتطلع فيها من بعيد لقيام النظام الإسلامي، وقد أمضينا أياماً عديدة في الحديث، والبحث والمناقشة، والتداول في هذا البحث، الذي هو أحد البحوث المطوّلة المتشعبة، كما تناوله المؤلفون والكتّاب، وأجال العلماء فيه نظره، وأبدوا فيه آراءهم، واليوم وقد قام هذا النظام - والله الحمد - بعون الله وتسديده وبهمة الأمة وجهودها، نجد أنفسنا أحوج من السابق للتطرق إلى هذا الموضوع، ومناقشة هذه الأمور لنرى كم من تلك المعطيات التي ينبغي أن يثمرها التوحيد والإيمان بالله قد تحققت لدينا، وأيها لم تتحقق بعد، وينبغي لنا السعي بجهد لتحقيقها.

وإنني سأتناول هنا - بشكل موجز ومجمل - آثار الإيمان بالله في المجتمع الذي يقوم على أساس الاعتقاد به - سبحانه - والإيمان بوحدانيته والنتائج الأساسية المنبثقة عنه.

أولاً: إن الإيمان بالله يؤثر على البنية السياسية للمجتمع، أي في نمط الحكومات والتشكيلات القائمة على إدارة هذا المجتمع المنبثق على أساس الاعتقاد بالله وبالاستناد إلى المدرسة الإلهية، فالبنية السياسية والتشكيلات الإدارية والجهاز التشريعي تتميز باختلافات أساسية عن نظيراتها في المجتمع غير القائم على أساس توحيد الله والإيمان به. وإلى هذا يرشدنا القرآن الكريم فيقول ﴿ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين﴾ (القصص: 5).

هذه - إذاً - إرادة الله، فحينما ينهض بالأمر موسى (ع) وتظهر إلى الوجود حركة نبوية في التاريخ، يبدأ فصل جديد من فصول تاريخ البشرية، والهدف من هذا الفصل والبعثة والنبوة الجديدة الكبرى والخالدة هو وصول المستضعفين إلى الحكومة وإمامة المجتمع وزعامته.

المحرومون والمستضعفون

لا ينبغي أن تترجم كلمة "المستضعفين" بكلمة "المحرومين" فهذا خطأ بَيِّن، فالمستضعفون في المجتمع ليسوا هم المحرومين وحسب، وإنما المستضعفون في المجتمع الطاغوتي والشرطاني الذي يتحكم فيه حاكم مستكبر، هم عبارة عن تلك الفئة العظيمة الطبقة الواسعة من الناس التي سُلِّبت إرادتها ولم يُفسح لها مجال في إدارة مجتمعها، وليس لها حضور فعال في ميادين الحياة المختلفة، ولا تُعطى لها أية أهمية أو يقام لها وزن يذكر، ولا تتمتع بالاحترام، وإنما تُفرض عليها كل الأمور. وطبعاً ففي مثل هذا المجتمع يُعدّ المستضعفون في عداد المحرومين - في الغالب - من المواهب المادية للمجتمع، بيد أن "المحرومين" ليسوا صفة مرادفة لـ "المستضعفين"، وهاتان الفئتان مقترنتان ببعضهما في المجتمعات الطاغوتية على الدوام تقريباً.

إن وصول المستضعفين إلى سدة الحكم يعني إزاحة الحكام المستكبرين المتحكمين في رقاب أكثرية الناس من خلال شرذمة من الأشخاص، عبر تطبيق أفكارهم وتنفيذ رغباتهم المستندة إلى الأهواء والأمزجة الذاتية، والأوامر الاستبدادية التسلطية. وبعد إزاحة هذه الطبقة جانباً يتولى الناس أنفسهم أمور الحكم.

انعكاسات التوحيد وثماره في المجتمع

ويتجسد مجيء الناس إلى سدة الحكم بهذا الشكل، وهو أن ينتخب الناس شخصاً من بينهم على أساس معايير يتفقون عليها فيما بينهم ويفوضونه زمام الأمور وصلاحيات الحكم، ويمارسون هم الإشراف والرقابة على أعماله، وهكذا تظهر إلى حيز الوجود حكومة المستضعفين.

وثمة آيات كثيرة في القرآن الكريم تتحدث عن هذا الأمر، كما توجد العديد من الروايات عن هذا الجانب من المعارف الإسلامية، سواء في كتب الحديث أو "نهج البلاغة"، وهذا أول انعكاس من الانعكاسات التي يتركها الإيمان بالله وبالتوحيد في المجتمع ونظام الحياة البشرية، وهناك نزول وتختفي أساليب المكر والختل والخدع السياسية، والمعايير المادية، ولن يصل أي شخص ولا أية فئة من خلال هذه العوامل وبهذه الوسائل إلى سدة الحكم.

فالحكومة تعود لأولئك الناس الذين يمثلون الأكثرية الساحقة في المجتمع، وهي من صلاحيات الأشخاص الذين ينتخبهم الناس ويجعلونهم على رأس هرم السلطة. ولذلك وجدنا الإمام الخميني يخاطب المسؤولين الحكوميين قائلاً: "إن الناس هم الذين أخرجوكم من السجون وأجلسوكم على كراسي الحكم في الدولة" وسوف نتناول تفاصيل هذه الأمور فيما سيأتي من الحديث.

هذه أول ثمرة من ثمار الإيمان بالتوحيد في المجتمع، حيث يمارس الناس دور الإشراف والرقابة بناءً على الأسس والمعايير الإلهية. أي أنه حينما يكون الإيمان بالله أساساً للحكومة، يُنتخب الحاكمون من بين عباد الله، ولا يكون المعيار والملاك لتولي الحكم هو الثراء، والملَكة المادية والغنى، بل الإيمان والعمل الصالح والتقوى.

فمن يكن أكثر إيماناً بالله - تبارك وتعالى - وأشد تقوى وتبرز ملامح تقواه بشكل أوضح في ميدان السياسة، ينبغي له أن يكون هو البديل لسلطة المستكبرين ويتبوأ مقعد الحكم الإلهي، ويصبح خليفة الله في الأرض.

ومن الثمار الأخرى للإيمان بالتوحيد - إذأ - حلول المعايير والمقاييس المنسية من قبيل العلم بالدين والتقوى والخوف من الله والعمل الصالح.

أما على صعيد القوانين، فإننا نرى أنه في مثل هذا المجتمع تسود القوانين الإلهية مائة في المائة. فلا تتم عملية التقنين وفقاً للأهواء والميول النفسية والأمراض البشرية، بل تُستمد الأحكام والتشريعات من منبع الوحي الإلهي، وهذا من جملة المعطيات الناتجة عن الاعتقاد بالتوحيد، والتي ما لبثنا نحس بها في مجتمعنا المعاصر.

القوانين المنطبقة مع النصوص الإسلامية

إننا نسعى لتكون قوانيننا إلهية، فمجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، اللذان يمثلان معاً السلطة المقتنة لدينا، يسعىان لتكون القوانين التي يصادقان عليها قوانين متطابقة مع الكتاب والسنة ومع النصوص لانتخاب أشخاص يديرون البلاد عبر اختيارهم من بين الأفراد المؤمنين بالعقيدة الدينية، وهذا هو الدرس الذي تعلمنا إياه الاعتقاد بالتوحيد والإيمان بالله.

ثانياً: أما على الصعيد الاقتصادي، فينبغي القول إن الإيمان بالله ذو تأثير كبير في البنية الاقتصادية للمجتمع كذلك. ففي المجتمعات المجردة من الإيمان بالله نرى أن هناك تنافساً ونزاعاً بين الناس من أجل الحصول على المزيد من المكاسب المادية، إذ أن كل ما يستطيع المرء الاستحواذ عليه يكون من نصيبه. وبينما الأمر ليس كذلك في المجتمع والنظام الإسلامي، فكل شيء هو من نصيب المجتمع في ظل هذا النظام، ولا يقتصر الحصول عليه على مجموعة معينة خاصة.

يقول القرآن الكريم ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ (البقرة: ٢٩)، أي أنه موضوع تحت تصرفكم أيها الناس، وليس مسخراً لسلطة طبقة خاصة، وهذا يشمل كل ما يوجد في الأرض، وثمة آيات كثيرة من هذا القبيل في القرآن الكريم، وكلها تخاطب الناس جميعاً. ونخلص منها إلى أن كل شيء في هذه الأرض مسخر للناس كافة، وليس لفئة أو طبقة خاصة تستحوذ على كل ما في الأرض ويبقى الناس يعملون لهم، ولا يحصلون منهم - في المقابل - إلا على قوت لا يموت.

لا يوجد مثل هذا الأمر في التفكير الإسلامي وفي المنطق الإسلامي، وفي هذا الإطار العام من الأحكام تجري التشريعات الاقتصادية في الإسلام، ولا أريد هنا الخوض في تفاصيل هذا الموضوع الآن، بل أتناول الموضوع بشكل عام لأصل إلى تأثير التوحيد على البنية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الإسلام يتوخى إقرار حالة التوازن والتعادل، ولا نقول المساواة.

النظام الاقتصادي الإسلامي عنوان عريض

ثمة جملة قالها أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (ع) في بداية خلافته، مؤكداً عليها كوظيفة ينبغي القيام بها، موضحاً أنه إنما وافق على تسلم الخلافة من أجلها وحسب هي: "وما أخذ الله على العلماء ألا يقاتروا على كظة ظالم، ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها... ولألفيتم دنياكم هذه أزهدي عندي من عطفة عنز" (نهج البلاغة، خ ٣، د. الصالح).

وهذه يافطة كبرى وعنوان عريض موضوع على جبين النظام الاقتصادي الإسلامي، ونحن نجعله محوراً لبحثنا لنصل من خلال ذلك إلى ملامح هذا النظام؛ وهذه الحالة، حالة التوازن والتعادل، هي الأخرى ناشئة من الإيمان بالله. فلو لم يكن هناك رب وإله، وإن لم يكن لهذا العالم مالك يسخره في

خدمة أبناء البشر كافة، ولو تُرك للأشخاص أنفسهم حق تملك كل ما يمكنهم الاستحواذ عليه لكان وضع المجتمع بشكل آخر، أما وضع المجتمع والنظام الإسلامي فهو ليس كذلك.

وبعد ذلك، نصل إلى نقطة أخرى هي تأثير التوحيد في أخلاق المجتمع، فلكل واحد والنظام التوحيدي نمط من التفكير وطراز من السلوك والتعامل مع إخوانهم الآخرين ومع الناس جميعاً، وفي حياتهم يختلفان تماماً عن نمط التفكير، وطراز السلوك السائد لدى الناس في ظل الأنظمة المادية.

ففي الصنف الأول، يحيا الناس مستشعرين وجود الله في حياتهم، ويرجون الله ويستمتطرون شآبيب رحمته ويعشقونه ويخشون منه، ويلجأون إليه، ويعتبرون أنفسهم عبيداً له، ويشعرون بالرحمة والعطف والشفقة على عباده الآخرين، ولا يكتنون لهم الحسد في قلوبهم، ولا يضمرون الجشع والطمع بما لديهم ويتحللون بكل الأخلاق الفاضلة والسجايا الحميدة التي تضمنتها كتب الأخلاق، وكل ذلك من معطيات الإيمان بالله فهو منشأ جميع الأخلاق الإسلامية، والإطار العام لها.

العمود الفقري للقضايا الاجتماعية في الإسلام: التقوى

وهكذا تلاحظ - عزيزي القارئ - أن الإيمان بالله والاعتقاد بالتوحيد هما المنطلق نحو بلوغ المراد والهدف الاجتماعي الإسلامي، وينبغي أن تُستلهم جميع القضايا الاجتماعية حركتها من منبع أصلي وأساسي، وتستهدي بنوره وسيتضح فيما سيأتي من البحث - إن شاء الله - أن جميع القضايا الاجتماعية في الإسلام تُستمد من فيوضات الإيمان بالله وبالتوحيد.

إن هذه الفرصة الثمينة، فرصة قيام الحكومة الإسلامية ونشوء النظام الإسلامي، وفرصة تبلور لطف الله بعباده في هذه البقعة من الأرض، علينا أن نعرف قيمتها ونقدر أهميتها، فقد كان شعبنا يُساق نحو الفساد والآثام، ويُحَث على المعاصي والذنوب، بينما يمكنه اليوم أن يتمتع بنعمة العيش مسلماً مؤمناً بالله، يمارس العمل الصالح وقد مهد للجميع سبيل المجاهدة في مقابل الشياطين والنفس الأمارة بالسوء وفي مقابل الأعداء، وفُتح أمام أبناء هذا الشعب طريق التضحية والفداء والصلاح والرشاد.

فلنغتتم هذه الفرصة، ولنسلك الطريق نحو الله، ونتحرك في سبيله، ولنقترب إليه، ولنجعل أخلاقنا أخلاقاً صالحة، ونملاً قلوبنا بالتقوى الإلهية، ولتكن التقوى نصب أعيننا، فأثارها تتجلى في جميع

مجالات حياة الإنسان، وحينما نقرأ القرآن نجد أن التقوى قد اقترنت بكل عمل صالح أمر به الإنسان، وهي أعظم رصيد يمكن للإنسان أن يتمتع به¹.

الفصل الثاني

الحكومة الإسلامية والحاكم الإسلامي

الحكومة الإسلامية تجسيد لحكم الشعب

ثمة قضية مهمة نتناولها في هذا الفصل، وهي أن المجتمع الذي يحمل أفرادَه إيماناً بالله، ينبغي أن تكون الحكومة القائمة فيه حكومة دينية إسلامية، تطبق التعاليم الإسلامية، وتنفذ الشريعة والأحكام الإسلامية في حياة الناس. وينبغي أن يكون على رأس تلك الحكومة شخص يتمتع بصفتين بارزتين وأساسيتين هما:

أولاً: أن يكون الأعلم بالأحكام والشريعة والفقه الإسلامي.

ثانياً: أن يتمتع بملكة ضبط النفس والسيطرة عليها من الوقوع في المعاصي وهو ما اصطُِّلِح عليه عرفاً بـ "العدالة".

والعدالة ملكة نفسية وخصلة روحية تمكّن الإنسان من صيانة نفسه من ارتكاب الذنوب واقتراف الآثام، بيد أنها لا تعني العصمة، فالخطأ يمكن أن يصدر من الناس العاديين، ولكنها تعني عدم التعمد في ارتكاب المعصية أو الإصرار على مقاربة الذنب.

هاتان السجتان: من الضروري توفرهما في الشخص الذي يريد تطبيق الأحكام الإلهية والقوانين الإسلامية في المجتمع الإسلامي. وقد صرح دستور دولتنا بذلك بشكل واضح في باب "ولاية الفقيه"².

¹ من خطبة ألقاها سماحته في صلاة الجمعة بجامعة طهران بتاريخ ١٤٠٣ (١٩٨٣/٨/٥).

² من خطبة ألقاها سماحة القائد في صلاة الجمعة (طهران) في ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣/٩/٢).

فنظام ولاية الفقيه هو الطابع المميز لدستور الجمهورية الإسلامية والصفة الغالبة على الشكل العام لمجتمعنا، أي أن "ولاية الفقيه" تُلاحظ بوضوح في كل شأن من الشؤون المهمة والأساسية لهذا المجتمع، وآثارها مشهودة في أعطاف المجتمع وحنياه، وسأتحدث هنا بشكل موجز عن هذا الأمر.

الموضوع الذي ينبغي الالتفات إليه جيداً هو أن ولاية الفقيه تعني حكومة ذلك الشخص المطلع العالم بالدين، وسلطة العارف بشؤون الدين والذين يتمتع بالعدالة أيضاً وذلك وفقاً للشرائط والصفات التي وردت في الدستور بالنسبة لفقيه الثورة وقائدها الذي يدير شؤون المجتمع ويشرف عليها.

وأعتقد أننا لسنا بحاجة إلى دليل نقلي (روائي) للبرهنة على "ولاية الفقيه"، على الرغم من أن الأدلة النقلية الروائية متوفرة في القرآن والحديث، وكلها تدلل على حكومة الفقهاء والعلماء الربانيين. بيد أننا لو لم يكن لدينا أي دليل نقلي على حكومة الخبراء بالدين في المجتمع الإسلامي، فإن العقل والأدلة المنطقية تشير إلى حقيقة أنه من أجل تطبيق الأحكام الإلهية، وتنفيذ القوانين الدينية في المجتمع ينبغي أن يتصدى لذلك أشخاص يمتلكون الأهلية، والكفاءة والصلاحية اللازمة، في هذا المضمار ممن لديهم إطلاع ومعرفة بالشؤون الدينية.

وإذا كان المتصدي لذلك - مثلاً - شخص لا يؤمن أساساً بحكومة الدين فإنه لا يكون جاداً في تنفيذ الأحكام الإلهية فيما بين الناس، ولربما لا يرضى بها أساساً.

أجل إن هذا يكفي للتدليل على هذه الحقيقة دون الحاجة إلى نقل ما ورد في الآيات والروايات، وخصوصاً إذا كان الطرف المخاطب يحمل مثل هذا الاعتقاد بضرورة تطبيق الأحكام الإلهية والقوانين الإسلامية في المجتمع، ويرى أن هذا من مستلزمات الإيمان بالله وبالإسلام، إذ من البديهي للمجتمع الذي تُدار إدارته للأحكام والقوانين الإسلامية، أن يحكمه ويديره امرؤ مطلع وعارف بهذه الأحكام.

إن إشراف الولي الفقيه على جميع المراكز الأساسية والمرافق الحساسة في المجتمع الإسلامي، أمر ضروري، وقد استجاب دستورنا لهذه الضرورة ولّبّاها - وكما سأوضح بعد قليل - فإن الولي الفقيه يمارس بالفعل إشرافه - كما ورد في دستور الجمهورية الإسلامية - على جميع المراكز الحيوية والحساسة في هذا المجتمع، وله حضور فاعل ومؤثر فيها، وهذا أمر ليس بحاجة إلى دليل وبرهان، بل العجيب هو ما قد يطرحه بعض الأشخاص مما يعدونه دليلاً على رفض ولاية الفقيه ودحضها.

وطبعاً إذا كان ثمة مجتمع ليس لديه أدنى اهتمام بالقيم الإلهية والمعايير الدينية، فإنه يرضى أن يكون على رأسه امرؤ يفتقد إلى أي من الأخلاق الإنسانية، وأن يكون الحاكم فيه شخص محترف للفن - مثلاً - أو ثري ذو أموال طائلة، ليقوم بتسيير عجلة الأمور فيه.

أما المجتمع الملتزم بالقيم الإلهية، والقائم على اعتناق عقيدة التوحيد، والنبوة والشرعية الإلهية، فإنه لا يرى بداً من القبول بأن يكون على رأسه شخص عالم بالشرعية الإسلامية والتعاليم الإلهية، وتتجسد فيه الأخلاق الفاضلة، وتتجلى فيه الخصال الحميدة، ولا يقترف الذنوب ولا يرتكب المعاصي، ولا يقع عمداً في الخطأ والاشتباه، غير جائر ولا ظالم ولا طامع في شيء من الحطام لنفسه، بل يتحرق للآخرين ويفضل إقرار القيم الإلهية على القضايا الشخصية والأمور الذاتية والمصالح الفئوية.

تنفيذ رأي الشعب

ولهذا فإن هذا الأمر قد تمت معالجته في مجتمعنا وفي نظامنا الجمهوري الإسلامي، إذ أن على رأس السلطة التنفيذية في البلاد يقف رئيس الجمهورية الإسلامية، وقد تم انتخابه من خلال آراء الشعب وعين في منصبه عبر تنفيذ الإمام لرأي الشعب وإمضائه، أي أنه - في الحقيقة - معين، وبالتالي، من قبل الإمام.

فالشعب ينتخب شخصاً من بين الأشخاص اللاتقنين لرئاسة الجمهورية، ثم يقوم الإمام بتنفيذ رأي الشعب بتعيينه رئيساً، أي أنه إن لم يصادق الإمام على انتخابه لن يصبح رئيساً للجمهورية. فالإمام - وهو الفقيه العادل وولي أمر المسلمين - يمسك زمام الأمور بشأن تعيين أعلى مسؤول تنفيذي في البلد. وهكذا الأمر على صعيد السلطة التشريعية "المقننة"، حيث يعين الإمام ستة من الفقهاء في مجلس صيانة الدستور، وهذا يعني حضور الإمام - معنوياً - في مجال التشريع القانوني في البلاد، فبدون تسجيل الإمام حضوره في هذا المضممار لا تكون عملية التقنين قد تمت تحت نظر الولي الفقيه وإشراف. وهكذا الأمر في مجال السلطة القضائية، حيث يسجل الإمام حضوره "المعنوي" من خلال تعيينه رئيس ديوان القضاء الأعلى، والمدعي العام في البلاد، وهذان المسؤولان تنتهي إليهما جميع الشؤون القضائية في البلاد، وهما - في الحقيقة - نائبا الإمام وممثلاه في هذا المجال، ومن خلالهما يتم تأمين إشراف الإمام على هذا الصعيد.

إذاً، فالولي الفقيه له حضور فعال ودور أساسي في المجتمع الإسلامي، سواء على صعيد السلطة التنفيذية أو السلطتين المقننة والقضائية. وطبعاً فإن صلاحيات الولي الفقيه لا تنحصر في هذا الإطار، وتتجاوز ذلك بكثير؛ ففي الجيش والقضايا العسكرية، وفي إعلان الحرب وبدئها، وفي ختامها وإعلان السلم، وفي تعبئة القوى وحشدتها، وفي كل الشؤون التي تعدّ من القضايا الأساسية والمهمة في المجتمع الإسلامي، نرى للولي الفقيه سلطة ودوراً وحضوراً فاعلاً طبقاً للدستور، ووفقاً للمقاييس العقلية، التي يجب أن تجري الأمور بموجبها في المجتمع الذي يتوجب قيام الحكومة الإسلامية فيه.

تجسيد المدرسة الدينية

وخلاصة القول هي: إنه في المجتمع الذي يؤمن أفرادُه بالله ويعتقدون بالدين والشريعة الإسلامية، ينبغي أن يكون الحاكم وولي الأمر شخص يتجسد فيه الدين والمنهج (اللذان يؤمن بهما المجتمع) وتكون حكومته مستلهمة من ذلك المنهج والدين. وطبعاً فإن حكومته تختلف عن الأنماط السائدة من الحكومات في العالم المعاصر، فهي ليست حكومة ظلم وجور وتعسف، بل هي حكومة الأخلاق والدين والحكمة المعروفة والأخوة، فالإمام وولي الأمر يكون أخاً لباقي أفراد المجتمع الإسلامي، تربطه بهم أواصر الأخوة وشائج المودة.

هذه الحكومة هي حكومة ولي الأمر وحكومة الدين في المجتمع الإسلامي، وينبغي أن تتجسد بوضوح في جميع المراكز الأساسية والمرافق المهمة في هذا المجتمع، وهذا ما يتجلى بوضوح في بلدنا الآن حسب دستور الجمهورية الإسلامية في إيران كما ذكرنا، سواء في السلطة القضائية أو السلطة "المقننة" والتنفيذية.

هذه بحوث تمهيدية أحببت الإشارة إليها كمقدمة للخوض في هذا الموضوع، متوخياً التأكيد من خلالها على أن المسائل الاجتماعية تستمد روحها في المجتمع الإسلامي من خلال الاعتقاد بأسس كالتوحيد والإيمان بالله ويوم القيامة ورقابة الله وتحت إشراف من يمثل دين الله.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن مجتمعنا الإسلامي، من التحرك نحو أهداف الإسلام العليا، وتطبيق أحكام الفقه الإسلامي بشكل كامل في كل شؤون حياته وعلى جميع الصعد، وسيكون وجود الولي

الفقيه ونظام ولاية الفقيه سنداً لنا، وظهيراً للانطلاق باتجاه بسط حاكمية الإسلام - يوماً بعد آخر - في جميع مجالات، حياتنا الجماعية والفردية، وهذا هو المستقبل الذي ينبغي انتظاره والسعي من أجله. من أهم الأمور التي ينبغي لمسؤولي الجمهورية الإسلامية الاهتمام بها الالتزام بالتقوى في هذا العالم، عالم السياسة المعاصر، إذ ينبغي أن تتجه مسيرة التحرك في المجتمع الإسلامي نحو سيادة الأحكام الإلهية، أي أن على السلطات الثلاث (المقننة والقضائية والتنفيذية) استفراغ كل طاقاتها، وتركيز كل جهودها، واستخدام كل صلاحياتها القانونية، كي توجه المجتمع نحو الصيغة الإسلامية المتكاملة إن شاء الله.

إن الله - تبارك وتعالى - سوف يسألنا يوم الحساب، عن موقفنا من هذه الفرصة التاريخية وكيف استثمارنا هذه النعمة، نعمة قيام الجمهورية الإسلامية، فهي نعمة فريدة وفرصة استثنائية، وعلينا أن نهيئ جواباً لمثل ذلك اليوم.³

هل الحكومة الإسلامية حكومة شعبية أيضاً؟

كثيراً ما يطرح هذا السؤال أولئك الذين يواجهون مواضيع من قبيل الحكومة في الإسلام وآراء الإسلام في باب الحكومة، وهو سؤال يخطر في أذهان جميع الذين واجهوا اسم "الجمهورية الإسلامية". وبما أن هناك الكثير من المأثورات الإسلامية في باب "الحكومة الإسلامية" وورد الكثير من أقوال أئمة الدين وتعايير فقهاء الإسلام بشأن الدور الكبير للناس في الحكومة الإسلامية، كذلك هذا السؤال يُطرح بصيغة أخرى وهي: كيف يمكن أن تكون الحكومة الإلهية شعبية أيضاً؟ هل أن عبارة "الجمهورية الإسلامية" التي تجمع بين الحكومة الإسلامية والحكومة الشعبية بعبارة صحيحة أم فيها شيء من التسامح؟

في الواقع أن لقضية التناقض المدعى وجوده بين الحكومة الإسلامية والحكومة الشعبية سوابق تاريخية. فطيلة التاريخ الماضي كانت معظم الحكومات التي قامت باسم الدين حكومات استبدادية، كما تدل على ذلك المعطيات التاريخية، بحيث أنه لم يكن للشعب والرأي العام فيها أي دور يُذكر.

³ من خطبة لسماحته في صلاة الجمعة بطهران في ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣/٤/١٥).

فإذا تفحصنا في السنوات القليلة، في عهد صدر الإسلام التي كان للناس فيها دور جلي وشهدت أهمية واضحة للرأي العام، نجد أن الحكومات المسلمة التي تعاقبت على الحكم في العهود المختلفة كانت من النمط الاستبدادي الذي ذكرناه آنفاً. وهكذا كانت الحكومات المسيحية في القرون الوسطى، إذ لعب رجال الديانة المسيحية دوراً مشهوداً فيها، بيد أنها كانت من أشد الحكومات التاريخية استبداداً. لقد كانت الحكومات الإلهية دائماً ذريعة وغطاءً يتستر به الحكام لمجاهل الرأي العام وإهمال الشعب.

في عصر صدر الإسلام، وبعد انقضاء سني حكومة النبي وما بعد النبي (ص)، والتي شهدت حضوراً فاعلاً للناس، تولى الحكم خلفاء بني أمية باسم خلافة النبي، أي أنهم تظاهروا بكونهم حكومة إسلامية، إلا أنهم أقاموا - في الحقيقة - أسوأ الحكومات وأشدّها استبداداً وفرضوها على الأمة. وفي هذا الصدد يروي التاريخ أن عبد الملك بن مروان، أحد خلفاء بني أمية، كان معروفاً عنه قبل وصوله إلى الخلافة أنه من جملة أهل التقدّس والاستثناس بالقرآن، لكنه حين تسلم السلطة رأى أن أوضاع المجتمع الإسلامي آنذاك وصلت حدّاً لا يمكن معه ممارسة الحكم دون التوسل بالاستبداد والديكتاتورية، ولذلك خطب في الناس يوماً فقال: "لا يأمرني أحد بتقوى الله إلا ضربت عنقه!!" ماذا يعني ذلك سوى الحكم الديكتاتوري القائم - ولو في الظاهر - على أساس الدين، وأن الناس لا يستطيعون في ظل هذا الحكم حتى التواصي بالحق والأمر بالتقوى.

وهكذا كان حال الحكومات المسيحية في أوروبا وروما خلال القرون الوسطى. ولا شك أنكم سمعتم بمصير كبار العلماء ومشاهير المكتشفين والمخترعين، وكيف أنهم حينما طرحوا أفكاراً لا تروق للكنيسة ولا تشبه أفكارها، حكم عليهم بالإعدام. وفي هذا الإطار حكموا على "غاليو" بالموت. إنهم يحكمون بالإعدام حتى على من يطرحون أفكاراً علمية تخص الأفلاك والكواكب والأرض وبقية الظواهر الطبيعية، ويحرقون بعضهم الآخر بالنار ويعذبون بعضاً منهم بأشكال العذاب.

وهكذا وصل الوضع في بلدنا إبان السنوات الأخيرة من العهد البائد، إذ أرادوا المضي قدماً في الحكم الاستبدادي، ومع إضفاء صيغة دينية عليه بالقوة والقهر والتزوير، وحاولوا إظهار الحاكم المستبد الذي صار يُعده عن الدين حديث الناس، في كل مكان، وعاد أمراً جلياً لكل ذي بصيرة؛ حاولوا إظهاره بمظهر تأييد الدين وحمایته، وأنه رأى في المنام العباس ابن أمير المؤمنين علي والإمام المهدي صاحب الزمان (عج)!!

وفي عهد آخر، كان ادعاء امتلاك شعاع السعادة الإلهية والاتصال بالأفكار الزرادشتية ذريعة أخرى بالنسبة للمستبددين. على أية حال فإن هذه الأحداث التاريخية أدت إلى ظهور نمط من الأفكار، بين صفوف الباحثين والعقلاء، يقوم على الزعم بأن الحكومة الإلهية (أي الدينية) لا يمكنها أن تكون شعبية، أي أن الحكومة الدينية حكومة استبدادية بالضرورة، وبالتالي فإنه إذا قامت حكومة شعبية في مجتمع ما، فلا مجال فيه لحكم الدين، ونتيجة لذلك فإن الكثير من العلماء والمفكرين والمؤلفين طفقوا يرون أن هناك اثنينية وافتراقاً بين الحكومة الدينية والحكومة الشعبية، ولا يمكن الجمع بينهما البتة، وهذه فكرة سقيمة وباطلة، وثمة كثير من الأدلة على سقمها وبطلانها.

الحكومات الدينية أنجح وسيلة لمشاركة الشعب في إدارة أموره

إن الحكومة الدينية الإلهية - بطبيعتها وفي حد ذاتها - ليست فقط لا تتناقض مع الحكومة الشعبية، وتدخل الناس في الحكم، وإنما هي الوسيلة الأنجح والأسلوب الأفضل لتيسير مشاركة الشعب الفعالة في إدارة أموره وتدير شؤونهم. وهذه حقيقة قائمة على العديد من الأدلة ستتعرض لها فيما بعد إن شاء الله.

ولنرَ أولاً ما هو مستوى مشاركة الشعب في الحكم في ظل الحكومات الديمقراطية، ولنعرف ما هو مدى مساهمة الناس في إدارة دفة هذا النمط من الحكومات؟ لنح كم تنطبق التسمية التي نتحلها هذه الحكومات لنفسها مع الحقيقة والواقع.

وبغض النظر عن الأقوال الشائعة على ألسنة المفكرين والمنظرين السياسيين العالميين مؤخراً والتي تؤكد أن الديمقراطية الغربية ليست هي الديمقراطية الحقيقية لأن الناس يفتقدون فيها حق الانتخاب الحر، ويخضعون لتأثيرات وسائل الدعاية والإعلام وأساليب الخداع والتهريج، والتي تسد كل طرق الانتخاب الواعي والصائب بوجوه الناس... إذا تجاوزنا هذه الأقوال الصحيحة والسديدة، وفرضنا أن ما يجري في ظل الحكومات الديمقراطية، هو فسح المجال أمام الناس ليمارسوا حق الانتخاب الحر والواعي، فهل إن ما ينفَّذ عملياً هو انتخاب أكثرية الشعب، لمن تريد وما تريد؟ أم أكثرية المقترعين والمشاركين في الانتخابات تعني (نصف الشعب زائد شخص واحد) وهذا يعني أن النصف الآخر من الشعب ناقص شخص واحد ينبغي أن يبقى مستضعفاً على الدوام وألعوبة بيد النصف الآخر - لأن هذا

النصف الآخر يفوق عدد النصف الأول بشخص واحد مثلاً - باعتباره يمثل الأكثرية، وحينذاك فإن رأي نصف الشعب ورغبته وطموحاته وأفكاره لا تساوي شروى نقيراً؟!

وعلى سبيل المثال، إذا كان ثمة شعب يبلغ عدد نفوسه عشرين مليوناً، فلو فرضنا أنه طُلب من العشرين مليوناً إبداء آرائهم والإدلاء بأصواتهم كلهم بشأن أمر معين، وطبعاً فإن استجابة جميع هؤلاء الناس للطلب الموجه إليهم ضرب من المحال، بيد أنه لو فرضنا جدلاً أن عشرة ملايين شخص وشخص واحد أبدوا رأيهم بالإيجاب لصالح هذا الأمر، وأن العشرة ملايين الباقين إلا شخصاً صوتوا بالسلب ضد الأمر المذكور، فالنتيجة هي أن المجموعة الأخيرة التي تقل شخصاً واحداً عن المجموعة الأولى ستكون مضطرة للانصياع والطاعة نزولاً عند رغبة المجموعة الأولى.

هذا في الوقت الذي نعلم فيه أن المقترعين والمدلين بأصواتهم يشكلون - دائماً - النسبة الأقل من سكان أي بلد، أي أنه حينما نستثني الأطفال والعاجزين بشكل طبيعي عن الاشتراك في الاقتراع والتصويت، يبقى مثلاً أربعة عشر مليون شخص مؤهلين وقادرين على المشاركة في التصويت، وهنا فإننا نجد أن هؤلاء الأربعة عشر مليوناً هم أيضاً لا يشاركون بأجمعهم في التصويت والاقتراع.

ففي البلدان الغربية الديمقراطية، تدل الإحصاءات الرسمية أن عدد المشاركين في التصويت أقل دائماً من الأشخاص المؤهلين والقادرين على المشاركة بكثير.

أما في الجمهورية الإسلامية فإن الذي حصل كان أمراً آخر، لا نظير له في العالم، ويندر حصول ما يشابهه في أي مكان آخر، إذ أن الأغلبية الساحقة والأكثرية العظمى من المؤهلين والقادرين على الإدلاء بأصواتهم قد شاركوا في الاستفتاء العام على أصل قيام "الجمهورية الإسلامية" وفي انتخابات مجلس الخبراء ورئاسة الجمهورية وغيرها..

بيد أننا نجد أن عدد الذين يدلون بأصواتهم عادة يكون أقل بكثير من عدد الأشخاص المؤهلين للانتخاب، ولنفرض أن عدد سكان بلد ما عشرون مليوناً، وعدد الذين يحق لهم المشاركة في انتخابات رئاسة الجمهورية عشرة ملايين شخص، وفعلاً صوت ٥,٥ مليون شخص من المواطنين لانتخاب "زيد" لرئاسة الجمهورية بينما انتخب ٤,٥ مليون شخص "عمراً" فالنتيجة هي أن الـ ٥,٥ مليون شخص يتحكمون في مصير الـ ٢٠ مليون كلهم، ويسمون هذا ديمقراطية وحكم الشعب لنفسه.

بينما نحن نرى أن الأغلبية الساحقة من الشعب في مثل هذا المجتمع الذي يدار - في الظاهر - بموجب النظام الديمقراطي، إما أنهم لم يُدلو بأصواتهم وإما أبدوا معارضتهم.. هذا هو مستوى حضور الشعب ومشاركته في المجتمعات التي تدار وفق النظام الديمقراطي.

مشاركة الشعب في جميع شؤون المجتمع الإسلامي

أما في المجتمع الإسلامي، فإن مشاركة الشعب وإسهامه في جميع الشؤون فهي أوضح وأكثر مما نجده في غيره من المجتمعات. فالحاكم يُنتخب - في المجتمع الإسلامي - طبقاً لعقيدة الشعب ووفقاً لآرائه، وهذا ما نجده في عهد صدر الإسلام. فالحاكم الإسلامي - كالنبي (ص) مثلاً - يحظى بتأييد الشعب قاطبة، بغض النظر - طبعاً - عن المنافقين، وجميع أبناء المجتمع المؤمنين بالإسلام يؤيدون الرسول الأكرم (ص) ويؤمنون به.

وفي دستور جمهوريتنا الإسلامية أيضاً نجد أن القائد في المجتمع الإسلامي هو الشخص الذي يحظى بتأييد الأغلبية العظمى من الشعب، وبناءً على ذلك فإن القائد حينما يكون حاكماً لمجتمع إسلامي، فإنه يمثل تجسيداً لرأي أكثرية الشعب وتحقيقاً لتطلعاتهم.

وعلى صعيد القوانين، نجد أنه حينما يقوم مجلس صيانة الدستور بمطابقة القوانين الصادرة عن مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الفقهية الإسلامية ويجد تطابقاً فيما بينها، يقوم بالمصادقة عليها، وإن وجد فيها ما يخالف تلك الأحكام فإنه يرفضها. وفي الحقيقة أن هذا يمثل تجسيداً ومراعاة للإيمان القلبي للأغلبية الساحقة من الشعب في بلدنا.

وبالجملة، فإنه في المجتمع الإسلامي تتجسد إرادة الشعب وينفذ رأيه على جميع الصعد، سواء على صعيد السلطة المقننة أو التنفيذية، أو في جميع شؤون السلطة والحكم وولاية الأمر، تتجسد أكثر بكثير مما يجري في ظل الحكومات الديمقراطية. مضافاً إلى ذلك، فإننا نرى أن الحاكمين والمسؤولين في المجتمع الإسلامي يتمتعون بإيمان الشعب وتأييده وحبّه. فالشعب يكنّ لهم الود والحب والإيمان، ولهذا فإنه يراهم منه وإليه، ويؤمن بأنهم خدم له ومنفذون لإرادته وممثلون لطموحاته وآماله.

واليوم فإنكم ترون في مجتمعنا الذي أشرق في حناياه بعض أشعة الحكومة الإسلامية، ورشحت فيه بعض رشحات النظام الإسلامي والله الحمد، وتلاحظون مدى إسهام الشعب وحضوره المؤثر ودوره

الفاعل في تأسيس الحكومة وتشكيلاتها وفي بلورة السلطة التشريعية (المقننة) وأهمية مشاركة الشعب في شتى المجالات ومختلف الميادين الاجتماعية.

على هذا الأساس، فإن القول بأن الحكومة الديمقراطية والشعبية لا يمكن أن تكون - بالضرورة - حكومة دينية، أو أن حكومة الدين لا يمكنها أن تكون حكومة شعبية، مغالطة وسفسطة ليس إلا. إذ أن بإمكان الحكومة الإسلامية - في الوقت نفسه الذي هي فيه حكومة إلهية - أن تكون حكومة شعبية أيضاً. وكنموذج على ذلك، ما كان في عهد صدر الإسلام، إبان زمن النبي (ص) والخلفاء الذين تبعوه أول الأمر، والنموذج الثاني هو حكومة الجمهورية الإسلامية، وكلتاها حكومة شعبية، وقائمة على عواطف الشعب ووفقاً لآرائه، وتأسست عبر انتخاب الشعب وتقودها العناصر الشعبية.

وفي هذه الحكومة وهذا النظام الإسلامي، نجد أنه على الرغم من وجود إطار إسلامي عام يحدد مسار حركة الشعب، بيد أن للشعب شتى ضروب حق التصرف، ومختلف أنماط الحريات والصلاحيات.

الأصول والأحكام في المجتمع الإسلامي

إن أهل الحل والعقد (التقنين) في المجتمع الإسلامي وعلى الرغم من التزامهم بالأصول والأحكام الأزلية واستمدادهم إياها من الشرع المقدس، وهي متناغمة ومنسجمة مع إيمان الشعب ومعتقداته، إلا أنهم أحرار أيضاً في التصرف داخل إطار تلك الأحكام والأصول الإسلامية، وإبداع متاح لمنتخبي الشعب في السلطة المقننة (التشريعية) وميسور للقائمين على تنفيذ القوانين تماماً.

ومن أجل أن يتضح مدى مشاركة الشعب وإسهامه في عمل الحكومة الإسلامية، يمكننا الاستدلال بآيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية والروايات الواردة عن الأئمة، كعهد الإمام أمير المؤمنين (ع) لمالك الأشتر (رض)، وأسلوب حكومة صدر الإسلام وتوصيات مسلمي العهد الأول لظهور الإسلام وتصرفاتهم بشأن كيفية معاملة الجماهير المسلمة وحتى غير المسلمة، ونستطيع التمسك بتلك الأدلة في هذا المجال.

من ذلك قوله تعالى ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا﴾ (الأعراف: ١٣٧)، إذ صار أبناء الشعب المستضعفون في ظل حكومة فرعون وهامان الديكتاتورية حكاماً

في الأرض إثر الثورة الموسوية، تلك الثورة ذات المنطلقات الإلهية، فأصبحوا يمسكون زمام أمور المجتمع وصارت الأرض تحت تصرفهم وتخضع لإرادتهم فاستطاعوا إقامة الحكومة الإلهية. ويقول الله تعالى في آية أخرى ﴿ونريد أن ننمّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين﴾ (القصص: ٥).

إذاً فالحكومة الإلهية وحكومة موسى وباقي الأنبياء، حكومة شعبية في عرف القرآن، فالناس هم الحاكمون فيها لأن إيمان الشعب ورغبته هي السائدة والحاكمة في المجتمع على شكل قوانين منفذة وأحكام مطبقة.^٤

تصرفات الأنظمة المدّعية للديمقراطية مخالفة لرأي شعوبها

لو نظرنا إلى قضية مدى انطباق تصرفات الأنظمة الديمقراطية مع رأي الشعوب وإرادتها من زاوية أخرى، هي الزاوية العملية والجانب التطبيقي، لوجدنا عدم انسجام ما تمارسه تلك الحكومات والأنظمة على الصعيد العالمي مع رغبات شعوبها وآرائها.

وكدليل على ذلك، ما تمارسه الدول الغربية الرأسمالية وحتى الشرقية الماركسية من الأعمال ضد الدول الأخرى مما لا ترضى به شعوب تلك الدول، وهي ليست أعمالاً مرحلية أو مؤقتة، بل هي سلسلة أعمال تعكس النهج الدائم والسلوك المستمر لهذه الأنظمة.

⁴ تقول المادة الخامسة من الدستور: "زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير...".

وتقول المادة التاسعة بعد المائة: الشروط اللازم توفرها في القائد، وصفاته هي:

١- الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

٢- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

٣- الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والإدارية، والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة.

فالدستور يصرح أن القائد ينبغي أن يكون "مديراً" و"مدبّراً". وهاتان الصفتان بعد صفتي "الفقاهة" و"العدالة". إذ لا بد للفقيه العادل - إن أراد أن يقوم بإدارة المجتمع - دون الوقوع في المطبات والمنعطفات الحادة، فعليه أن يكون خبيراً بشؤون العالم والناس، وينبغي أن تتوفر فيه صفة "الحكمة" و"الحنكة" السياسية. وبالرغم من أن الصفتين الأساسيتين هما "الفقاهة" و"العدالة"، إلا أن هذه الصفات الثانوية لها أهميتها بالدرجة الثانية بعدهما.

فلو سئل الشعب الأميركي هل هو راضٍ عما تقوم به حكومته من التدخل في شؤون دول الشرق الأوسط فماذا سيكون الجواب؟

هل يرضى ملايين النساء والرجال الأميركيين بأن تنهب حكومته ثروات بلدنا المعطاء الممنوحة له من الله، وهل يرغب هذا الشعب بأن تستولي حكومته - ظلماً - على الطاقات البشرية والاقتصادية، في البلدان الأخرى عبر قيامها بإرسال الأساطيل العسكرية العظمى في المحيط الهادي والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي، من أجل تهديد دول تلك المناطق؟!

ولو سئل الشعب الأميركي هل هو مستعد لإنفاق مليارات الدولارات على أعمال وكالة المخابرات المركزية (C.I.A) من أجل الإطاحة بالحكومات الوطنية في الدول الأخرى، كنيكاراغوا والسلفادور، وغيرهما باستخدام الأموال والأسلحة الأميركية، فماذا سيجيب؟

وإذا سئل الرأي العام الأميركي عن مدى موافقته على تسخير الأموال والأسلحة والخطط الأميركية وتوظيف الخبراء العسكريين والسياسيين الأميركيين في خدمة الكيان الصهيوني الغاصب، كي يهدد الشعب السوري والفلسطيني واللبناني ويعتدي عليه فهل سيرضى بذلك؟

لو أُجري استطلاع للرأي العام في أميركا حول مدى قبوله بهذه الجرائم والانتهاكات فماذا سيكون جوابه؟

لا شك في أن الجواب واضح، فالشعب الأميركي أو أغليته الساحقة ستعترض على كل ذلك بشكل كامل، وهذا ما حصل في حرب فيتنام، إذ أدت ضغوط الرأي العام إلى اضطراب الحكومة الأميركية لسحب ٥٠٠ ألف جندي أميركي من فيتنام، وترك النظام الفيتنامي العميل وجهاً لوجه مع الشعب الفيتنامي المناضل ضده...

لو سُئلت الشعوب عن قبولها بممارسات حكوماتها وقرارات أنظمتها، فإنها ستعلن رفضها لها بالتأكيد. فالدول الاستكبارية الشرقية والغربية حينما تدخل البلدان الأخرى تحتل أراضيها، وتهدد حكوماتها وتقمع شعوبها، هل تقوم بهذه الممارسات العدوانية مؤقتاً، أم أنه النهج الدائم الذي تسير عليه الاستراتيجية التي تلتزمها؟

إن معنى كون هذه الدول دولاً كبرى هو قيامها بهذه الممارسات، وإذا لم تقم القوى الكبرى والمتسلطة بهذه الأعمال ولم تعتد على بقية البلدان وتحاول الهيمنة على الشعوب الأخرى، فلن يكون بإمكانها الاستمرار على قيد الحياة. فأميركا لا تكون أميركا إلا عبر التسلط والتوسع، ولا تكون قوة

كبرى إلا من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وإذا لم تُعدّ تتدخل في أمور الآخرين فإنها تفقد المكانة العالمية التي تمتلكها، فليس بوسعها - إذاً - عدم التدخل.

إن التدخل الأميركي والسوفياتي والبريطاني والفرنسي في شؤون الشعوب والدول الأخرى ودعمها للأنظمة غير الوطنية وقمعها للشعوب، نهج دائم وسلوك استراتيجي ترى أنه لا بد من القيام به. ولو سألتهم شعوب تلك البلدان عن رأيها بسلوك حكوماتها لوجدتم أنها معارضة ل نهجها وممارساتها العدوانية. فهل هذه هي الديمقراطية التي يتظاهرون بها؟!

هل بوسع تلك الأنظمة التي تتصرف خلافاً لرغبات شعوبها وعلى الضد من طموحاتها، وتطلعاتها في الخطط الأصلية، والسياسات الأساسية لإدارة بلدانها، أن تدّعي أنها حكومات شعبية؟

حاكمية الشعب في الجمهورية الإسلامية

أما الحكومة الإسلامية فليست هكذا، فالشعب مؤيد لمسؤولي هذه الحكومة، لأن الناس يرون قراراتهم وممارساتهم تستهدف رضى الله، وتتفق مع عقائدهم القلبية، هذا طبعاً إذا كان الحاكم في المجتمع الإسلامي حاكماً إسلامياً حقاً يحكم الناس باسم الإسلام. فالحاكم الإسلامي ينبغي له أن يتمتع - وفقاً للمعايير الإسلامية - بالتقوى والعدالة، ويتفق ما يقوم به مع الإسلام. والناس مؤمنون بالإسلام، ولذلك تلقى أعمال الجهاز الحكومي في النظام الإسلامي قبولاً عاماً من قبل الشعب، والجميع يطيعون قراراته برغبة ورضى.

حاولوا أن تنظروا في شتى مجالات المجتمع الإسلامي والجمهورية الإسلامية وتستطلعوا آراء الشعب ستجدون أن الناس يتحركون في الطليعة وفي المقدمة. وهم يتقدمون طواعية في إنجاز متطلبات الحرب ومختلف شؤون الدولة السياسة، وفي مواجهة القوى الكبرى وفي إزاء القضايا العالمية، يدأ بيد مع المسؤولين والقيادة، وأحياناً يسبقونهم ويتقدمون عليهم. إن هذا يعني حاكمية الشعب وثباته في الميدان.

النبي وأمير المؤمنين نموذجان للحاكم الإسلامي

لقد قال الله - عز وجل - لرسوله ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك﴾ (آل عمران: ١٥٩).

هكذا ينبغي أن يكون الحاكم في المجتمع الإسلامي متواضعاً شعبياً، بحيث أن النبي (ص) حينما كان يجلس مع أصحابه في المسجد كان يأتي بعض العرب المسلمين حديثاً فيدخلون المسجد ويرون المسلمين جالسين في حلقة جلسة تواضع لا يُعرف فيها مَنْ هو الرسول (ص) فيسألون: أيكم رسول الله؟ كان العرب يأتون ويتحدثون مع الرسول (ص) فيحدثهم ببساطة بكلمات مفهومة بعيدة عن التعقيد، لكن بعضهم كان يستعمل الخشونة والفظاظة في الكلام، ولو كان المخاطب غير رسول الله (ص) لغضب منهم ولم يطق ما يقولونه، لكن النبي (ص) كان واسع الصدر حكيماً أمام كل ذلك.

وكان يوسع دائرة دين الله ويمده بمستلزمات القوة بالاعتماد على حفة من الناس، يضرب بهم أعداء الله ويقيم صرح حكومة شعبية بكل ما للكلمة من معنى، وفي مثل هذه الحكومة يشعر الناس بالحب والمودة نحو المسؤولين.

ويروي المؤرخون أن أبا سفيان حينما جاء لأخذ الأمان من الرسول (ص) ليلة فتح مكة رأى منظراً أصابه بالدهشة والذهول وأثر في نفسه تأثيراً كبيراً، وحطم غروره وعنجهيته بشدة، فقد شاهد الرسول يسبغ وضوءه والمسلمون يتنافسون على ما يقطر من ماء وضوئه فيبللون به أيديهم ويمسحون بها على وجوههم ورؤوسهم تبركاً به، وهذا يعكس المنزلة المعنوية لنموذج الحاكم الإسلامي.

أما أمير المؤمنين (ع) فهو الآخر نموذج كامل للحاكم الإسلامي الشعبي، فعلي بن أبي طالب (ع) هو ذلك الحاكم الوحيد الذي اجتمع على بيعته عامة الشعب، وأقبلوا عليه بقضهم وقضيضهم وطلبوا إليه بإلحاح وإصرار أن يكون حاكماً لهم.

يقول الإمام (ع) عن ذلك "فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إلي، ينثالون عليّ من كل جانب حتى لقد وُطئ الحسان، وشُق عطفائي، مجتمعين حولي.." (نهج البلاغة، خ ٣، د. الصالح).

كان علي (ع) أول مَنْ اجتمع لانتخابه ذلك العدد الغفير والجمهور الحاشد من المسلمين وطلبوا إليه النهوض بمسؤولية الحكم. لقد أبدى الناس كل ذلك الإصرار لأنهم كانوا يرون أنه الأكثر لياقة وكفاءة لإدارة أمورهم. إنه كان - منذ البداية - يعيش في أوساط الناس، ويحمل العقائد الإلهية، ويتمتع بمناقبة السبق إلى الإسلام ويحمل الكثير الجَم من الفضائل التي كان معاصروه يفتقدونها.

بمثل هذا الوضع وصل أمير المؤمنين (ع) إلى الحكم، ومنذ اللحظات الأولى لبدء هذه الحكومة الإلهية أعمالها، كانت كل الأقوال والوصايا وجميع القرارات والتعليمات، وكل التصرفات والممارسات لصالح عامة الناس ولتحقيق الخير للمسلمين.

ولا يمكن - طبعاً - الحديث عن أمير المؤمنين (ع) بيسر وسهولة، فعظمة هذا الإنسان تتجلى في جوانب عديدة من حياته بحيث يعجز العلماء والعابرة والفنانون والمفكرون والشعراء والأدباء عن الحديث بشأنه والخوض في مناقبه وفضائله كما تستحقه من الوصف والثناء.

شيء من فضائل أمير المؤمنين وحكومته

أمير المؤمنين (ع) هو ذلك الإنسان الذي أخفى محبوه فضائله وسترُوا مناقبه بعد شهادته - خوفاً من بطش أعدائه وفتك منائيه - وكنتم خصومه الألداء فضائله ومناقبه حسداً له وحقداً عليه، وبالرغم من إخفاء هؤلاء وكنمان أولئك ملأت فضائله الخافقين وبلغت أسماع العالمين.

وعلى هذا الأساس لا يتيسر الحديث عن مزايا حكومة أمير المؤمنين (ع) وشخصيته، ولا يسعنا حتى الحديث عن جانب واحد من جوانب حكومته وهو الجانب الشعبي، لكننا سنلقي لمحة خاطفة على هذا الجانب من حياة هذا العبد الصالح والإنسان العظيم والإمام الكريم، كي تتضح لنا - أكثر فأكثر - حقيقة كون الحكومة الإسلامية حكومة شعبية.

فقد وصل أمير المؤمنين إلى الحكم عبر إرادته الشعب ورغبته بل إلحاحه الشديد (فضلاً عن تنصيبه خليفة لرسول الله (ص) من قبل الله تعالى في يوم الغدير طبعاً وأثناء فترة توليه المسؤولية كانت جميع أقواله وأفعاله تستهدف تحقيق الخير للناس.

وإنني أورد هنا بعض الجمل الواردة في "نهج البلاغة" وهي ليست سوى نماذج قليلة من بين مئات النماذج والأمثلة الموجودة في هذا الشأن. ونرى الإمام علياً (ع) يوصي - في جميع هذه الأقوال - بمراعاة حال الشعب. وهذا الجانب هو - كما ذكرنا آنفاً - أحد جوانب شعبية حكومة أمير المؤمنين، إذ كثيراً ما كان الإمام يؤكد ضرورة رعاية حال عامة الناس، ورفض الطبقات الممتازة في المجتمع الإسلامي، بل وإلغاء مثل هذه الطبقات.

يقول الإمام أمير المؤمنين بهذا الشأن في عهده لمالك الأشتر: "وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعَمَّها في العدل، وأجمعها لرضى الرعية" (نهج البلاغة، الكتاب ٥٣، د. الصالح).

ونحن نرى أن العالم يعاني اليوم من هذا الداء الوبيل، وتوجد في معظم البلدان طبقات ممتازة تتحكم في مصير الشعب وتمسك - في الحقيقة - بزمام أمور الناس، وتوجه السياسات المتبعة في خدمة مصالحها وتتخذ القرارات بما يتلاءم ورغباتها. ويندرج في هذا الإطار ما نراه في الدول التي انفرت

فيها طبقة الأغنياء وأصحاب المصانع وذوو الثروات الطائلة والخيالية، كما هو الحال في الدول الغربية وأميركا، حيث تُتخذ كل التدابير لصالحهم.

وفي تلك الدول، لا يُسنّ قانون ولا تُطرح فكرة ولا يُتبع أسلوب إلا ويكون متفقاً ومصالح تلك الطبقات، وإذا بدا وكأن الناس يحصلون على خير ما من وراء تلك الأمور فإنهم إنما يقتاتون على فتات موائد الأغنياء والرأسماليين.

وفي بلدنا نفسه، كان الوضع في ظل النظام الشاهنشاهي البائد بهذا الشكل، فالأثرياء كانوا هم المقصودين، والمطلوب ودهم، والممسكين بزمام الأمور، وكان الناس يسمونهم "هزار فاميل" أي الألف عائلة الأثرى.

بينما نرى أن الطبقة الممتازة - ربحاً من الزمن إبان تاريخ الإسلام - كانت عبارة عن الشعراء والعلماء، وشرائع اجتماعية متباينة، وكان يتوجب على عامة الناس أن تسمع لهم وتطيعهم، وتعمل وفق رغباتهم ولمصلحتهم، وهنا صار الناس وجهاً لوجه في مقابل الطبقة الممتازة.

من عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر

في ذلك الحين، يحذر الإمام أمير المؤمنين (ع) مالك الأشتر من ترجيح رضى الخواص على رضى عامة الرعية، مؤكداً: "إن سُخط العامة يجحف برضى الخاصة" (نهج البلاغة، الكتاب ٥٣، د. الصالح). ولذلك ففي أي بلد نرى أنه كلما ازدادت نقمة عامة الناس على النظام الحاكم قلّت فرص بقاء ذلك النظام في سدة الحكم.

وقد جرّبنا ذلك في بلدنا، إذ كان شعبنا ساخطاً أشد السخط على النظام الحاكم، وكان الحكم الشاهنشاهي يسعى لخطب ود الطبقات الممتازة وكسب رضاها، فكان الأثرياء والتجار الكبار والمنتجون البارزون، وأصحاب الأراضي الواسعة، والكثير من حملة الأقلام المأجورين، والشعراء والفنانين العملاء للنظام، من المقتاتين على فتات موائده، كانوا راضين عن ذلك النظام. أما عامة الناس فلم يكونوا راضين عنه، ولذلك رأيت ما حصل.

ويضيف الإمام (ع) في رسالته إلى الأشتر (رض): "وإن سُخط الخاصة يُغتفر مع رضى العامة" (المرجع نفسه).

أي حينما تكون عامة الشعب راضية عنك فإن لم ترضَ عنك الطبقات الممتازة في البلاد فدعها لا ترضى، وإذا رضي عنك أفراد الطبقات المتوسطة والوضيعة من المجتمع فليغضب - بعد ذلك ملاكو الأراضي الواسعة والمصانع الكبرى وذوو الثروات الطائلة، ودع أولئك الذين يعتبرون أنفسهم من جنس أرقى، من جنس الشرائح الاجتماعية الأخرى يغضبون على جهاز الحكم.

لاحظوا أي خط واضح يرسمه لنا أمير المؤمنين (ع) وهذا هو ذات الخط البيّن والمنهج القويم الذي تنتهجه الحكومة الإسلامية، إذ لا تفضل على رضى العامة رضى بعض الناس، والطبقات الممتازة والخواص، فالمهم أن تكون غالبية الشعب راضية عن جهاز الحكومة، فهم المستبسلون في ساحات الحرب، وهم المشاركون في صلوات الجمعة، والمساهمون مساهمة فعالة في إسناد خلفية جبهات القتال، وهم الحاضرون في شتى ميادين الثورة، كانوا هكذا وما يزالون، والحكومة متعهدة وملتزمة بإدارة أمور هؤلاء ورعايتهم.

وثمة أناس ساخطون حتماً على هذا الوضع، ولننظر من هم أفراد هذه الشريحة في الجمهورية الإسلامية، ومن الغاضبون من قيام هذه الجمهورية، ومن الذين لم يسعهم تحملها، فلم يلبثوا أن حزموا أمتعتهم وغادروا البلاد على عجل، فالذين تمكنوا من الرحيل، والذين لم يفلحوا بمغادرة البلد ظلوا فيه كارهين، يتمتعون بكلمات السخط والنقمة.

بينما نرى أن ٢٢ مليون من القرويين وملايين آخرين من الشرائح الاجتماعية الأخرى كالعمال وأبناء الطبقة المتوسطة من سكان المدن وذوي الحرف والمهن الحرة والشرائح الثورية، كلهم راضون عن مسار الأمور، شاكرون لنعمة الله بأن منّ عليهم بزوال أسوأ الأنظمة في العالم عن الوجود، واستبداله بنظام إلهي وإسلامي، وبنظام يقف على قمته فقيه وإنسان ورع متّق وعارف بالله وزاهد مفضل، كانوا وما يزالون يشكرون الله على ذلك، ويتحملون الصعاب والمعاناة والأزمات لأنهم يرتضون هذا النظام ويحبونه.

بيد أنه ثمة أشخاص مستعدون لكل شيء ما عدا حاكمية دين الله وحاكمية عباده وأوليائه، وما عدا حاكمية المؤمنين، وهم يمقتون مصطلح "حزب الله" ويبغضون ملامح أبناء حزب الله، ولا يطيقون رؤية وجوه الأشخاص الذين يحيون بالدين وللدين، ويعملون في سبيل الدين، ويجاهدون في سبيل الله. وهذه الشرذمة من الأشخاص نزحت من البلاد وصارت مشردة هنا وهناك في الدول الأوروبية وأميركا وطبعاً فإنهم - في الغالب - نادمون على ذلك.

نهج الحكومة الإسلامية نهج أمير المؤمنين

يبد أن مبعث فخر النظام هو تمكنه من كسب رضى عامة الشعب، وهذا هو نهج الجمهورية الإسلامية، وهو النهج الذي علّمنا إياه أمير المؤمنين. يقول (ع): "وإنما عماد الدين، وجماع المسلمين، والعدة للأعداء العامة من الأمة" (نهج البلاغة، الكتاب ٥٣).

هذا هو الدرس الذي علّمنا إياه الإمام، وهذا هو معنى الحكومة الشعبية. وفي رسالة أخرى، خاطب فيها محمد بن أبي بكر، يقول (ع): "فاخفض لهم جناحك، وألن لهم جانبك، وابسط لهم وجهك، وآس بينهم في اللحظة والنظرة" (نهج البلاغة، الكتاب ٢٧).

حقاً ما أروع هذه الدروس التي علّمنا إياها أمير المؤمنين، إنه يوصي الحاكم بأن يساوي بين الناس حتى في نظرات عينيه وهو يتكلم معهم، إنه يوصي بالمساواة ويؤكد على ذلك، ومن الواجب محو التمييز بين الناس، وينبغي أن يتعاون الشعب والمسؤولين على اقتلاع التمييز من جذوره، ولا يدعوه يضرب بجذوره ويتفشى بينهم، فالإمام يكافح التمييز ويأمر بمحوه حتى في اللحظة والنظرة فكيف بالأمر في احتياجات الناس ف جهاز الدولة يجب أن يراعي المساواة والعدالة في توزيعه الإمكانيات على الناس.

والناس مختلفون من حيث الملكية والثروة، فبعضهم يملك أموالاً أكثر مما لدى بعضهم الآخر، وقد اتضح في البحوث الاقتصادية في الإسلام أن المجتمع الإسلامي يتحمل هذه الظاهرة ما دام التمييز منعديماً، وما لم يكن ثمة ظلم واحتكار أو طغيان من بعض الناس على بعضهم الآخر، وما دامت الثروة متجمعة من خلال الكسب الحلال، وما لم تكن مكتسبة من الحرام والسرقة والغصب.

في هذه الحالة يمكن تحمل ظاهرة التباين في مستوى الملكية ومقدار الثروة، أما ما تقسمه الحكومة على الناس وما تعطيه الدولة الإسلامية للشعب فينبغي تقسيمه بالسوية والعدل، وعلى الجمهورية الإسلامية أن تسرع في انتهاج هذا الأسلوب.

وانتقل هنا إلى نقل بعض الصور الرائعة من شعبية أمير المؤمنين (ع) وعدالته وتفقهه للرعية، نساءً ورجالاً وأطفالاً، مما كان يجعلهم يجروون على الحديث بشكل طبيعي مع الإمام.

يوماً، كان الإمام علي (ع) يتجول في أزقة الكوفة - وأظن أن ذلك كان في أوائل دخوله هذه المدينة واتخاذها عاصمة لحكومته - فرأى امرأة تحمل قربة على رأسها وتتمتع مع نفسها ببعض الكلمات. وحين انصت الإمام لها عرف أنها تشكو علي بن أبي طالب، فاقرب منها وطلب إليها أن تعطيه القربة

ليحملها نيابة عنها، فأعطته إياها - ولم تكن تعرفه - فحمل الإمام القربة على عاتقه ومشى أمامها ليوصلها إلى منزلها..

انظر - عزيزي القارئ - كيف يحمل الرجل الأول والمسؤول الأعلى في الدولة وصاحب المنصب الأرفع في المجتمع الإسلامي - الذي كان حاكماً لدولة كبرى تضم العديد من البلدان الحالية ومنها إيران والعراق ومصر والشام والجزيرة العربية وغيرها - كيف يحمل قربة امرأة عادية...

على أية حال، مشى الإمام (ع) مع المرأة حتى أوصلها إلى المنزل، فشكرته كثيراً، وأعربت عن سرورها لما قام به تجاهها، فسألها عن سبب انزعاجها وحزنها، ولم كانت تشكو علي بن أبي طالب وتبدي تدمرها منه؟ فأجابته أنها زوجة أحد جنوده، وكان زوجها قد استشهد مع الإمام في إحدى الحروب التي خاضها أيام خلافته، وأن أولاده ظلوا يتامى ليس لهم من يرعاهم، واضطرت هي أن تتحمل عناء المسؤولية وتولت رعايتهم، وظلت تنحي باللائمة على علي بن أبي طالب وتبدي تدمرها منه.

فطلب إليها أمير المؤمنين أن يساعدها أكثر فأخذ يلعب الأطفال اليتامى الجائعين ويلطفهم بينما أخذت هي تعدّ الطحين وتعجنه لتخبز، ولفرط ما لطف الإمام الأطفال فإنهم لم يتوقفوا عن البكاء وذرف الدموع من الجوع فحسب، وإنما طفقوا يضحكون ويستبشرون.

وبعد أن صار الطحين عجياً، طلب الإمام إلى المرأة أن تسمح له بأن يسجّر التنور، ويسجّر النار كي تخبز، وبعد أن تصاعدت ألسنة اللهب ولفحت وجه أمير المؤمنين أخذ يتمتم الإمام مع نفسه: زُق يا علي. ويقول ما معناه: هذه نار الدنيا وحسب، وإنما نار الآخرة أشد ضراوة ولهيباً.

ويبدو أن جارة تلك المرأة قد شاهدت الإمام - ربما من على سطح دارها أو أنها دخلت منزل المرأة فرأته على تلك الحالة - فصاحت بتلك المرأة وأنكرت عليها ما ترى، وقالت لها: ويحك أتعرفين من هذا الرجل؟! أجابت المرأة: لا، إنه إنسان شهم تطوع لمساعدتي وأخذ يسجّر التنور، فقالت لها: ويحك إنه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع). وما أن سمعت المرأة كلام جارتها حتى أجهشت بالبكاء وطفقت تذرف الدموع الغزار وتقول: عذراً يا أمير المؤمنين فإني لم أعرفك، وقد تجرأت عليك وقلت ما قلت، فأجابها الإمام (ع) بما معناه: أن الذي اعتذر منك، إذ كان عليّ أن أبادر لخدمتك قبل هذا الحين لكنني لم أفعل.

هذه حادثة تعكس لنا صورة مصغرة عن شعبية حكومة أمير المؤمنين.

حكومة الله وحكومة الشعب

حينما نقول إن الحكومة الإسلامية حكومة شعبية فليس معنى ذلك أنها غير حكومة الله، فمن المعروف أن جميع الأديان الإلهية كانت تدعو إلى حكومة الله، وكان كل الأنبياء وأوصياؤهم يدعون الناس إلى حكومة تكون فيها الحاكمة وحق التشريع لله. وهكذا الأمر في الإسلام، فليس هناك تعارض بين حكومة الشعب وحكومة الله، فحكومة الشعب لا تعني هنا المعنى نفسه المقصود في الأنظمة الديمقراطية الغربية، وقد سبق أن تعرضت لذلك بإيجاز.

فحكومة الناس إنما تكون ضمن الضوابط والأوامر الإلهية التي أمر الناس باتباعها، وترك لهم حق اتخاذ القرار في ضوئها ووفقاً لأطرها ولذلك يقول تبارك وتعالى ﴿ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين﴾ (سورة القصص: ٥).

أي أن الحكومة هي حكومة المستضعفين، وهذا لا يتنافى مع كونها حكومة الله وفي إطار الأحكام الإلهية. ومن جانب آخر فإن شعبية الحكومة الإسلامية ذات معنيين:

أحدهما: إن للناس دوراً في إدارة الحكومة وتشكيلها وتعيين الحاكم، وربما في تعيين نوع النظام الحكومي والسياسي.

والثاني: إن الحكومة الإسلامية في خدمة الشعب، وإن ما هو مهم عند الحاكم الإسلامي هو مصالح عامة الناس لا منافع أشخاص أو فئة وطبقة معينة.

وفي الإسلام حكومة شعبية بكلا المعنيين، ولكن ما لم تقم الحكومة الشعبية بالمعنى الأول، وما لم يكن للناس دورٌ في الحكومة لا يمكن القول إن الحكومة الشعبية بالمعنى الثاني أي في خدمة الشعب.

مدعو الحكومة الشعبية

لا يمكن التصديق بادعاء كل واحدة من حكومات العالم المعاصرة كونها في خدمة الشعب، فالحكومات التي تزعم ذلك في العالم اليوم كثيرة، سواء الحكومات العميلة للشرق أو تلك المرتبطة بالغرب، ما دامت الشعوب محرومة فيها من القيام بأي دور في تعيين النظام الحاكم وإقامته، فالشعب لا يدري من هو الحاكم القادم بعد وفاة الحاكم السابق، وإذا كان يعلم به فإنه لا يعرف عنه شيئاً، ولا يرغب فيه ولا في حكومته، ولربما - بل وأغلب الظن - أنه غير راضٍ عن أعماله.

إنكم لو سألتم الشعب السوفيتي هل هو راضٍ باحتلال أفغانستان وإنفاق مليارات الدولارات من أجل دعم نظام حكم مفروض على الشعب، فماذا سيجيب؟ يقيناً أنه إما أن يكون غير عارف بحقيقة ما يجري (لأن هذه الحكومات تعتمد تجهيل الشعوب بحقائق الأمور) وإما أن يكون مطلعاً على القضية وغير راضٍ عن ذلك ولا مستفيد منه.

وهكذا الأمر في الدول الغربية التي تدّعي حكوماتها أنها في خدمة الشعب، نرى أن الشعب لا يملك أي إرادة أو خيار في الأعمال والقرارات التي تتخذها الحكومات.

إنه لا يكفي الإدعاء بأن هذه الحكومات هي في خدمة الشعب ما لم يكن هناك ارتباط مباشر بينهما، ومن دون أن تكون مستندة إلى آراء الشعب... ومثل هذا الإدعاء إدعاء مرفوض، إنه الإدعاء الذي يزعمه كل من يتظاهرون يكون حكمهم حكماً شعبياً، إلا أنهم عاجزون عن إثبات ذلك بالأدلة والحقائق. والحكومات الاستبدادية المفروضة تدعي هي الأخرى دائماً أنها حكومات شعبية. بيد أنه ما لم يحصل التفاهم والتعاون بين الشعب والنظام الحاكم في ميادين النشاط الاجتماعي المختلفة، وما لم يقف الشعب إلى جانب مسؤولي ذلك النظام فإن ادعاءه بكونه نظاماً شعبياً ادعاء مرفوض وباطل.

الحكومة الإسلامية حكومة شعبية أيضاً

إن الحكومة الإسلامية حكومة شعبية حقاً بكل ما للكلمة من معنى، وفي عهد صدر الإسلام كانت حكومة النبي (ص) حكومة شعبية، وبقيت حكومة المجتمع الإسلامي فترة طويلة حكومة شعبية. وفي عهد أمير المؤمنين (ع) كان للشعب دور فعال في ميدان الحكم. كانوا يبدون آراءهم ويتخذون القرارات، وكان لهم حق المشورة الذي أمر القرآن به النبي (ص) في قوله تعالى ﴿وشاورهم في الأمر﴾ (آل عمران: ١٥٩).

فالناس حق في أن يشاوروا، وعلى هذا الأساس فإذا ادعت حكومة ما أنها حكومة شعبية فينبغي أن تكون شعبية بالمعنى الأول أيضاً، أي أن للناس دوراً في الحكومة، أولاً على صعيد تعيين الحاكم فللشعب تأثير كبير في تعيين شخص الحاكم.

وطبعاً فإن الأمر في فترة من عمر الحكومات الدينية والحكومة الإسلامية يكون الحاكم معيناً من قبل الله، وهذه قضية متفق عليها من قبل جميع المسلمين، وليس للناس آنذاك دور في تعيينه. ويحصر أهل

السنة هذه الفترة في عهد رسول الله (ص) بشكل خاص، أما الشيعة فيعتقدون بأن هذه الفترة تشمل عهد الإمامة أيضاً، فضلاً عن عهد النبوة.

ففي هذين العهدين يتم تعيين الحاكم في المجتمع الإسلامي من قبل الله، وليس للناس دور في اختياره، فسواء شاء الناس أم لم يشاءوا، وعلموا أم لم يعلموا، يكون النبي والإمام وزعيم المسلمين الديني هو الحاكم والقائد في المجتمع. وطبعاً فإن الناس إذا عرفوا هذا الحاكم وقبلوه تتجسد له الحاكمة الحقيقية والحقوقية على صعيد الواقع أيضاً.

أما إذا لم يعرفه الناس أو لم يقبلوه فإنه يبقى الحاكم الحق للناس ولكنه مبعد عن منصب الحكومة، ولذلك فإننا نعتقد أنه خلال عهد الأئمة المعصومين (ع) على الرغم من عدم كونهم قد عُرفوا وقبلوا كحكام في المجتمع لكن كل شؤون الحاكم كانت تعود لهم، وهذا ما كان يجعلهم في حركة ونشاط دائبين.

ونحن نرى أن الأئمة الكرام (ع) حاولوا الإمساك بزمام الحكم والتصدي للنهوض بأمر الحكومة الذي هو حقهم الطبيعي، وذلك ما نراه من خلال الشواهد والقرائن القاطعة والأكيدة التي رُويت عنهم، ومن خلال مجريات حياتهم المباركة وخصوصاً فيما يتعلق بالإمام الصادق (ع).

الأصول والأحكام في المجتمع الإسلامي

أما بعد عهد الأئمة المعصومين، وحيث لا يوجد شخص معين قد نُصّب من قبل الله كحاكم للمجتمع، فإن المناط في تعيين الحاكم أمران هما:

١- حيازته صفات حددها الإسلام كالعلم والتقوى والاعتدال والإخلاص والمزايا الأخرى للحاكم، والتي سيأتي الحديث عنها في الفصول القادمة إن شاء الله.

٢- قبول الناس به واجتماع كلمتهم عليه، فإن لم يعرف الناس ذلك الشخص الحائز على مواصفات الحاكم أو لم يقبلوه - على الرغم من توفره على الشروط اللازم توفرها في الحاكم - فإنه ليس حاكماً، وإذا كان ثمة شخصان حائزان على تلك المواصفات وقبل الناس أحدهما فإنه هو الحاكم.. إذاً فقبول الأمة ورضاها شرط من شروط الحاكمة.

وهذا الأمر نفسه وارد في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران حتى فيما يخص القائد، إذ ينص الدستور على كونه مجتهداً عادلاً، مديراً مدبراً، ذا رأي وبصيرة، قد عرفه الناس، ووصل إلى مرتبة

المرجع الذي يقلده الناس، ويظهرون الرغبة فيه والإقبال عليه. فإذا لم يعرف الناس مثل هذا الشخص فإن خبراء الأمة يبحثون عنه ويحاولون تشخيصه، فإذا شخّصوه وعرفوه بادروا إلى تعريف الأمة به. وهنا - أيضاً - نجد أن الخبراء هم ممثلو الأمة - أولاً - وأن الناس أنفسهم، وبعد تعريف الخبراء للقائد، يظهرون قبولهم به - ثانياً - فيصبح إماماً لهم.

وهكذا فيما يخص رئيس الجمهورية، حيث تجري الانتخابات لاختياره من قبل الناس من بين الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة. وهكذا ترَوْن أهمية الدور الذي يلعبه الناس في تعيين الحاكم الإسلامي، وعلى صعيد المستويات العليا للحاكمية والولاية في المجتمع الإسلامي.

اعتماد الحكومة الإسلامية على إيمان الشعب

ويمكن القول إن للشعب دوراً في أصل تعيين النظام الإسلامي أيضاً، إذ ما لم يرد الشعب فإن الحكومة لا تقوم ولا تتعقد، وهذا - طبعاً - ليس شرطاً حقيقياً، أي أنه إذا رفض الناس النظام الإسلامي يسقط اعتباره ولا يفقد الصفة الشرعية، بيد أنه بما أن النظام الإسلامي يستند إلى إيمان الشعب فإن للناس دورهم فيه أيضاً.

إذاً، فالحكومة الإسلامية حكومة شعبية بهذا المعنى أيضاً، وهو أن للشعب دوراً فعالاً في انتخاب الحاكم، وحينما ينتخب الناس حاكمهم فإنهم يقفون إلى جانبه ويسندونه.

وعلى العكس، فإنما الشعب إنما يتذمر من حاكم لا يكون له - أي للشعب - دور في انتخابه انظروا إلى الحكومات الملكية في أرجاء العالم فأين سترَوْن واحدة منها يحبها عامة الناس ويؤيدون الحاكم فيها أو يجعلون أنفسهم في خدمته ورهن إشارته ويثقون به؟

إن الناس محقون في عدم إيلائهم الثقة بمثل هذا الحاكم لأنه لم يكن لهم دور في تعيينه، وإنما يأتي الملك إلى الحكم إثر موت ملك آخر بالوراثة. وهكذا الأمر في الأنظمة غير الملكية التي يتم تعيين الحاكم إما بانقلاب عسكري وإما بالتزوير، وليس للشعب دور في ذلك.

أما حينما يكون للناس دور في إيصال هذا الحاكم أو ذاك إلى كرسي الحكم فإن الشعب - كما يعتبر الإمام - يصبح ولي نعمة الحاكم، لأنه هو الذي أوصله إلى هذا المنصب، ومكّنه من تسلّم زمام المسؤولية وإذ ذاك فإنه يقف إلى جانبه، ولذلك نرى اليوم أن الجمهورية الإسلامية التي تنعم بنور حاكمية الإسلام ما لبث شعبها يسجل حضوره الفعال في جميع الميادين والصعد كلها.

وعلى سبيل المثال، تحتشد جموع غفيرة في مراسيم صلوات الجمعة في العاصمة ومراكز المدن تحت أشعة الشمس المحرقة وفي الجو الحار، وهكذا الحال تحتشد أعداد كبيرة من المقاتلين البسلاء على خطوط جبهات القتال ليؤدوا واجبهم المقدس، فيما يتوغل أشخاص آخرون في أعماق الصحارى والفيافي، أو ربوع القرى والأرياف ليؤدوا واجبهم في نطاق مشاريع مؤسسة جهاد البناء خدمة للناس، وهكذا الأمر في كل المجالات، في المصانع والقوات المسلحة وفي الجامعات وغيرها.. وفي كل مكان يحسون أنهم يسهمون فيه مساهمة فعالة في تقرير مصيرهم، نراهم يبادرون إلى العمل المخلص البناء، ويتحملون عبء المسؤولية ليهون على النظام تحمل النهوض به.

إن مغزى ذلك ناشئ من هذا الأمر ذاته، وهو أن الناس يشعرون أنهم قاموا بدور مهم في إيجاد الحكومة وتشكيلها وفي انتخاب الحكام والمسؤولين وفي رسم المسار الذي ينبغي أن يسلكوه.

حكومة عباد الله

الجميع يعتبرون أنفسهم مساهمين في هذه الحكومة، ربات البيوت، الشيوخ، الفتيان، وكل الشرائع تعتبر نفسها إلى جانب هذه الحكومة، حكومة عباد الله، حكومة المؤمنين، حكومة الصالحين. وهذه أهم نقطة قوة تتمتع بها هذه الحكومة، ولهذا السبب نرى أن بذور الدعايات المفرقة لا ينبت لها ثمر في أوساط شعبنا.

إننا نرى أن الأعداء يترصدون الأحداث الجارية في بلدنا حتى الصغير منها، فيقيمون لها جلبة وضجيجاً واسعاً. وهناك عشرات الإذاعات والأبواق الدعائية الأجنبية المعادية، وعشرات الصحف والمجلات والنشرات المتنوعة الصادرة باللغات المختلفة، وهي تصدر يومياً وأسبوعياً، وتنشر في صفحاتها مئات الأخبار والتحليلات والمقالات المليئة بالكاذب والأراجيف عن الأوضاع في إيران، وعن الحرب والسلام، وشؤون الحكومة الاقتصادية، وعن قضايا الشعب والمسؤولين، ويتوهم القائمون عليها أنهم يستطيعون بهذا الأسلوب إضعاف نظام الجمهورية الإسلامية.

إنهم يفكرون دوماً في زرع بذور الاختلاف والتشردم، ويحاولون خلق صراع بين مسؤولي الحكومة وإشاعة الانقسامات والتكتلات في صفوفهم وفي أفكارهم، وتمتلئ صفحات صحفهم بأخبار مفتراة عن

وجود خلافات وقلقل في إيران... كل ذلك من أجل التأثير على أذهان أبنا شعبنا لكنهم فشلوا في ذلك^٥.

السمات العامة للحكومة الإسلامية

ذكرنا - فيما سبق - أن الحكومة الإسلامية شعبية بكل معنى الكلمة. وسنلقي هنا نظرة سريعة وشاملة على خلاصة المواضيع التي تطرقنا لها آنفاً، فالحكومة الإسلامية:

- ١- تعتمد على إيمان الناس وعقيدتهم.
- ٢- تقوم برسم الخطط ووضع البرامج في خدمة مصالح الشعب.
- ٣- خطوطها العامة تحظى برضى الأكثرية القاطعة وتأييدها.
- ٤- مدراءها ومسؤولوها ناهضون من بين صفوف الشعب وعامته، وليسوا من الطبقات العليا في المجتمع، ولذلك فإن أخلاقهم تشبه أخلاق عامة الناس الطيبة.
- ٥- انتخابها واختيار أصل كونها حكومة إسلامية وتعيين أركانها تم وفقاً لرأي الناس، ويدخل في هذا النطاق حتى الولي الفقيه ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس التقنين.
- ٦- يشارك الشعب في تنفيذ خططها وبرامجها مشاركة فعالة، ولا يكتفي بالتفرج عليها من بعيد، وهذا ما يتجلى في المناطق الواقعة خلف جبهات القتال، وعلى صعيد الإعمار وجهاد البناء، والتعبئة العامة وعلى كافة الصعد.
- ٧- الشعب حاضر في جميع ميادينها المصيرية والحساسة، في التظاهرات والمسيرات، في الانتخابات، وفي كل مكان يرى النظام الحكومي ضرورة الحضور فيه نرى الشعب يسجل حضوره الفعال هناك.
- ٨- والصفة الأخرى في قائمة السمات البارزة للحكومة الإسلامية، أن أعداءها هم أعداء الشعب أنفسهم.

فهؤلاء الذين يغتالون مسؤولي الحكومة، يقتلون أيضاً أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وهم أنفسهم الذين يفتكون بأبناء الله أيضاً حينما يجدون الفرصة المناسبة، وهذا ما اعترفوا هم به أيضاً لحسن الحظ، وشهد على ذلك كل الشرفاء وطالبي الحقيقة في العالم، وصار من المسلّم به أن أعداء الحكومة هم أعداء الشعب.

⁵ من خطبة ألقاها سماحته في صلاة الجمعة (طهران) في ١٤٠٣ (١٩٨٣/٥/٢٠).

٩- في ظل الحكومات الاستبدادية، تتجلى حالة التنافس والخصومة بين الشعب والحكومة، فما يريده تتنصل الحكومة من القيام به مهما أمكنها، وفي المقابل فإن القوانين والقرارات التي تصدرها الحكومة يتعمد الشعب مخالفتها والعمل ضدها كلما تمكن من ذلك.

وتتضح هذه الصورة أكثر فأكثر في البلدان الخاضعة لحكم الأنظمة الاستبدادية المفروضة عليها، كالنظام السابق في إيران، إذ ما لبث الشعب يتوخى الإضرار بمصالح الحكومة بأي شكل من الأشكال. وإنني أتذكر أن بعض الأشخاص كانوا يتعمدون حتى مخالفة قوانين المرور والقيادة في تلك الأيام، انطلاقاً من رغبتهم في معارضة الحكومة الشاهنشاهية، فكانوا يتعمدون الدخول بعكس السير في الشارع المحددة فيه جهة التحرك، من أجل الإخلال في إجراءات النظام الحاكم، وكل القوانين التي يسنها النظام خلافاً لمصلحة الشعب كان الناس يحاولون تجاوزها ومخالفتها مهما أمكنهم، في سبيل الحيلولة دون تطبيق مثل تلك القوانين.

وفي المقابل، فإن الحكومة كانت تتبع النهج نفسه مع الشعب، فكل ما كان يطمح فيه الشعب تحاول الحكومة مخالفته والعمل وفق ما يرغب فيه هو ويشتهي... وبالطبع فإن بعض الحكومات المفروضة على الشعوب تضطر - في بعض الأحيان - إلى الانصياع لبعض المطالب الشعبية تجنباً لنقمة الناس. هذه مشكلة قائمة حتى في الدول ذات الحكومات غير المستبدة، إذ نرى أنه حتى في أكثر الدول تقدماً وتطوراً وبين أكثر الشعوب تحضراً ورقياً، لا يعتبر الناس القوانين والإجراءات الحكومية مقدسة وواجبة التطبيق، ولا يعدّون أنفسهم ملزمين بتنفيذها، وإذا كانت ثمة شعوب تعمل وفق تلك القوانين فإنما هو من باب الإضطرار، وإلا فإن ما قيل لهم إنكم مخيرون بين العمل بموجب هذه القوانين وعدم العمل بموجبها، فمن المؤكد أن كثيراً منهم لن يعملوا بموجبها.

بيد أن هذه المشكلة لا توجد في ظل الحكومة الإسلامية، ونقصد بها النموذج المتكامل من الحكومة الإسلامية، أما الحكومات التي هي ليست النموذج والقدوة الكاملة ولم تصل إلى مستوى الكمال فعليها جميعاً أن تتحرك نحو بلوغ هذا المستوى وتنحو هذا النحو، لبلوغ ذلك الكمال المتوخى. أجل.. في ظل الحكومة الإسلامية، نرى أن القوانين والتعليمات والضوابط التي يضعها الجهاز الحاكم - الذي يمارس الحكم بجدارة وحق - تُعتبر طاعتها واجبة عليهم، وينبغي أن يراعيها الشعب، ويعمل وفقاً لها. وقد وجدنا أن بعض الأجلاء يقسمون هذه القوانين إلى صنفين: - قوانين ثابتة.

- وقوانين متغيرة.

موضحين أن الصنف الثاني - أي المتغيرة - في الشريعة الإسلامية هي تلك القوانين التي تضعها الحكومات الإسلامية للشعب.

وأنا لا أريد أن أقول بمثل ذلك، فلربما يقع في هذا الموضوع الكثير من الأخذ والرد والبحث، فالقول بأن القوانين الصادرة من الحكومة الإسلامية قوانين شرعية بالمعنى الذي نقصده في موضوعي الصلاة والزكاة كقانونين شرعيين، يحتاج إلى المزيد من البحث وفيه الكثير من النقاش، وإنما الشيء الذي أريد الاستدلال به هو: إذا كانت الحكومة القائمة حكومة الحق، وتمت إقامتها في مجتمع ما بموجب الشروط والمواصفات التي يراها الإسلام، فالقوانين والضوابط التي تضعها مثل هذه الحكومة، إذا لم تكن واجبة التطبيق على الناس فإن ذلك يعني انتفاء السبب ونقض الغرض الذي وُضعت من أجله، وتصبح بمثابة أمر لا جدوى منه.

القوانين في ظل الحكومة الإسلامية

من الواجب أن تضع الحكومة القوانين في البلد وتتخذ الضوابط اللازمة وتعمل بموجبها ليتسنى لها إدارة المجتمع والبلد. وإذا تقرر أن لا يكون الناس ملزمين - من الناحية الشرعية - في العمل بموجب تلك القوانين، وإذا لم يكن من الواجب أن يسمعوها لها ويطيعوا، وأن يترقبوا ما تريده منهم الدولة الإسلامية والحكومة الإسلامية ليطيعوه فالنتيجة هي أن إقامة تلك الحكومة عمل لا جدوى فيه ﴿كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً﴾ (النحل: ٩٢).

ومثل تلك الحكومة التي لا يصني أحد لما تقوله، ولا يأتمر أحد بما تأمره به، وقوانينها غير واجبة الإتياع، لا بد أن تزول وتحل محلها حكومة ظالمة وسلطة ليست على الحق.

متى تتمكن الدولة الإسلامية والحكومة الإسلامية من إدارة المجتمع بشكل كامل؟ الجواب: حينما تضع القوانين بكل دقة وحذر، وفي إطار الشرع المقدس في الإسلام، وتنفذها عملياً، ويطيعها الناس - في المقابل - ويسلموا لها تسليماً كاملاً بحيث يسمعون لها ويطيعون، وينفذون ما تطلبه منهم.

وهنا ترشدنا إحدى خطب أمير المؤمنين علي (ع) الواردة في "نهج البلاغة" في هذا الشأن، حيث يقول فيها: "أيها الناس! إن لي عليكم حقاً، ولكم عليّ حق: فأما حقكم عليّ فالنصيحة لكم، وتوفير فيثكم عليكم، وتعليمكم كيلا تجهلوا، وتأديبكم كيما تعلموا. أما حقي عليكم، فالوفاء بالبيعة،

والنصيحة في المشهد والمغيب، والإجابة حين أدعوكم، والطاعة حين آمركم" (نهج البلاغة، خ ٣٤، د. الصالح).

إذاً، فللحاكم حق على الناس، وفي المقابل فإن الناس لهم حق على الحاكم، فليست القضية أن للحكومة حقاً في أعناق الناس وما عليهم سوى أدائه ولا حق لهم في عنق الدولة، والعكس أيضاً ليس صحيحاً، فليس الحق للناس فقط على الدولة، وليس للحكومة حق على الناس.. كلا، بل لكل من الطرفين حق على الطرف الآخر، وينبغي لكل منهما أن يعرف ما هو حقه فيؤديه. وهنا نلاحظ أن أمير المؤمنين يوضح أولاً حق الناس على الحاكم - وسنبحث الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً حينما نتطرق إلى موضوع "مواصفات الحاكم الإسلامي".

لقد تضمن كلام أمير المؤمنين حول حق الناس على الحاكم أربع عبارات مهمة وحساسة للغاية، وإذا استطعنا نحن في حكومة الجمهورية الإسلامية أن نقوم بهذه الأعمال الأربعة، فإننا نشكر الله على توفيقه لنا للقيام بذلك، ونرضى عن عملنا - وسأتحدث بالتفصيل عن ذلك فيما بعد خلال الكلام عن خصائص الحاكم الإسلامي، وواجباته ووظائفه.

وحينما يتحدث (عليه السلام) عن حقه على الناس نراه يطلب منهم أن ينصحوه... يقول لهم إن كان في عيب أو نقص. إن علي بن أبي طالب لا يريد مدحاً ولا ثناءً ولا مجاملة، وإنما يطلب من شعبه طرح العيوب كما هي. ثم يطلب منهم أن يسمعوا له ويطيعوا، وهذه إشارة ضمنية للقوانين والضوابط.

وجوب إطاعة الحكومة الإسلامية

ومن المؤكد أنه لا يمكن القول هنا إن وجوب طاعة أمير المؤمنين تنبع من عصمة الإمام، لأنه لو كان الأمر كذلك فإن عصمة الإمامة لم تكن منحصرة في زمن أمير المؤمنين وإنما جاء من بعده أحد عشر إماماً معصوماً آخرون؛ فعلي بن أبي طالب كان يتحدث باعتبار كونه حاكماً إسلامياً وليس بناءً على كونه إماماً معصوماً تجب على كل المسلمين إطاعته سواء شأوا أم أبوا، وسواء كان على رأس الحكومة أم لم يكن، وإنما كان يتحدث بصفته حاكماً إسلامياً... هذه إحدى خصائص الحاكم الإسلامي بشكل عام، فهو حينما يطلب إلى الناس القيام بأمر ما فعلى الناس أن يلبوا طلبه.

هذه أيضاً إحدى خصائص الحكومة الإسلامية.. وبالطبع فنحن حينما نقول الحكومة الإسلامية فإن مقصودنا، بالنسبة لنظامنا الحالي، تلك المجموعة التي تتولى إدارة الشعب ويكون على رأسها الولي الفقيه، وهو المرشد والموجه والأمر النهائي.

في تشكيلات هذه الحكومة، يوجد مجلس يسنّ القوانين، ومن واجبه أن يسنّ للناس القوانين المصلحة لشؤونهم في إطار التشريع الإسلامي.

ومن ضمن أجهزة الحكم، السلطة التنفيذية والوزارة، ومهمتها تنفيذ السياسات وتطبيق القوانين التي يسنّها المجلس وتقديم مسودّات المشاريع والقوانين واللوائح إلى المجلس لإعانتة على القيام بسنّ القوانين المناسبة، وللسلطة التنفيذية حيّز عمل واسع ومجال شامل. فكل المسؤولين في جميع المؤسسات التنفيذية يدخلون ضمن نطاق السلطة التنفيذية.

وإلى جانب السلطة المقنّنة والسلطة التنفيذية، نجد أن السلطة القضائية تؤدي واجباتها، والجميع يقومون بوظائفهم تحت ظل الولي الفقيه وإشرافه على مجموع تشكيلات الحكومة وأجهزتها.

ووجوب طاعة هذا الجهاز والتشكيلات على الناس أمر أوضحه الإمام أمير المؤمنين في كلامه الآنف الذكر، وهو أمر تختص به الحكومة الإسلامية ولا يملك الآخرون مثل هذه الخصوصية. فالتناس حينما يثقون بمسؤولي الحكومة الإسلامية ويطمنون إليهم فسوف يرون ما يسنّونه لهم من قوانين وما يتخذونه من قرارات إنما يندرج في نطاق تحقيق مصلحة الشعب.

وطبعاً فإن الحكومة الإسلامية ومجلس الشورى الإسلامي لا يستطيعان الإدعاء بأن كل ما يصدرانه من قوانين وقرارات هي طبقاً للمصلحة مائة بالمائة أبداً، فهذا الأمر لا يتيسر إلا للمعصومين، ولا يتوقع إلا منهم، بيد أن حكومة الجمهورية الإسلامية ومجلس الشورى الإسلامي وجهاز الحكومة العام يستطيعون أن يدّعوا أن ما يقدمونه منشأ الرغبة في عمل الخير وتحقيق مصلحة الشعب.

فهم ينهمكون في دراسة الأمور ومناقشة المشاريع والتفكير المعمّق فيها، وإجراء المشاورات الكافية ليكون فيما يختارونه تحقيق خير الناس وصالحهم، وبعد ذلك يحولونه إليهم، وحينذاك يتوجب عليهم بموجبه.

وثمة نقطة أود الإشارة إليها في هذا المضمّن:

إن على الناس أن يعلموا أن القانون الحكومي الذي تصدره مؤسسات الجمهورية الإسلامية فيما لو كان مخالفاً لميولهم أو مخالفاً حتى لمصالح بعضهم الشخصية، إنما نُظّم لمصلحة عامة المسلمين،

والقاعدة هي أنه لا يصح أن يقيم كل شخص القانون بمقدار ما يحققه من مصلحته الذاتية. فحينما تقول الحكومة: لا تُبنوا المساكن في المنطقة الكذائية ولا تحولوا الأراضي البور إلى مجمعات سكنية، فمن الطبيعي أن مَنْ لا يملك بيتاً يبدو له هذا الأمر مخالفاً لمصلحته الشخصية، ولذلك فمن الممكن أن لا يبالى بذلك ويمضي قدماً في بناء منزل له.

وحينما تقول الحكومة: لا تقوموا بربط منازلكم بشبكة الكهرباء أو الماء دون إذن وترخيص من حكومة الجمهورية الإسلامية، يبدو الأمر لمن لا يوجد له فيه ماء أو كهرباء وكأنه يتناقض ومصلحته الشخصية.

السمات العامة للحكومة الإسلامية

يبد أنه لو أمعن النظر في ملابسات هذا المنع القانوني - آنف الذكر - وأسبابه ونوقش بشكل شامل لاتضح أنه مطابق لمصلحة عامة الناس في أنحاء هذا البلد. فإذا بادر بعض الأشخاص لبناء المجمعات السكنية ذات العشرات والمئات والآلاف وعشرات الآلاف من الوحدات السكنية دون إذن من الدولة وخارج نطاق سياسة الإسكان التي وضعتها الحكومة، فكيف يمكن معالجة قضية هجرة القرويين إلى المدن والحد منها؟

كيف يمكن عقد الأمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية - والتي لا تيسر إلا من خلال إعمار القرى والأرياف والاهتمام بها - إن صُبَّ الاهتمام على التجمعات السكنية في المدن؟ إن حكومة الجمهورية الإسلامية تدرس هذه القضية من شتى جوانبها ثم تضع الخطط الكفيلة بإعادة القرويين المهاجرين من المدن إلى قراهم الأصلية إن أمكن ذلك. إننا اليوم مهتمون بتوسيع نطاق الخدمات القروية مهما استطعنا ذلك، من أجل أن لا يشعر سكان القرى بنقص في هذا الجانب.

فما لم تكن لدينا قرى عامرة مزدهرة، وما دام القرويون تأخذ بألبابهم زخارف المدن الكبيرة وبهاارجها ومظاهرها البراقة الجذابة فيتقاطرون عليها - مثلما كان عليه الوضع إبّان أيام الحكم الشاهنشاهي البائد نتيجة لتشجيعه القرويين على ذلك - كيف يمكن أن نعقد الأمل على أن نتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي، بعد عشر سنين، في مجال زراعة الحنطة والمحاصيل الزراعية المهمة وتوفير المواد الغذائية وكيف يمكننا توفير قوت الشعب دون أن نحتاج إلى الآخرين؟

إن عمليات البناء الاعتبارية وغير المدروسة وتجاهل القوانين والضوابط الحكومية، من شأنها أن تؤدي إلى مشكلات سلبية حيث تتطلب توفير الماء والكهرباء اللازمة لهذه المنازل، وحكومة الجمهورية الإسلامية تنظر نظرة شاملة إلى ما يتوفر من الإمكانيات وفي ضوء ذلك تسمح بإنشاء التجمعات السكنية.

وحيثما يجري بناء المنازل دون إذن حكومة الجمهورية الإسلامية، سواء في ضواحي طهران أو غيرها من المدن الكبرى فإن معنى ذلك أن مقدار توليد الطاقة الكهربائية لا يؤخذ بنظر الاعتبار، وبالتالي يُحرم سكان تلك المنازل من نعمة الكهرباء، مما يعني حصول تمايز كبير في المجتمع. أما لو أعطوا من الطاقة الكهربائية فالنتيجة المترتبة على ذلك إلحاق أضرار كبيرة بمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية لا سمح الله.

هكذا - إذاً - تؤخذ بنظر الاعتبار جميع دقائق الأمور في القوانين الحكومية، طبقاً للمصالح العامة للمسلمين في البلد. فإن حصل تمرد على هذه القوانين أو تجاهل لها فإن حكومة الجمهورية الإسلامية ستواجه صعوبات بالغة في إدارة البلد، ولا تستطيع القيام بما يريد منها الله وما يتوقعه الناس. لذلك فعلى الشعب أن يهتم بتطبيق القانون الحكومي في جميع المجالات التي يشملها حيّز القانون.

الشعب والضرائب

إن شعبنا يدفع الضرائب المترتبة عليه اليوم برغبة وطوعية، مثلما يدفع الخمس والزكاة وبقية المبالغ الشرعية بكل رغبة ورضى. لقد كان الناس يأتون بالمبالغ الشرعية فيعطونها للحوزة العلمية وعلماء الدين بالرغم من الرقابة الصارمة الشديدة والنظرات الحادة المخيفة من قبل جلاوزة النظام الشاهنشاهي المقبور، وبهذا الشكل كانوا يدعمون الحوزات العلمية ويمدون بها بوسائل النضال والجهاد ضد الطاغوت. وما هم اليوم يدعمون الحكومة بدفع الضرائب بذلك الإيمان نفسه، وينصاعون لما تطلبه منهم الدولة.

شعبنا مطيع لحكومته تماماً

فحينما تقول الحكومة: لا تبادروا رأساً إلى استخدام الماء والكهرباء دون أخذ إذن رسمي، يمتنعون عن ذلك. وعندما تريد منهم الامتناع عن بعض الأمور لكونها تمر في ضائقة بالنسبة لها، يمتنعون عنها.

وأذكر أنني - وقبل عامين - طلبت إلى الشعب من منصة صلاة الجمعة أن يقلل من استعمال الماء، بسبب حصول شحّة فيه ذلك العام، ولن أنسى كيف أن الناس الساكنين في المناطق الجنوبية - وهي منطقة سكنى الشرائح الفقيرة والمتوسطة - كتبوا لنا رسائل يقولون فيها أنهم مستعدون لتناول الماء بالقطارة إن أمرتم بذلك... وهذه هي مشاعر شعبنا وأحاسيسه.

ولقد جرّبنا شعبنا مراراً خلال فترة الحرب مع النظام الحاكم في العراق، إذ ظل أبناء الشعب يصبرون ويصابرون ويتحملون الصعاب والمشاق وما زالوا مستعدين لتحملها، وهم مترقبون بماذا تأمرهم الحكومة كي يبادروا لتنفيذ ما تريد، وماذا يأمرهم الإمام كي يقوموا به، وهم يرون أن الإمام يدعم المسؤولين ومجلس الشورى الإسلامي، وقد أكد ذلك مراراً.

هكذا ينبغي أن تكون شرائح المجتمع مطيعة للقوانين والضوابط حتى لو كان بعضهم تتضرر بعض مصالحه الشخصية أحياناً، ولا يجعلوا الحكومة تشغل ببعض الأمور الهامشية، فنحن نخوض صراعاً ضد أكبر القوى السلطوية في العالم.

ثبات الشعب في ساحة المواجهة

نحن نواجه الآن أميركا ونكافح ضدها في عالمي السياسة والاقتصاد، ونصارع القوى الكبرى وعملاءها الخبثاء في المنطقة وعلى حدودنا، فيجب أن لا نصرف اهتمامنا إلى أمور هامشية وقضايا جانبية. وأؤكد هنا مراراً أن شعبنا أبدى استعداداته الكامل لتنفيذ ما يراد منه، وقد شاهدنا ذلك عملياً إبان أيام الحرب.

فبمجرد أن تعلن الحاجة للمتطوعين، أو للمساعدات والتبرعات الشعبية نرى الآلاف من المتطوعين يتقاطرون على مراكز التعبئة وتتجمع المساعدات والتبرعات اللازمة لدعم جبهات القتال أو لإعمار القرى والأرياف... كل ما أردناه من الشعب كنا نحصل على أفضل مما نريده وأكثر.

وهنا أوصي كلاً من الشعب والمسؤولين بوصية: فأوصي المسؤولين والوزراء وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي بأن يعرفوا قدر هذه الثقة التي أولاهم الشعب إياها وقيمتها، فليكن ما يضعونه من القوانين وما يصدرونه من القرارات بعيداً عن كل ما يجانب الحق ويخالف المروءة، واحذروا دسائس المتقسين وذوي الأمراض والانحرافات الأخلاقية، وعليكم مراعاة التقوى في كل ما تقررونه.

أما الناس فعليهم أن يراعوا الحيطة والحذر والدقة في انتخاب المسؤولين بما يقولونه، فإن ذلك من تقوى الله.⁶

ضرورة الاهتمام بتوضيح صفات الحاكم الإسلامي

من بين أهم المواضيع التي تدرج في إطار بحث الحكومة الإسلامية معرفة سمات الحاكم الإسلامي، فهي قضية جد مهمة بالعبر والدروس، وإذا اتضحت للمجتمع المسلم سمات الحاكم الإسلامي وخصائصه التي أوضحها الله في القرآن الكريم وأراد أن تتجسد فيه، فإن احتمالات وقوع الانحراف في المجتمعات الإسلامية سوف تقلّ بل تكاد تنعدم أحياناً.

وكما نشاهد في التاريخ فإن أحد عوامل انحراف المجتمعات، الحكام المنحرفون، الذين حكموا الشعوب باسم الله لكنهم لم يكونوا يحملون أياً من الخصائص التي ذكرها الإسلام للحاكم، ولم يحملوا وجه شبه بينهم وبين الحكام الذين أرادهم الإسلام سواء من حيث الصفات والخصائص أو من حيث الأعمال والتصرفات والسلوكيات.

فمعرفة الحاكم الإسلامي - إذاً - قضية يجدر بحثها بشكل مفصل، خاصة وأنها أقمنا اليوم - وبعد مضي قرون من الزمن - حكومة باسم الإسلام وعلى أساس أحكام الإسلام، ومن الضروري جداً أن نوضح للناس ملامح شخصية الحاكم الإسلامي ومميزاته، من خلال ما نفهمه من القرآن والسنة النبوية في هذا المضمار.

اهتمام القرآن بإيضاح خصائص الحاكم الإسلامي

إننا نعلم أن القرآن الكريم لم يتناول القضايا الإسلامية المهمة بمثل التفصيل الذي تناوله به المدرسون وبحثه الكتّاب والخطباء، بل ينبغي فهم الإشارات القرآنية بتأمل وتدبر، واستخراج الفكرة القرآنية واستنباطها من خلال مجموع الآيات والتعابير المبثوثة فيه هنا وهناك.

ونستطيع أن نعي أهمية قضية الحكومة والحاكم الإسلامي من خلال العديد من الآيات القرآنية، ومن جملتها الآيات التي تتحدث عن تأثير الحكام والزعماء في هداية الناس وضلالتهم. واليوم تُجرى

⁶ من خطبة ألقاها سماحته في صلاة الجمعة (طهران) في ١٤٠٣ (١٧/٦/١٩٨٣).

- أئمة الهدى.

- وأئمة الكفر.

ويأمر القرآن الكريم بقتال أئمة الكفر حيث يقول ﴿... فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا أيمان لهم﴾ (التوبة: ١٢).

فَمَنْ هم أئمة الهدى؟ وَمَنْ هم أئمة الكفر؟

مَنْ هو الإمام الذي يدعو إلى الحق؟

وَمَنْ هو الإمام الذي يجبر شعبه إلى النار؟

يقول القرآن الكريم ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار﴾ (القصص: ٤١).

ويعني بذلك فرعون وهامان ونمرود، فما هي مواصفات هؤلاء الأئمة؟ وما هي سمات الحاكم

الإسلامي وملامح شخصيته؟

إن هذا الموضوع يُعتبر من أهم الموضوعات التي يجب التعرض لها والتعرف عليها من وجهة معتقداتنا الاجتماعية ومعارفنا الإسلامية. وسنتعرف في هذا الفصل إن شاء الله على الحاكم الإسلامي من حيث الخصائص الموجودة التي ينبغي له أن يجتنبها ويتنزه عنها.

ففي الواقع أن الأمر لا ينتهي عند حدود أن هناك صفات إيجابية من الضروري أن تتجسد لدى الحاكم، وإنما ثمة صفات سلبية ينبغي للحاكم الإسلامي أن يحذرهما ويتبعد عنها.

كما سنبحث في وظائف الحاكم الإسلامي الذي تتوفر لديه الصفات الإيجابية، وواجباته تجاه الشعب والدين ونحو المستقبل، وحيال المظلومين والمستضعفين.

العلاقة بين الضلال وعدم معرفة الحاكم

لو ألقينا نظرة على النصف الثاني من القرن الحالي لرأينا أن منشأ ضلال هذا المجتمع هو عدم معرفة الشخصيات الصالحة من المنحرفة، وعدم التمييز بين الصحيح والسقيم، وهذا ما رآه كثيرون من أبناء شعبنا.

ففي أواخر العهد الملكي (القاجاري) بدأت تُطرح شخصية جديدة للناس، وسعى المستعمرون إلى إكساب هذه الشخصية مكانة مرموقة بين الناس، وهي شخصية رضا خان. فكان هذا الشخص يتظاهر

باحترام الدين ويشارك في مواكب العزاء والهيئات الحسينية ويلطخ رأسه بالطين من أجل أن يضفي على شخصيته المظهر اللائق ويدّعي الصلاح.

ولكن هذا الشخص الخبيث نفسه اتضح جيداً كفره ونفاقه وخيائنه بعد مضي سنين عديدة، فأزيح جانباً وحل محله شخص آخر كان يتظاهر أول الأمر - أيضاً - بتأييد الدين وعلمائه، وانخدع الناس بظواهر الأمور، ولم يتبصّروا في أعماقها ولم يعرفوا حقائقها حتى استطاع توطيد أركان حكمه، وتمتين أسس سلطته إلى الحد الذي كلّفنا اقتلاع تلك الأسس واجتثاث جذور شجرته الخبيثة كل تلك التضحيات الجسام.

ولولا هذه النهضة الكبرى والثورة الإسلامية العظمى، ولولا قيادة هذا القائد الرباني نجل الحسين بن علي (ع) ووارث الأنبياء وإمام الأمة الإمام الخميني، ولولا تلك السمات الربانية المتجسدة في شخصيته الإسلامية والقرآنية، لولا كل ذلك لما أمكن اقتلاع هذه الشجرة ومحوها.

وقد مررنا بالتجربة نفسها بعد انتصار الثورة الإسلامية أيضاً. فلم تكن ملامح تلك الشخصية التي يريد الإسلام أن تحكم الناس واضحة لدى أبناء الشعب جيداً، ولذلك استطاع بعض الأشخاص التسلط على أمور الشعب، كـ بني صدر مثلاً، عبر الأحابيل الذكية، ومن خلال الكذب والرياء والنفاق، وفيما بعد طوي بساط رئاستهم بفضل الله وطُردوا بعيداً بعد أن قُلعوا كما الطحالب الضارة، على أيدي هذا البحر البشري المتلاطم الأمواج. بيد أن وجودهم المؤقت قد ترك ضرره الفادح الذي ما زال شعبنا يعاني منه، وطبيعي أن لكل حادثة مرّة آثار وأضرار ولكنها ينبغي أن تكون لنا تجربة نافعة وملأى بالعبر.

علينا أن نعلم أنه إذا وضعنا الملاك والمقياس الصحيح والواقعي ووضّحنا لكل الناس ذلك الملاك والمقياس، بحيث استطاعوا أن يفهموه ويجعلوه وسيلة للتجربة ومناطقاً للاختبار، فإن أي نظام حكومي يأتي إلى سدة الحكم تحت أي غطاء وادعاء وتؤدي ممارسته للحكم إلى تغيير أوضاع المجتمع وأجهزة الدولة ومسيرتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نحو الإسلام، حينذاك يمكن التعبير عنها بأنها الحكومة المرضية المقبولة عند الإسلام، حتى لو لم يكن ذلك محسوساً بوضوح على المدى القريب. بيد أن المرء لو تأمل قليلاً لوجد أن الإطار العام لحركة مسيرة المجتمع يتجه باتجاه الدين والقرآن... أجل، مثل هذه الحكومة هي الحكومة التي يطمح لتحقيقها الإسلام ويسعى إليها. أما إذا لم تتجسد هذه الصفة في تلك الحكمة فهي حكومة لا يرتضيها الإسلام مهما كانت ادعاءاتها.

الحقيقة غير المثبتة في تاريخ القرنين الأول والثاني

قبل فترة كنت أطلع صور الإسلام وأتأمل مجريات القرن الأول الهجري، فوجدت أن هناك حقيقة عجيبة في تاريخ تلك الفترة كان يجب تثبيتها في مكانها والإفصاح بها، فإذا استثنينا العقود الأولى من القرن الأول الهجري، نرى أنه ما بعد منتصف القرن الأول طفق المجتمع الإسلامي يتحول إلى مجتمع مليء بالفساد. فالفساد الذي صار يشاهد في أواخر القرن المذكور فساد عجيب محير للّب.

لقد تحولت مكة والمدينة - المدينتان اللتان كانتا محبط الوحي الإلهي، ومركز حكومة رسول الله - إلى مركزين من مراكز الفساد، وصارتا وكرًا للمغنيين والمنحرفات الفاسدات الشهيرات، وللشعراء البذيثين الذين كانوا بين مروج للفساد ومادح لحكام الظلم والجور آنذاك. اجتمع هؤلاء الخبثاء المنحرفون في هاتين المدينتين في أواخر القرن الهجري الأول وعلى مدى القرن الثاني تقريباً. ويعفّ اللسان ويخجل القلم عن ذكر القصص المذكورة عن تلك الفترة ويكفي القول بأن أسوأ الأعمال وأقذر الأفعال كانت تجري في حرم الله وفي المدينة المنورة.

وحينما يتأمل الإنسان يرى أن الحكومة القائمة آنذاك كانت تدّعي الالتزام بالدين وتمنع معاورة الخمر وتُجري الحد على من يشرب الخمر ويتظاهر بالعريضة والسكر. وبالرغم من كل هذه المظاهر كانت الأوضاع في عهد عبد الملك وأبيه مروان، وفي عهد أبناء عبد الملك، تنبئ أن مكة والمدينة - وهما رمز الدين والعقائد الروحية في العالم - قد تحولتا إلى مدينتين فاسدتين لا أثر فيهما لشيء يعكس الجانب المعنوي.

ومن هنا يعرف المرء أن كل ما كانت تقوله تلك الحكومة كذب وتزوير، وحينما يتدبر الإنسان في أعمال أولئك الحكام يرى أموراً أخرى كلها تدل على كذب ما يدعون، وبالطبع فإن عامة الناس لا يعلمون ولا يرون، والخواص هم الذين يعون حقائق الأمور، أما العامة فهم لا يرون إلا حركة المجتمع الكلية.

وفي ضوء كل ذلك، يستطيع المرء أن يفهم كم كان يعاني الإمام علي بن الحسين السجاد (ع) وهو يعيش في مدينة النبي (ص)، وعلام كان يقول بحرقة وألم: "أولاً حرّ يدع هذه اللمازة لأهلها".

ولهذا فحينما رأى الإمام الحسين (ع) تلك الأوضاع وأحس بخطورتها نهض وثار ثورته الكبرى التي لا نظير لروعها أبداً على مدى التاريخ.^٧

شخصية الأنبياء (ع)

يتميز الأنبياء بكونهم من الوجوه النيرة في المجتمع، وهم ذوو شخصيات محبوبة نقية وبارزة. ويمكن أن يُطرح هنا سؤال مفاده: لماذا نتحدث عن الأنبياء في نطاق كلامنا على الحاكم الإسلامي؟ هل كان الأنبياء حكاماً إسلاميين؟

الجواب: بلى، إن جميع الأنبياء كانوا قد بُعثوا لكي يديروا شؤون المجتمعات التي يعيشون فيها، ولربما كان المجتمع الذي بُعث فيه كل منهم محدداً ببلد واحد أو مدينة واحدة، أو حتى قرية واحدة. وأحياناً يكون مدى عملهم ونطاق رسالتهم غير محدود أو مؤطر بمكان معين بل يشمل العالم بأسره، وهكذا كان حال كبار الأنبياء.

بيد أنه ليس هناك فرق بين جميع الأنبياء، من حيث اتصافهم بصفة معينة، وهي أنهم جميعاً قد بُعثوا لإسقاط حكم الطاغوت حيثما كان، وعلى مدى جميع الأزمنة والعصور، وإقامة نظام الحكم الإلهي. ولذلك قال الله (تبارك وتعالى) في القرآن ﴿وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله﴾ (النساء: ٦٤). ولذلك فحينما كان أحد الأنبياء يدخل مجتمعاً ما، يطلب من أفرادهِ أن لا يطيعوا الطواغيت المتسلطين ﴿ولا تطيعوا أمر المسرفين. الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون﴾ (الشعراء: ١٥١ - ١٥٢). أي لا تطيعوا الملك أو الحاكم الذي يحكم المجتمع المبعوث فيه ذلك النبي. فقد كان شعار جميع الأنبياء طوال التاريخ - كما ذكره التاريخ - هو ﴿فاتقوا الله وأطيعوا﴾ (الشعراء: ١٠٨).

وقد ورد هذا القول على لسان نوح ولوط وصالح وشعيب وموسى وبقية الأنبياء المذكورين في سورة الشعراء، حيث تتكرر هذه الآية عدة مرات، ولهذا فإن النبي بمجرد دخوله المجتمع وبدء دعوته فإن أول الذين يشعرون بالخطر هم الطواغيت، وعلى هذا الأساس يبدأون تصديهم للأنبياء وعنادهم لدعوتهم، وسقيهم كأس الشهادة، أو إلقائهم في غياهب السجن ونفيهم وإبعادهم. وهناك العديد من الأمثلة على هذه القضية في آيات القرآن الكريم.

⁷ من خطبة ألقاها سماحة القائد في صلاة الجمعة (طهران) في ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣)

وثمة حالات توجّ فيه جهاد الأنبياء وتضحياتهم بالنصر وإقامة الحكومة، فكان بعضهم يتولى شخصياً إدارة تلك الحكومة ويكون على رأسها كما فعل الرسول الأكرم (ص) وداود وسليمان وغيرهم من الأنبياء (عليهم السلام)، أو أن يعيّن النبي شخصاً آخر ليتصدى لإدارة شؤون الحكم والدولة، وهو ما ذكره القرآن أيضاً في قوله تبارك وتعالى ﴿إِذْ قَالُوا لَنَبِيِّ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلَكًا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٤٦).

إذاً، فجميع الأنبياء بُعثوا ليكونوا حكاماً ومسؤولين في المجتمع الإسلامي، والسمات التي ذكرت بالنسبة للنبي هي في الحقيقة سمات للحاكم الإلهي اللائق - فيما عدا النبوة والوحي ومستلزماتها طبعاً - ولنستعرض الآن سمات هذا الحاكم وملامحه.

سمات الحاكم الإسلامي

تستطيع أن تتصور ملامح شخصية الأنبياء وسماتهم عبر استطلاع آيات القرآن وأحاديث المعصومين (عليهم السلام)، وحينما تتجسد في أذهان الناس تلك الملامح في إمكانهم حينذاك أن يتصوروا بسهولة سمات شخصية الحاكم الإسلامي.

ومن الضروري أن أؤكد هنا أن ما سأذكره منها ليس إلا عدد قليل من تلك السمات، إذ يمكن أن نذكر ٥ أو ٦ أضعاف هذه السمات التي تضمنها القرآن الكريم والأحاديث الشريفة و"نهج البلاغة". بيد أن المهم هو أن هذه الخصائص بمجموعها تشكل سمات الشخصية الإسلامية.

وبعد أن ننتهي من إيرادها فإننا سنتطرق في فصل لاحق - إن شاء الله - إلى صفات الطاغوت ومصاديقه، إذ ما لم يُعرف الحاكم الطاغوتي فإن الناس قد يقعون في الخلط، وذلك نظير أهمية معرفة الله ومعرفة الشيطان في المقابل.

إن ملامح شخصية النبي ملامح نيرة تطرّق إليها القرآن الكريم في العديد من آياته، وقد استنبطتها من هذه الآيات، وهذه الملامح هي:

أولاً: إن الله - تعالى - قد منّ عليهم بالعلم والمعرفة، والحكمة والتزكية الأخلاقية. وهذه النعم من أهم مواهب الله للمرء، ويوضح القرآن تمتّع الأنبياء بهذه السمات في العديد من الآيات.

فمنها قوله - سبحانه - وهو يتحدث عن يوسف (ع) ﴿آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (يوسف: ٢٢).

ومنها قوله - تبارك وتعالى - بشأن لوط (ع) ﴿وَلَوْ طَأَّ آتِيَانَهُ حَكَمًا وَعِلْمًا﴾ (الأنبياء: ٧٤).

وهذا العلم اللازم لإدارة المجتمع، علم التوحيد وعلم الدين. فالنبي حينما يدير المجتمع فإنما يقوم بذلك بالاعتماد على فكر وتخطيط إلهيين.

والعلم الذي وُهب للنبي هو - بالدرجة الأولى - هذا العلم الإلهي، أي معرفة الإنسان ومعرفة الله، ومعرفة واجب عبودية الله، وتشخيص وظائف الإنسان من أجل إدارة المجتمع وإقامة مجتمع رباني والوصول إلى الكمال.

كل هذه الأمور مستلزمات ضرورية لإدارة المجتمع وإقامة مجتمع إلهي، ومن أجل بلوغ الكمال المرجو، والتمكن من إقامة الجنة على وجه هذه الأرض، أي إقامة المجتمع الإسلامي، وبالتالي إيجاد العبد الكامل لله.

وقد تعلم النبي كل هذه الأمور والعلوم والمعارف من الله دون أن يدرسها عند أحد أو يتأثر بأي شخص آخر، ولهذا فحينما يكون معن الثورة النبوية وقائدها هو الحاكم في المجتمع الإسلامي ومنبع العلم ومصدر المعرفة، فمن الطبيعي أن ينهل الناس في ذلك المجتمع من نعيم العلم والمعرفة الفياضة.

الفرق بين العلم والحكمة

إن جهل القادة يؤدي إلى شيوع الجهل في أوساط الناس، وإن تمتّع القادة بالعلم والمعرفة والحكمة من شأنه نشر العلم بين أبناء الشعب. ولذلك يقول الله تبارك وتعالى ﴿وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابُ وَالْحِكْمَةُ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ (البقرة: ١٢٩).

فهو يزكي الناس متى ما كان زكياً. ويعلم الناس متى ما كان عليمًا. ويفيض الحكمة على الناس متى ما كان حكيماً.

والعلم يختلف عن الحكمة، فهي أرقى من العلم وأسمى. فالعلم عبارة عن معرفة الأحكام واكتساب المعارف الإلهية. أما الحكمة فهي حالة البصيرة التي تحصل لدى المرء في ظل العبودية لله والحكمة هي النظرة الثاقبة العميقة والرؤية النافذة الدقيقة التي يستطيع من يمتلكها أن يدرك الحقائق المعنوية لهذا العالم.

أما الذين يرون الحياة محصورة ومحدودة في نطاق هذه الدنيا، والذين يعتبرون الحصول على المال وجمعه أسماً للقيم، و الذين يسعون بلهفة للحصول على السلطة والقوة، والذين يظنون أن اللذات الدنيوية أفضل من كل لذة ويجهلون حقيقة اللذات المعنوية... هؤلاء محرومون من الحكمة.

فالحكمة هي ذلك الأمر الذي يجعل الإنسان يرى الحقائق ويدركها بعين البصيرة النافذة، التي ترى الحقائق كما هي، وتعلم المرء، وتعطي لحياته معناها الأصيل، ولموته مفهومه الصحيح.

لقد أفيضت على شعبنا اليوم رشحة من رشحات الحكمة فصار يدرك الحقيقة ويعي معنى الموت، فطفق يبدي كل هذا التفاني والاستبسال في الجهاد في سبيل الله. والإيثار أحد مظاهر الحكمة المتجسدة لدى شعبنا، والتضحية إحدى ملامح الحكمة لدى مقاتلينا الأبطال في الجبهات... هذه هي الحكمة.

وكما أسلفنا فإن أولى صفات الأنبياء أن كل واحد منهم عالم حكيم، طاهر زكي، تنعدم فيه الخصال السيئة والغرور والأنانية وحب الذات، ولا يريد لنفسه شيئاً، ولا يحسد إنساناً، ولا يطبع الأهواء والشهوات، ولا يحمل نظرة ضيقة، أو يحتقر أمراً، ولا ينجذب بقدرات الأقوياء أو يولع بهم.

هذه هي الخصلة الأولى التي تصيغ للنبي مثل هذه الشخصية القوية وغير المهزوزة، وهي تجمع تلك السمات الثلاثة مع بعضهم بعضاً؛ العلم والحكمة والتركية الأخلاقية. وينبغي الكتابة في هذا الشأن كثيراً ويجب الحديث عنها طويلاً.

ثانياً: الأنبياء ليسوا من ذوي الأطماع والأهواء

والخصوصية الأخرى التي تضمنتها آيات القرآن ووصفت بها الأنبياء هي أنهم لم يريدوا لأنفسهم أي أجر في مقابل الجهود التي يبذلونها والمشاق التي يتحملونها ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾ (الشورى: ٢٣).

إن النبي لا يريد أجراً إزاء الجهود التي يبذلها، لا أجراً مادياً ولا معنوياً من قبيل المدح والإطراء، وإذا نسبت كل الجهود التي بذلها النبي إلى شخص آخر ولم تعتبر من مفاخر أعماله فإنه لا ينزعج من ذلك أو يتذمر.

يقول الله تبارك وتعالى ﴿وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى قال يا قوم اتبعوا المرسلين * اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون﴾ (يس: ٢٠ - ٢١).

ويقول تقدست أسماؤه في سورة الشعراء ﴿وما أسألكم عليه من أجرٍ إن أجريَ إلا على رب العالمين﴾ (الشعر: ١٠٩).

وتتكرر هذه الآية مراراً على لسان هود ونوح وصالح وشعيب وموسى وبقية الأنبياء (عليهم السلام). إنه أمر مهم، فالشيء الذي يُضعف الهمم، والذي يصيب عزيمة الإنسان بالتردد من طي الطرق المحفوفة بالأخطار، هو أن يشعر أن مصالحه معرضة للخطر، والشيء الذي يؤدي إلى أن يساوم المرء ولا يعرب عن رأيه ومعتقداته بشكل صريح في مقابل الفئات التي تختلف معه في الفكر والعقيدة، ويمتنع عن التحدث بصراحة عن آرائه، بل يكتُم عقائده ويتفادى إظهار الحق والتصريح به وإيصاله إلى مسامع الناس، تحت غطاء مراعاة المصلحة وتفادي الضرر، وما يجعله يمتنع عن توعية الناس وتنوير أذهانهم، إنما هو ذلك الشيء نفسه الذي لم يردده أي من الأنبياء ولم يسعوا للحصول عليه.

النموذج الكامل للحاكم الإسلامي

هل بين زعماء دول العالم اليوم زعيم مستعد للبوح بالحقائق الموجودة في العالم وفي بلده، والتصريح بها للناس؟ لو كانوا أحراراً وخلّوا من الأغراض والأطماع لصرّحوا واعترفوا بها. إن جميع الذين واجهوا الشعوب بالنفاق والرياء ولم يفتحوا قلوبهم للناس، إنما كان يدفعهم لذلك مرض الحرص على الأبهة والهيبة والسمعة الزائفة، بينما لم يُبتَلِ الأنبياء بهذا المرض، ولم يريدوا من الناس أجراً لا نقدياً ولا معنوياً من قبيل الأبهة والاحترام والهيبة. وهذا نموذج كامل للحاكم الإسلامي.

وحينما نقول "الحاكم الإسلامي" فإننا لا نقصد الحكام الحاليين في البلدان المسلمة - وستحدث فيما بعد عن هذا الموضوع - لكن ما نريد قوله الآن هو: هل إن الحاكم الإسلامي شخص واحد أم عبارة عن جميع المسؤولين في جهاز الحكومة وبناءً على ذلك فعليهم أن يتحلّوا بهذه الصفات المذكورة للحاكم الإسلامي؟

في الحقيقة، إن جميع الذين يمارسون الحكم ويمسكون بزمام الأمور - بنحو من الأنحاء - في المجتمع الإسلامي عليهم أن يقتربوا ما استطاعوا إلى التحلي بهذه الصفة ﴿وما أسألكم عليه من أجرٍ إن أجريَ إلا على رب العالمين﴾، وأن لا يطلبوا أجراً ومكافأة إلا من الله، فهم لا يتوقعون الحصول على أي أجر مقابل القيام بواجباتهم وتكاليفهم، وهذه هي الحقيقة، إذ حين يوفق المرء لإنجاز واجبه وأداء وظيفته فإن هذا بحد ذاته أكبر أجر وأثمن هدية يمنّها الله عليه.

هذه إحدى أعظم سمات الأنبياء وخصوصياتهم، فهم لا يلهثون وراء الأطماع ولا يتبعون الأهواء، ولا يريدون جزاءً ولا شكوراً، لا أولئك الذين غادروا الدنيا واستشهدوا قبل إقامة الحكومة الإلهية والإسلامية، ولا أولئك الذين تمكنوا من إقامة مثل تلك الحكومة كرسول الله محمد (ص). فحتى رسول الله الذي تمكن من إقامة الحكومة الإسلامية فإنه طوال عشر سنوات لم يذُق طعم الراحة يوماً واحداً، وإنما كان منهكاً في خوض الحروب والغزوات والمعارك، مقتحماً لهوات الصراع والمواجهة ضد الأعداء متحملاً شتى صنوف العناء والمشقة.

ثالثاً: التلاحم بين الأنبياء والمحرومين

وهذه هي السمة الثالثة التي تتجلى في حياة الأنبياء، وهي على جانب كبير من الأهمية، وتمثل في أن الأنبياء مارسوا عملهم في أوساط المحرومين، وكانت تربطهم وشائج الود وأواصر الحب مع هذه الشريحة التي كانت تشكل الأغلبية الكبرى والأكثرية العظمى طوال التاريخ. فلم يُبدِ الأنبياء أي تعاطف أو ميل للمستكبرين بل كانوا متلاحمين مع المستضعفين، ولأمير المؤمنين خطبة شهيرة في "نهج البلاغة" تسمى "القاصعة"، وهي خطبة مهمة وزاخرة بالمعاني السامية والمفاهيم العجيبة كلها تنصب على ذم التكبر، وهو يشكل أحد أهم المحاور التي تتحدث عنها الخطبة، وأنقل هنا بعض ما ورد فيها.

يقول الإمام (ع): "فلو رخص الله في الكبر لأحد من عباده لرخص فيه لخاصة أنبيائه وأوليائه، ولكنه - سبحانه - كره إليهم التكابر، ورضي لهم التواضع، فألصقوا بالأرض خدودهم، وعفروا في التراب وجوههم، وخفضوا أجنتهم للمؤمنين، وكانوا قوماً مستضعفين" (نهج البلاغة، خ ١٩٢، الصالح). ولهذا كان المؤمنون يلتفون حول النبي، والمقصود هنا بالمستضعفين إما المؤمنون وإما الأنبياء أنفسهم، فكلاهما كانا مستضعفين، ولذا نرى أن بعض أقوام الأنبياء كانوا يُشكّلون على النبي قائلين ﴿قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ (الشعراء: ١١١).

وقالوا أيضاً ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّ الرَّأْيِ﴾ (هود: ٢٧).
وحيثما يقطن الحاكم بين أوساط الناس فإنه يشعر بالآلامهم، وعندما تكون الوشائج والأواصر قوية بين طبقات المجتمع المحرومة وجمهور الشعب - من جهة - والحاكم في المجتمع الإسلامي - من جهة

أخرى - فإنهم يسمعون كلامهم ويوصلون له مطالبهم، فمن الطبيعي أن مثل هذا الحاكم يشعر بمعاناتهم، وحينما يكون ذانية حسنة تتاح له إمكانية مساعدة الناس ومعالجة مشكلاتهم.

بينما نجد أن سائر طواغيت العالم لم يكونوا يدركون آلام الناس، أو يشعرون بمعاناتهم ولا يشاركونهم في سغبهم وكربهم، ولم تكن المشكلات والنواقص والهموم التي يعاني منها الناس تعني شيئاً لديهم.

وحتى في الدول التي تدار - حسب الظاهر - بالأسلوب الاشتراكي، يتوجب على الناس أن يأخذوا كل شيء من الدولة، والناس متشابهون - إلى حد ما - في معاناتهم وهمومهم، أما الطبقة الحاكمة فلا تعلم شيئاً عن أحوالهم.

يبد أن الأمر ليس هكذا في المجتمع الإسلامي وفي ظل الحكومة الإسلامية. فلو ذهبتم إلى منزل الإمام - ذلك الإمام الذي يفديه الناس بأموالهم وأنفسهم - فسوف ترون أنه يعيش فيه معيشة الناس البسطاء ومتوسطي الحال، سواء من حيث المأكل أو الملبس أو الفرش، ويعاني مثلما يعاني باقي الناس، فإذا كان بعض الناس يعاني من قلة الوقود المنزلي - النفط - فهو الآخر يعاني من قلته، وإذا كان بعضهم تنقصه بعض الأدوات والأجهزة المنزلية فإن بيت الإمام تنقصه بعض الأجهزة أيضاً، وإذا كانت شحّة بعض المواد تنعكس على بعض الناس فإنها تنعكس عليه هو الآخر... إنه يتساوى مع الناس في كل ما يعانونه.

أمير المؤمنين علي (ع) القدوة والنموذج

وبالطبع فإن النموذج الأعلى والقدوة الأسمى والأبرز في هذا الشأن، حياة أمير المؤمنين (ع) الذي قال في "نهج البلاغة": "أقنع من نفسي بأن يقال: هذا أمير المؤمنين، ولا أشاركهم في مكاره الدهر، أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش" (الرسالة ٤٥).

وقال (ع) قبل ذلك: "وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن طعمه بقرصيه، ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك، ولكن أعينوني بورع واجتهاد وعفة وسداد" (المرجع نفسه).

لقد كان (ع) نموذجاً ورمزاً لمسيرة بدأها الأنبياء في وسط الناس وكانوا مثلاً الأعلى، ولذلك فإن على الحاكم الإسلامي أن يشعر بمعاناة الناس ويستمع إلى كلامهم ويصغي لأقوالهم، ويشخص العقد المستعصية عليهم كي يبادر إلى حلها.

وفي هذه الخطبة ذاتها، يقول أمير المؤمنين (ع): "ولكن الله - سبحانه - جعل رسله أولي قوة في عزائمهم وضعفة فيما ترى الأعين من حالاتهم، مع قناعة تملأ القلوب والعيون غنى، وخصاصة تملأ الأبصار والأسماع أذى" (المرجع نفسه).

كم في هذا العالم من المتكرين الذين لا يمتلكون في بواطنهم أي نمط من الإرادة الإنسانية؟! إنهم أناس ضعفاء في الحقيقة، لأنهم أمام غريزة السيطرة وحب التسلط فيهم، وأمام ميول الفساد والشهوة، وضعاف إزاء مخالب القوى العالمية الكبرى؛ أما في مقابل شعوبهم وفي مقابل المستضعفين والمظلومين فإنهم مستأسدون متوحشون مقتدرون.

أما الأنبياء فإنهم على العكس من ذلك فهم متواضعون للمستضعفين، بيد أنهم أشداء شامخون إزاء أعداء الله.

ونعود لحياة أمير المؤمنين، ونستمع إلى قنبر خادم أمير المؤمنين وهو يقول للإمام: إنك قد كبرت وصرت شيخاً وليس من المناسب - وأنت في هذا السن - أن تكسر رغيف الخبز بركبتيك وتضع قطعة من الخبز اليابس في فيك، دعني آتيك برغيف خبز الحنطة اللين لتستطيع أن تمضغه. فقال له الإمام: لا يا قنبر.

وأضاف قنبر: فذهبت وصنعت رغيفاً من خبز الحنطة ومرغته في السمن قليلاً، وقدمته بحضرته عله يأكل منه شيئاً، وحين علم بذلك أبدى تدمره وانزعاجه وعاتبني قائلاً: لم فعلت ذلك يا قنبر؟.

ثم أنه بادر إلى كيس الطعام فختمه - وكان فيه شيء من الإدام وطحين الشعير المخلوط بقشوره (النخالة) - لئلا أخلط معه شيئاً آخر، فقلت مع نفسي: لماذا أصر على إعداد طعام شهوي لأمير المؤمنين كل هذا الإصرار فأثير سخطه وأكون مأثوماً بذلك. ومنذ ذلك الحين لم أقدم على هذا العمل لأنني رأيت الإمام يكرهه ويثير غضبه.

هكذا كان وضع حياة أمير المؤمنين (ع)، وكانت هذه صفة بارزة وخصيصة مهمة في حياته، كان متواضعاً للناس غاية التواضع، خافضاً لهم جناحه، يكنّ لهم كل الاحترام، ولم يحدث أن أبدى تجاهلاً

لهم، ولسوف نرى عكس ذلك حينما نتطرق إلى ملامح حياة الحاكم الطاغوتي والإمام الباطل، إذ أنه يبيدي تمام التجاهل للناس، وهناك العديد من نماذج هذا النمط من الحكام في العالم المعاصر.

الحكام الجائرون مشكلة الشعوب

إن الشعوب عرضة - الآن - لتلاعب الحكام الجائرين وأهوائهم وميولهم في شتى أنحاء العالم، والشيء غير المهم بالنسبة لهم، مصالح الشعوب، والشيء الذي لا يهتمهم سواه ولا يعينهم غيره هو مصالحهم الذاتية.

إنه يعاملون الناس بالتكبر وباللامبالاة ولا يُعَنون إلا بمصالحهم الشخصية. ولو أُريدَ إجراء استفتاء عام في العالم فكم سيكون عدد الأشخاص الذين سيعربون عن رضاهم من بين ٤ أو ٥ مليارات إنسان - لبقاء أمثال كارتر وريغن ومن لف لفهما على رأس السلطة والحكم؟!

كم شخصاً سيؤيدون سيطرة هذا النمط من الحكام الناهيين مثيري الفتن ومؤججي نيران الحروب من الظلمة المعتدين على حقوق الشعوب؟

إن الشعوب لا يمكن أن تؤيد هؤلاء الحكام لأنهم ليسوا في خدمتها، وحينما تجد الشعوب أن هناك من يقوم بخدمتها ويتحرق من أجلها ويذرف الدموع في سبيلها فإنها تحبه بكل وجودها وتعطيه أمانة قلوبها وتعشقه من أعماقها.

الإمام الخميني نموذج للحاكم المحبوب

ومن أبرز نماذج هذا النمط من الحكام في بلدنا - على سبيل المثال - الإمام الخميني، ولا أدري هل هناك نموذج آخر يناظر الإمام في التاريخ المعاصر أم لا، وعلى أية حال فإن الشعب عاشق للإمام، والإمام عاشق للشعب.

وأذكر أن مدينة بهبهان قد تعرضت لقصف قوات النظام الحاكم في العراق إبان الحرب الإيرانية - العراقية، ومساء ذلك اليوم كنا في خدمة الإمام ومكثنا برهة ننتظر قدومه من غرفته، وحينما حضر سماحته كان أول ما تحدث عنه هو تلك الحادثة المأسوية، وكانت المرارة واضحة على أسلوب الإمام وامتزجت كلمات الأسى والحزن واللوعة بحديث الإمام وكأنه هو الذي أصيب في تلك الحادثة... بل إن الإمام لم يبك حتى لوفاة ولده الأكبر ولكنه أجهد بالبكاء مراراً من أجل مصاب أبناء الشعب.

ويخطر ببالي أنني كنت مرة في زيارة لمدينة تبريز فاستوقفتني امرأة من أهاليها، وقالت لي: إن ولدي كان أسيراً بيد النظام الحاكم في بغداد، وقد سمعت مؤخراً أنه قد استشهد على أيدي جلاوزة هذا النظام فجئت لأقول لك: قل للإمام أن لا يحزن على أبنائنا ولا يتألم، بل نحن قلقون على سلامة الإمام، ونفكر به وندعو الله بأن يحفظه ويرعاه.

وقد زرت سماحة الإمام بعد عودتي من تبريز، فكان مما ذكرته بحضرته هو ما أوصتني به تلك المرأة، وما أن سمع الإمام ما قالته المرأة حتى بدت عليه إمارات التأثر، وبدا ذلك واضحاً على محيا الإمام، وتغيرت ملامحه واغرورت عيناه بالدموع. وحقاً أن رؤية مشهد الإمام، وهو بتلك الحالة، تصيب المرء بالتأثر والحزن، وحقاً كم هو عطوف ورؤوف قلب الإمام، وكم يتحرق ويرق لأوضاع الناس وأحوالهم.

وفي المقابل، نرى الناس تملأ قلوبها محبة وتعاطفاً ومودة للإمام، بل ويعشقونه بكل وجودهم وأحاسيسهم، وهذا العشق لا يقتصر على أبناء الشعب الإيراني بل يشمل كل الشعوب التي عرفت الإمام ولو بدرجة متواضعة، فهم يشعرون بأواصر الود ووشائج الحب تربطهم به، لأنهم يدركون أنه وقف نفسه لخدمة الإنسانية وحفظ مصالحها، وهو يقف في صف المستضعفين في صراعهم ضد المستكبرين... وهذه هي سمات الحاكم الإسلامي.

ممّ يعاني العالم المعاصر؟

إن الشعوب تعاني - اليوم - من مصائب، ولديها مشكلات جمّة، ويعود جزء من هذه المعاناة والمشكلات إلى الحكام والمتسلطين على رقابها، بل يمكن القول: إن القسم الأكبر والأهم من معاناة الشعوب مرتبط بحكامها الجائرين الفاسدين.

الحاكم الإسلامي منزّه عن سلبات الحكام الجائرين

ما الذي يحمل هؤلاء الحكام الجائرين الفاسدين على توجيه الضغوط نحو شعوبهم وملء حياتها بالمرارة والمعاناة وإشاعة الفساد والظلم فيما بينها؟ وما هو الدافع وما السمة التي تجعلهم يجرّعون الشعوب مرارة الخيبة والإحباط والفساد والفوضى؟
لو تأملنا في تلك الأسباب لوجدنا أنها تكمن في عدة أمور:

أولها: الجهل والغباء، فهم في الغالب أشخاص جهلة أغبياء، ليس لهم نصيب من المعرفة ولم يتسنّ لهم إدراك دقائق كيان الإنسان.

ثانيها: الانحطاط الخلقي، وهو يتجسد في غرق هؤلاء الحكام الفاسدين في التلوث الخلقي والغرور والشهوة، والابتلاء بالحسد والبخل، وضيق النظرة وحدة الطبع والفضاظة والتكبر، وهم غارقون في شتى أنماط التلوث والانحطاط الخلقي.

ثالثها: الاستكبار والاستبداد، فهؤلاء الحكام مبتلون بالاستعلاء والتفرد بالرأي واللامبالاة بالناس وعدم الاهتمام بمصالحهم، والجهل بأحوالهم، وتوجيه الإهانة إليهم وجرح كرامتهم وعدم إقامة أي وزن لهم، وحصر الاهتمام بمصالحهم الشخصية البحتة، والسعي وراء الماديات وما شابه ذلك. وبالجملّة، فإن هؤلاء الحكام يوصفون بأربعة أو خمسة مجاميع من الصفات السيئة، ولأن الحكومات الجائرة قائمة في شتى أنحاء العالم فإن الشعوب ما لبثت تعاني من المصائب والويلات والآلام على يد حكامها الظلمة الغاشمين.

أما الحاكم الإسلامي فليست فيه أي من هذه الصفات، فالذي يرأس الحكومة في المجتمع الإسلامي شخص لائق تنعدم فيه كل هذه الصفات السيئة التي أسلفنا ذكرها. فالأنبياء ليسوا مستكبرين... إنهم حملة العلم والحكمة والتزكية الخلّقية وهم في خدمة المستضعفين، ومن بين ظهرائهم، ولا يريدون أجراً لأنفسهم. نأمل أن نتمكن من جعلهم قدوة لنا، وينبغي أن نتخذهم الشعوب نموذجاً وقدوة لها جميعاً⁸.

الأنبياء هم الأحق بالحكم

لما كان الحاكم الحق هو الشخص الذي اختاره الله ليحكم الناس فإن الأنبياء قاطبة كانوا يتوفرون على اللياقة اللازمة والكفاءة المطلوبة لممارسة الحكم بين عباد الله. ولو كانت دعوات الأنبياء إلى دين الحق والتوحيد قد آتت أكلها وحقت نتائجها المرجوة في المجتمعات التي بُعثوا فيها لكان الأنبياء هم الحكام في تلك المجتمعات، ولذلك فإن الأنبياء الذين حالفهم النجاح والتوفيق في إقامة المجتمعات المبنية على الأسس والأصول الإسلامية والدينية صاروا هم الحكام في تلك المجتمعات.

⁸ من خطبة ألقاها سماحة القائد في صلاة الجمعة (طهران) في ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣/١٠/٢٨).

وعلى هذا الأساس، فإن الإمام الصادق (ع) قال في خطبته القصيرة التي ألقاها في حشود حجاج بيت الله الحرام في منى إبان العهد الأموي: "أيها الناس! إن رسول الله كان هو الإمام".

فلقد كانت الفكرة الشائعة في أذهان الناس - في ذلك الحين - عن الإمامة والحكومة نابعة من مشاهداتهم لحياة خلفاء الجوّ، فكانوا يخالون أن الحاكم بين الناس ينبغي له أن يكون شخصاً من نمط هشام بن عبد الملك، بيد أن الإمام الصادق (ع) قد رفض هذا التصور ومحاها، موضحاً أن الحاكم بنظر الإسلام وبموجب معايير الإسلام هو رسول الله (ص).

الأنبياء نموذج الحاكم الإسلامي

إن ما شاع في أذهان عامة الناس في العصر الحالي - من تصور عن الحاكم، هو أنه شخص تتوفر فيه صفات معينة ليس من بينها الأخلاق والقيم المعنوية. لقد آمن الناس بسهولة - بأن حاكم المجتمع له أن يكون عاقلاً، مدبراً، كفوءاً، لكن القليلين من الناس يدركون ويؤمنون بأن الحاكم ينبغي له أن يكون امرئاً زاهداً عافت نفسه الدنيا، وشخص ورع كيّس مقاوم لأهوائه النفسية.

هذا هو التصور الخاطئ الشائع في عقول أكثرية الناس في عالمنا المعاصر، وهو مسبب لوجود حكام ظلّمة من عباد الأهواء كانوا يمسكون بأيديهم مقاليد أمور الناس طيلة العهود المنصرمة من التاريخ.

ولقد جاء القرآن الكريم فمزّق كل أنسجة هذا التصور الخاطئ، وأعطى الناس صورة راقية رائعة للحكام، من خلال تقديمه نموذج الأنبياء للشعوب. فللحاكم والوالي عدة خصال ومميزات في الرؤية القرآنية تختلف اختلافاً جوهرياً عما تسالمت عليه الثقافات المادية، وعما فهمه ذوو النظرة الضيقة واعتقده الناس الخاضعون للسيطرة الثقافية، والرازيون تحت الهيمنة السياسية طوال التاريخ الماضي.

كنا قد أسلفنا القول إن الصفات التي يتمتع بها الحاكم الإسلامي يمكن أن تتبلور جيداً من خلال الملامح العامة الوارد ذكرها في القرآن الكريم بشأن الأنبياء. كما أشرنا إلى نماذج من تلك الصفات والخصال والمتمثلة في شخصية الأنبياء، وأوضحنا أن كل واحد من الأنبياء هو نموذج للحاكم الإسلامي، إذ تتوفر فيه العلم والحكمة، وتتجسد لديه الأخلاق الإنسانية النبيلة، وتتمثل في شخصيته التزكية وتهذيب النفس.

كما أن من أبرز صفاتهم كونهم "شعبيون" ومن بين جماهير الشعب وعامة الناس، وهم يدركون منطق الناس ويشعرون بمعاناتهم ويتحرقون من أجلهم. وسبق أن قلنا إن الأنبياء ما كانوا يريدون أجراً

في مقابل خدماتهم، بل إنهم جميعاً رفعوا شعاراً واحداً هو ﴿وما أسألكم عليه من أجرٍ إن أجري إلا على رب العالمين﴾، إنهم لا يريدون ملء جيوبهم من أموال الناس وليسوا مولعين بحب مال الدنيا وزخرفها، ولا متلهفين لرياشها وقناطيرها المقنطرة ورفاهيتها، وهذه صفة أخرى من الضروري أن يتحلى بها الحاكم الإسلامي بالإضافة إلى جملة من الخصائص الأخرى، ومنها قوة الإرادة وشدة العزيمة "أولي قوة في عزائمهم"، كما قال أمير المؤمنين (ع). ولذلك فإنهم حلّوا أصعب المشكلات وعالجوا أعسر الأمور، واجتازوا أخطر الطرق والمساالك، فلم ييأسوا ولم يُصِبهُم التردد ولا اعترتهم الاستكانة ولا الخنوع.

إذاً، فجدير بهذا المخلوق أن يكون على رأس أجهزة الحكم في المجتمع الإسلامي ليقوم بإدارة البلاد.

الفصل الثالث

الحكومة الطاغوتية والحاكم الطاغوتي

أهمية تشخيص الجوانب السلبية في شخصية الحاكم

بعد أن استعرضنا - في الفصل السابق - ملامح الحاكم الإسلامي وسماته، فمن الضروري أن نقوم باستعراض ملامح الحاكم غير الإسلامي، إذ ليس كافياً أن نتعرف على الخصال الإيجابية في شخصية الحاكم بل ينبغي لنا تناول الجوانب السلبية، فما دام المسلمون لا يعرفون هذه الجوانب ويشخصونها، لا يمكنهم التعرف - ببصيرة ووعي - على مَنْ يليق بتولي أمور الحكومة، ويسلمون له ويطيعون، ويكونون رهن إشارته وطوع إرادته.

لقد أدى الخداع والاحتيال اللذان امتلأت بهما عهود حكومات الظالمين الطويلة في التاريخ الإسلامي - من خلال تسرّهم باسم الإسلام - إلى عدم تمكن الناس من تشخيص النقاط السلبية لدى الحاكم.

فمن الضروري بمكان أن نعرف ملامح شخصية الحاكم الطاغوتي أيضاً لكي نعي أن من يكون على رأس الحكومة ويمسك زمام الحكم في المجتمع الإسلامي يجب أن يكون نزيهاً من صفات الحاكم الطاغوتي، وتحضرني هنا رواية عن الإمام الصادق (ع) تقول: "إن بني أمية أطلقوا للناس تعليم الإيمان ولم يطلقوا لهم تعليم الكفر حتى إذا حملوهم عليه لم يعرفوا".

أي أنهم سمحوا للناس بتعلم صفات الإيمان وعلائمه فأطلقوا لهم حرية التحدث عن العدل - مثلاً - إلا أنهم لم يسمحوا لهم بشرح معنى الظلم وعلائمه، إذ - والحالة هذه - لو عرف الناس ما هو الظلم ومن هو الظالم لأدركوا أن الحاكم الذي تسلط عليهم متذرعاً بكونه "خليفة"، شخص ظالم، ويكتسب الناس الوعي والبصيرة. وبناءً على ذلك فينبغي البحث في موضوع صفات الحاكم الطاغوتي.

الصفات الرئيسة للحاكم الطاغوتي

سنتناول هنا - بشكل سريع - الصفات الرئيسة للطاغوت، من خلال الصورة التي عرضها القرآن الكريم عنه. فضلاً عن ذلك فإن القرآن تحدث عن أشخاص معينين باعتبارهم "طواغيت" يمكن جعلهم مقياساً لغيرهم من الطواغيت كفرعون وهامان ونمرود وقارون. فإذا أخذنا بعين الاعتبار ملامح شخصية كل واحد من هؤلاء الطواغيت والخصائص التي ذكرها له القرآن والروايات التي تحدثت عنه، أمكننا التعرف جيداً على ماهية الطاغوت وصفاته.

الصفة الأولى: الاستكبار

وهي أولى الصفات التي وردت في القرآن بالنسبة للحاكم الطاغوتي، تتمثل هذه الخصوصية في التكبر على الناس، والابتعاد عنهم، واعتبار الحاكم لنفسه أنه أرقى من الآخرين وأفضل. يقول القرآن عن فرعون ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيّاً مِّنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الدخان: ٣١).

ويقول تبارك وتعالى ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيْعاً﴾ (القصص: ٤). وهذه الصفة تقابل ما أوردناه سلفاً من قول لأمير المؤمنين (ع) وهو يصف الأنبياء (عليهم السلام): "ضعفة في أعين الناس".

إذاً، ففي الوقت الذي نرى فيه أن الحاكم الإسلامي يبرز من بين أوساط الناس، وينفرز من بين صفوفهم تلقائياً، ويتعاطى مسائلهم، ويعالج أمورهم طوعاً، يسمع ما يقولونه، ويسعى فيما يريدونه،

ويبذل الجهود لتحقيق ما يصبون إليه، نرى أن الحاكم الطاغوتي ميّال إلى الابتعاد عن الناس، والتميّز عنهم، واختصاص نفسه بحقوق خاصة، واستثناء نفسه من شمول القوانين الموضوعة للناس قاطبة، واعتبار نفسه من نمط أسمى وجنس أرقى.

ومن المؤكد أن هذه الصفة أوضح وأبرز من صفة الكفر بالله، إذ كان هناك الكثير من الحكام الطواغيت في العالم - وما زالوا - يتشدقون بذكر اسم الله - تعالى - بيد أنهم لا يذكرونه إلا ليخدعوا - بذلك - الناس ويحتالون عليهم، وهناك الآن كثير منهم ما فتئوا ينتطعون بذكر الله ويتسترون به، ويحاولون تلييس الحقيقة وطمسها - من خلال ذلك - على الناس.

بينما الأمر ليس هكذا بالنسبة للأنبياء وأوصيائهم والحكام الإسلاميين الواقعيين. فالحكام الطواغيت يتشدقون باسم الله ما داموا بحاجة إلى ذلك، وعندما لا يجدون بدءاً من التظاهر بعبادة الله فإنهم لا يترددون في التظاهر بها، بيد أنهم يخلعون عنهم هذا الرداء بمجرد أن يروا أنفسهم غير محتاجين له، وبمجرد أن يشعروا بأن الناس لا تتوقع منهم ذلك، أو حينما يجدون أن قيامهم ببعض الأعمال وارتكابهم بعض الممارسات سيبقى طي الكتمان ولن يطلع عليه الناس. فحينذاك يقتربون كل ما يمكنهم اقترافه، مهما كانت طبيعة العمل الذي يقومون به.

وحقاً، إن التاريخ مليء بالدروس العجيبة والعظات البليغة، فحينما يتأمل المرء في حياة بني أمية وبني العباس، يرى هذا الأمر بوضوح. فعلى الرغم من تشدّقهم وتظاهرهم بعبادة الله وتطبيق الإسلام، وعلى الرغم من اعتقاد الناس أنهم "حصون الإسلام" إلا أنهم كانوا غارقين في الفساد والفحشاء، موغلين في الظلم والإسراف، وهذا ما يتنافى كلياً مع ادعاء عبادة الله والتظاهر بطاعته.

وبالطبع لا بد من القول هنا: إن الأمويين والعباسيين كانوا بحاجة إلى استغلال الناس وإخفاء هذه الحقائق عنهم. وحينما اعتاد الناس تدريجياً على شيوع الفساد في أجهزة الحكومات الأموية والعباسية، وصاروا مهينين لرؤية مظاهر هذا الفساد بشكل علني في تلك الحكومات، طفق الأمويون والعباسيون يجاهرون بانحرافاتهم، ولم يعد ثمة ادعاء بعبادة الله أو طاعته، وبدأت أعمال الخصومة والعداء للناس وتجاهل مشاعرهم تظهر شيئاً فشيئاً. وهذه صفة مهمة من صفات الحاكم الطاغوتي وهي تجاهل آراء الشعب وطموحاته وعدم المبالاة بمطالبه.

وإذا اعتبرنا هذه القضية إحدى المعايير والقيم المهمة ونقطة بارزة في هذا المضمار، فيمكننا بعدئذ التساؤل: إذاً كيف يكون الدفاع عن الشعب حقاً؟ وما هي حقيقته؟ وكيف يتم الاعتناء بمطالب الشعب

يا ترى؟ فهذا مجرد ادعاء لا غير، ويمكن أن يدّعيه الكثيرون. وسأتناول ذلك في ما سيأتي من البحث، وأطرح مقارنة بين صفات الحاكم الإسلامي والحاكم الطاغوتي بالقياس لأوضاعنا الحالية، وإذ ذاك يمكن أن يتجلى بوضوح كيف يمكن الاطمئنان إلى صدق ادعاء المتشدّقين بالدفاع عن الشعب. والقرآن الكريم تحدث عن هذه الصفة لدى الطواغيت بالعديد من التعابير، منها: العلو والاستكبار، والطغيان، وغيرها.. وكلها تتناول عدم اهتمام الحكام الطاغوتيين بالشعب.

الصفة الثانية: الولع بالدنيا والشغف بزخارفها

في حديثنا عن الحاكم الإلهي، ذكرنا أنه لا يريد أجراً من الناس ولم يكُ يعير حياته الشخصية أهمية فائقة، أما الحاكم الطاغوتي فهو على الضد من ذلك تماماً، إنه يريد كل شيء ويتوق لحيازة كل شيء كالثروة والراحة والنعيم والرفاهية والحياة. وهذا الفهم المفرط لا تحدّه حدود وهو في تفاقم مطّرد. ومن مظاهر هذا الطمع المتفاقم: الإسراف.

فهذا النمط من الحكام يرى أن كل ما في الدنيا يعود له ومن ممتلكاته، وإن كل الخيرات تحت تصرفه واختياره. وحينما يتأمل المرء في حياة هؤلاء الحكام وما يحيطها من بطر وتفريط وتبذير على مر التاريخ يتضح له أنهم يخالون كل ما في الأرض من خيرات وبركات ونعم وآلاء يعود لهم ومن حقهم التمتع بأرقى تلك الخيرات وأوفرها وأفضلها.

وبالدرجة الثانية من بعدهم، يرى هؤلاء الحكام أن ما يزيد عن حاجتهم ويفضل من فئات موائدهم إنما يعود إلى حواشيهم وبطانتهم، وكلما ازداد عميلهم قرباً منهم زادت حصته من تلك الخيرات، وبالعكس كلما ازداد المرء بعداً عنهم فإنه لا يستحق أي نصيب منها.

وعلى العكس من ذلك، ما نشاهده في تعليمات أمير المؤمنين (ع) وإرشاداته في "نهج البلاغة"، فقد نرى إلى سمعه أن والياً له قد دُعي إلى وليمة ضخمة وجلس إلى مائدة كان قد اجتمع فيها رهط من الأغنياء، ولم يكُ من المدعوين فقير واحد، فثارت ثائرة أمير المؤمنين (ع) واشتد غضبه، واعتبر ذلك عيباً كبيراً في شخصية الوالي، فوجّه إليه كتاباً يوبّخه فيه ويعاتبه.

إن الولع بالمنصب والشغف بكرسي السلطة يعدّ عيباً كبيراً من عيوب الحاكم الإسلامي من وجهة نظر أمير المؤمنين (ع) ولقد نصحه عبد الله بن عباس بأنه ما دام قد وصل إلى الخلافة وتسلم الحكومة فليهب المناسب والولايات لفلان وفلان كي يكفّوا عن معارضتهم له ويأمن شرهم، فأجابه الإمام عليّ

(ع) بأنهم لو لم يكونوا طامعين في السلطة مولعين بالمنصب لكنت أنا المبادر إلى ذلك، إلا أنني لا أستطيع أن أعين مثل هؤلاء الأشخاص في المناصب العليا أو أسلمهم مقاليد أمور الناس، ما داموا شغوفين بالحكم والمنصب إلى هذا الحد.

إن الحرص على الحكومة والولع بالسلطة والجاه يعدّ إحدى الصفات السلبية بالنسبة للحاكم الإسلامي في رأي أمير المؤمنين (ع). وكل ما ينطوي على الانشغال بالدنيا والحرص عليها يعتبر عيباً كبيراً بالنسبة للحاكم الإسلامي، وكل ما يدل على السعي لتحقيق مصالح الناس ومنافعهم يُعتبر صفة إيجابية وقيمة سامية لدى الحاكم الإسلامي.

ولذلك كانت حياة أمير المؤمنين (ع) مملوءة بالصعاب طافحة بالمشاق والمعاناة. وقد روي أن العلاء بن زياد الحارثي شكّا للإمام أمير المؤمنين أخاه عاصم بن زياد قائلاً: إنه لبس العباءة وتخلّى عن الدنيا، فقال (ع): عليّ به، فلما جاء عاصم قال له (ع): "أما رحمت أهلك وولدك؟! أترى الله أحلّ لك الطيبات وهو يكره أن تأخذها؟! أنت أهون على الله من ذلك".

قال: أيا أمير المؤمنين هذا أنت في خشونة ملبسك وجشوبة مأكلك. فقال (ع): "ويحك إني لست كانت. إن الله تعالى فرض على أئمة العدل أن يقدّروا أنفسهم بضعة الناس كيلا يتبيخ بالفقير فقره"^٩. إذاً، فالمخالطة مع الناس والعيش في أوساطهم والتخلي حتى عن الرغبات والمتطلبات الاعتيادية التي تغلب على حياة الأشخاص العاديين والأمور التي يجذبون إليها، كلها تُعدّ من أهم الخصائص التي ينبغي للحاكم الإسلامي أن يتمتع بها.

وثمة نقطة أود التوقف عندها قليلاً وأمر عليها مرور الكرام: وهي أن نرى من المقصود بالحاكم الإسلامي في مجتمعنا المعاصر والذي ينبغي له أن يتحلّى بهذه الصفات، هل هذه الصفات يختص بها الولي الفقيه والمسؤولون الحكوميون رفيعو المستوى من أمثال رئيس الجمهورية والوزراء؟ أم أنها خطوط عريضة وملامح عامة تشمل جمعاً أكبر عدد ممن مر ذكرهم آنفاً، يجب أن تتجسد عندهم في أي مقام ومنصب كانوا وحيثما وجدوا، وينبغي لهم السعي الجاد للاقتراب من الحالة النموذجية للحاكم الإسلامي والتي ورد ذكرها في القرآن الكريم والسنة الشريفة؟!

^٩ نهج البلاغة، الخطبة ٢٠٩. يتبيخ: يهيج به الألم فيهلكه.

هذا بحث يتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة لجميع المسؤولين في حكومة الجمهورية الإسلامية، ونحن إنما نتناول هذه الأمور من أجل أن نطبقها في حياتنا المعاصرة لبنني المجتمع الإسلامي والجمهورية الإسلامية وفقاً لهذه النماذج المقتبسة من القرآن الكريم والحديث الشريف، ولكن على حذر من أن تؤثر علينا الأفكار الطاغوتية الموروثة من الماضي، فعلى الرغم من أننا ندعو - في الظاهر - إلى المعايير الإسلامية ونتحرك نحوها، لنحذر من أن تكون في دواخلنا حركة غير محسوسة نحو المعايير الجاهلية والطاغوتية¹⁰.

إن الخصائص التي ذكرت، بالنسبة للحاكم في المجتمع الإسلامي، لا تخص القائد والإمام في ذلك المجتمع فحسب، وإنما هي تشمل جميع من لهم علاقة - بنحو من الأنحاء - بأعمال الحكومة في المجتمع الإسلامي. فكل واحد منهم ينبغي له أن يقترب من تلك الصفات إلى حد ما، كل على شاكلته، وهي نقطة أساسية ومهمة أود التريث عندها بعض الشيء.

ففي عهد صدر الإسلام، كانت السلطات المقننة والتنفيذية والقضائية تجتمع كلها في يد النبي، وهو الإمام المنصوب من قبل الله.

أما اليوم، فقد توزعت هذه المناصب والسلطات على عدد من الأشخاص، فضلاً عن أن الوضع قد آل إلى شكل صار معه لكل من السلطات الثلاث عدد كبير - يعدّ بآلاف الأشخاص بل وعشرات الآلاف منهم - من المسؤولين يمارس كل واحد منهم أعمال الحكومة بنحو من الأنحاء. لكل واحد من هؤلاء شرائط وخصائص معينة، ولكن الذي نتحدث عنه يشملهم جميعاً.

وبالنسبة لشخص القائد وإمام الأمة الذي تتصل به كل واحدة، من السلطات الثلاث بشكل معيّن وتسير أعمالها تحت رقبته وإشرافه، هناك شروط صعبة وحساسة للغاية وأكثر دقة وصرامة، ينبغي أن تتوفر فيه. أما بالنسبة للباقيين الذين يتولّون أمور الحكومة فإن هذه الشروط والصفات يجب أن تشملهم كلهم.

أي أن مسؤولي السلطة التنفيذية بدءاً من رئيس الوزراء والوزراء ومعاونيهم إلى حكام المحافظات والمدراء العامين، هؤلاء يجب أن تتمثل فيهم هذه الصفات والخصائص.

¹⁰ من خطبة ألقاها سماحته في مراسيم صلاة الجمعة (طهران)، بتاريخ ١٤٠٣ (١٩٨٣/١١/١٨).

وهكذا الحال بالنسبة للمسؤولين عن أمر القضاء على مستوى البلاد عليهم أن يجسدوا هذه الأمور ويتحلّوا بهذه الخصائص الإيجابية، ويجتنبوا عدداً من الصفات السلبية.

ولربما لا يمكننا الإدعاء بأن العدالة - بمفهومها الاصطلاحي الفقهي - ضرورة لجميع مسؤولي حكومة الجمهورية الإسلامية والنظام الإسلامي قاطبة، ولكننا نستطيع الإدعاء بأن على الذين يتولّون القيام بالوظائف الإدارية في الحكومة، أن يكونوا أناساً ملتزمين بالأحكام الإسلامية، وغير منفلتين عن إطارها، وأن يكونوا مخلصين ومشفقين على الناس، حريصين على مصالح الشعب وخصوصاً المستضعفين والمحرومين، ولم يعدّوا جيوبهم كي يملئوها في مقابل ما يقومون به، كي يصيروا مصداقاً لهذه الآية التي تكررت كثيراً على ألسنة الأنبياء ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً﴾.

وإذا كان الأنبياء لا يريدون أي أجر من الناس - في مقابل دعوتهم - باعتبار أنهم القدوة والنموذج الذي يقتدي به الناس، فإننا لا نقول: إن على موظفي الدوائر والمؤسسات الحكومية أن لا يتقاضوا أجوراً ورواتب على أعمالهم، بل نقول: يجب أن يحصلوا على هذه الرواتب لأنّ قسماً من إيرادات بيت المال مخصّص لمسؤولي الحكومة، بيد أننا نقول: إنه لا ينبغي أن يفكر هؤلاء باستغلال مناصبهم كي يمارسوا الإثراء والكسب غير المشروع.

إن أداء الوظائف في نطاق الأعمال الحكومية خدمة وإنجاز واجب وتكليف، وهذا الأمر ينبغي أن يقترب بالنية السليمة والقصد الحسن، مما يؤدي إلى القيام بنحو أحسن وأسلوب أفضل، وسيكون نفعه للناس أكثر وأوسع.

ينبغي ذلك لجميع مسؤولي الحكومة في النظام الإسلامي والحكومة الإسلامية نفسها، وإذا كانت ثمة شروط وصفات للحكومة الإسلامية فإن هذا الجهاز يتمتع بالشروط والصفات نفسها، وإذا كان لتيسير أمور المسلمين وتديرها أجر عند الله، فإن جميع الذين يشكّلون كيان هذا الجهاز لهم هذا الأجر نفسه. فالقرآن الكريم حينما يذكر فرعون في آياته يقرن بذكره جماعته وأنصاره ويذمهم فيقول ﴿فاستكبر هو وجنوده﴾.

وحينما يأتي على ذكر حاله يوم القيامة يذكر جماعته فيقول ﴿ويوم القيامة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب﴾.

إنه لا يقول: أدخلوا فرعون في العذاب الشديد لوحده، بل يذكره ضمن صحبه ورفاقه. "آل فرعون" تعبير يمثل جهاز فرعون وحكومته، تلك الحكومة السيئة، الحكومة الاستكبارية التي كل مسؤوليها مصداق للمستكبرين.

أما الحكومة الإلهية فكل مسؤوليها ينبغي أن يمثلوا - في المجموع - الحكومة الربانية. وأرى من اللازم هنا توجيه الخطاب إلى جميع موظفي الأجهزة الإدارية في الجمهورية الإسلامية سواء السلطة التنفيذية أو المقتنة أو القضائية وتوصية كل الذين يندرجون - بنحو من الأنحاء - في نطاق الجهاز الإداري للدولة، فأقول: إننا - باعتبارنا مسؤولين عن شؤون المجتمع الإسلامي - ينبغي لنا أن نحاول الاقتراب من النماذج المثالية للحكومة في الإسلام. وعلينا أن نشغل تفكيرنا بأمور الناس، وأن نعتبر أنفسنا خدماً للشعب ومستخدمين عند الناس، وهكذا نحن الآن. ويجب أن نعتبر أنه من واجبن السعي المضاعف لمعالجة أمور الناس. إن هناك اليوم الكثير من الأعباء والوظائف التي تنتظر من ينهض بها، ونرى أن هناك شحة في الطاقات الإنسانية الصالحة والمخلصة، ولهذا ظلت هذه المهام معطلة. وهناك

الكثير من النواقص وجوانب الخلل العائدة للنقص في القوى الإنسانية ومستوى الخبرات التي نتمتع بها ومدى إخلاصها في العمل.

علينا أن نشعر بالمسؤولية عن إبداء الحرص والتحرق في تسيير أمور الناس ومعالجتها. وحقاً إن من يجلس خلف مكتبه في مؤسسة أو دائرة حكومية ما، ينبغي له أن يُلْقِن نفسه دائماً أن وجوده هنا يستهدف تسيير أمور الناس، وأنه لم يجتمع هنا مع غيره مع الموظفين من أجل التهرب والتخلص من عبء المسؤولية وإلقائه على عاتق هذا وذاك، بل أننا اجتمعنا من أجل أداء الخدمة، وإذا تجاوزنا الدرب الذي رسمه لنا الأنبياء ولم نترسم خطاهم فلن تكون مصداقاً للحكومة الإسلامية.

لقد كتب أمير المؤمنين (ع) رسالة توبيخ ولوم لأحد ولاته واسمه عثمان بن حنيف الأنصاري لاشتراكه في وليمة غاب عنها الفقراء ولم يجتمع على موائدها إلا الأغنياء ولم يدع لها سوى الأثرياء. يقول (ع) في تلك الرسالة: "بلغني أنك دُعيت إلى مأدبة قوم عائلهم مجفو وغنيهم مدعو".

وهذا بحد ذاته يُعتبر جريمة وذنباً في نظر أمير المؤمنين (ع)، وهو أن يتعد أحد خدَم الشعب في موقف من مواقفه عن الناس المستضعفين، ويقترّب من مجلس الأغنياء ويحضر في جمعهم وهم أقلية

في المجتمع. ومثل هذا العضو في الحكومة، الذي يتبع كهذا النهج ولا يفكر سوى بالحصول على لذته وتحقيق راحته أكثر من لذة الناس وراحتهم يرتكب جريمة وإثماً.

وبالجملة، فإن ما نذكره من المواصفات والشروط التي ينبغي للحاكم الإسلامي أن تتوفر فيه، تشمل كل مستويات مسؤولي الحكومة وكل ما في الأمر أنه كلما ازداد مستوى المسؤولين علواً وكلما اقترب من رأس هرم النظام الحاكم ورئاسته تصبح تلك الشروط أعمق وأدق وأكثر أهمية وحسماً. فالشروط التي نرى من الضروري توفرها لدى القائد وإمام الأمة لا نرى أنها لازمة - بالمستوى نفسه - لأي شخص آخر غيره، ولا نتوقع أن تتجسد عند شخص سواه.

وهكذا الحال بالنسبة للمسؤولين من الدرجة الأولى ثم الأدنى فالأدنى من درجات المسؤولين، فالجميع ملزمون أن يحاولوا تقريب أنفسهم للاقتداء بالنماذج الإسلامية العليا. وليعلم الأخوة المسؤولون والموظفون والمتولون لأداء الوظائف في إدارة أمور البلاد أن تقوى الله بالنسبة لهم تعني أن يعرفوا ما هي وظائفهم، وأن يؤديوا تلك الوظائف بدقة وفي سبيل الله ومن أجل مصلحة الشعب¹¹.

ثالثاً: الاستبداد

من أهم الصفات التي تلاحظ عند الحاكم الطاغوتي هي الاستبداد، وهي صفة أشار إليها القرآن الكريم في نطاق حديثه عن فرعون. والاستبداد إحدى أوضح الصفات المشهودة في الحاكم الطاغوتي. ومعنى الاستبداد هو أن يعتمد الشخص المتصدي لإدارة المجتمع على رأيه فقط ولا يعبأ برأي غيره البتة، وهو لا يعتني البتة، وهو لا يعتني برأي باقي الناس وخصوصاً أولئك الأشخاص الذين يمسك زمام أمورهم بيديه، فلا تأثير لهم في قراراته، وليس مهماً عنده ماذا يقول الناس وماذا يريدون، بل المهم ما يقوله وما يريده هو.

إن الاستبداد عيب، حتى في إدارة بيت واحد، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بمجتمع وبلد كامل. من الطبيعي أن الشخص الذي يريد الاعتماد على رأيه فقط والاستناد إلى رغبته وأحاسيسه وعواطفه

¹¹ من خطبة ألقاها سماحته في مراسيم صلاة الجمعة (طهران)، بتاريخ ١٤٠٣ (١٦/١٢/١٩٨٣).

وأهوائه النفسية، في إدارة شعب ما فسيقع في الخطأ والغفلة والمطبات والانحراف والزيغ في إدارة شؤون الناس، وستضيع حينذاك مصلحة الشعب.

إن أفراد هذا الشعب الذين خلُقوا ليطبوا طريق الكمال ويسعوا لبلوغ التكامل والصلاح والأخلاق السامية، واجتناب القبائح والعيوب والمساوئ، سوف لا يتسنى لهم بلوغ ذلك، ويصطدمون بعقبات كأعداء في هذا المجتمع الذي تديره أيدي المستبدين والدكتاتوريين، وهذا أفظع ما يمكن أن يُبتلى به الإنسان.

وطيلة التاريخ الماضي، إذا تأملت في جذور الانحراف والشقاء في حياة البشرية ستجدون أن أحد العوامل الأساس، بل وأحياناً العامل الأصلي والوحيد لشقاء الناس هو: استبداد حكامهم وتفردهم بآرائهم، وما زال الأمر هكذا في العصر الراهن.

فهناك الكثير من المجتمعات المعاصرة الواقعة في قبضة شرذمة من الظلمة الجائرين والحكام المستبدين، وهي تن من أوضاعها المليئة بالبؤس والشقاء والحرمان والضعف والبعد عن السبيل القويم والهدف الإنساني. هذه هي ثمرة الاستبداد، فهو منشأ شقاء البشر وإيقاف قافلة تكامل الإنسانية.

إن الشخص المستبد لا يكمن عيبه في أنه لا يطلب المشورة من الآخرين، فالمشورة لا تستطيع حل المشكلات المستعصية للمجتمع الذي يعاني من سيطرة الأفراد المستبدين. فهؤلاء أناس لا يهتمون إلا برغباتهم وميولهم ولا يعبأون سوى بأهوائهم وإرادتهم، وهذه الأمور تُعتبر - بالنسبة لهم - حجة كافية لا حاجة معها لاستشارة الآخرين، فهم لا يمنحون أحداً فرصة لإبداء وجهة نظره والإدلاء برأيه، ولو فرضنا أن امرأة قد تجرأ وخاطر بالإعراب عن وجهة نظر تخالف رأيهم، فإنهم يرفضون ما يقوله رفضاً باتاً فوجود المستشارين حول الشخص المستبد لا يحل المشكلة، وإنما يحولها من نمط إلى آخر.

والآن لننظر ما هو رأي الإسلام ونظريته بخصوص إدارة شؤون الناس ومكافحة الاستبداد، وما الذي اكتسبه المجتمع الإسلامي والنظام الإسلامي من رؤى الإسلام والقرآن وجعله مناراً لهم ومنهجاً ينتهجانه؟ وقبل ذلك أشير بشكل عابر إلى ما اتخذته العالم من إجراءات لمواجهة مشكلة الاستبداد وحلها.

فالاستبداد مرض عضال وقديم، وعلاجه شُخص منذ القدم أيضاً، وهو "القانون". وقد قيل إنه إذا أريدَ اجتثاث جذور الاستبداد من المجتمع فينبغي أن يسود فيه القانون، فالقانون يعني الطريقة والمنهج

الذي تحدّد بموجه حركة المجتمع. وحيثما يكون هناك قانون مطّبق فلن تكون الميول والأهواء والعداوات والصداقات والنظرات الخاطئة والرؤى السخيفة ذات أثر فعال.

إن المستبد يُحدّد استبداده - في الحقيقة - من خلال القانون، ولذلك وجدنا أنه حينما أرادوا قديماً - في بلدنا - مواجهة الحكومات الاستبدادية، كانت الخطوة الأولى أنهم طرحوا فكرة "المشروطة" - وهي عبارة عن حكومة القانون - وبالطبع فإن المستبدّين قاوموا لفترة مطالب الناس ورغبتهم في العمل بموجب "المشروطة" وظلّوا يرفضون الالتزام بها، بيد أن ضغط الرأي العام وفي الطليعة منهم العلماء الكبار ومراجع التقليد والعلماء الواعون، كل ذلك أدى إلى تحطيم العقبات وإزالة الموانع من طريق تطبيق "المشروطة"، فتم إقرارها والعمل بموجبها على صعيد التقنين في البلاد.

القانون هو العلاج الأولي للاستبداد

إن القانون يعتبر العلاج الأولي لمعالجة الاستبداد، بيد أن هذا العلاج الذي يخطر في أذهان المصلحين في المراحل الأولى لمواجهة الاستبداد ليس كافياً، والدليل على ذلك هو أن المراحل الأولى لمواجهة الاستبداد ليس كافياً، والدليل على ذلك هو أن الحاكم المستبد حينما يريد أن يعمل وفقاً لرغباته ومشتتهاته لا يبالي بوجود قانون أو عدمه، بل يقدم على انتهاك القانون ونقضه. الدكتاتور يسحق القانون ويتجاهله، ولا يحترم أصوله ومواده، ولا يعأ بما يصادق عليه النواب وما يصدرونه من قوانين. وبالطبع فإن بعض الحكام المستبدّين في العالم المعاصر يتظاهرون أحياناً بتأييد القانون، ولكنهم ينقضونه، وحينما يزداد طغيانهم ويتجاوز كل الحدود فإنهم يتجاهرون بخرق القانون بشكل سافر. وكنموذج على ذلك، ما شاهدناه في بلدنا إبان عهد السقوط الأخلاقي والتدهور السياسي والاقتصادي في ظل النظام المقبور السابق. فقد كان رؤوس النظام الحاكم يتظاهرون - بادئ ذي بدء - باحترام القانون، لكنهم لم يعودوا يعأون بالقانون أدنى اهتمام في أواخر عهدهم المشؤوم، بل إنهم خرقوا حتى نصوص الدستور الرسمي للبلاد في عهد "المشروطة" وخصوصاً متممة، حيث تجاهلوه ولم يعيروه أدنى اهتمام البتة.

هذا الأمر يمكن ملاحظته الآن في الكثير من الدول المعاصرة. ففي هذه البلدان - وحيثما لا يكون للناس دور مؤثر وحضور جدّي والمستكبرون هم المسيطرون على مقاليد الأمور - يوجد في الظاهر قانون في البلد ولكن من الذي يضع القانون موضع التنفيذ، ومن الذي يهتم به؟ إن أصحاب القوة وذوي الاقتدار لا يعاؤون بالقانون مطلقاً، وهنا يلزم أن يكون ثمة علاج آخر بالإضافة إلى القانون، ولهذا فقد فكر المصلحون والمفكرون والمطلعون على القضايا الاجتماعية في الحصول على هذا العلاج طيلة العهود المنصرمة، فوجدوا أن ثمة أمرين يجب توفرهما للحيلولة دون انتهاك القانون وخرقه وهما:

أولاً: الرقابة الشعبية وحق إشراف الشعب وممثليه على سير الأمور.
ثانياً: وجود الجهاز القضائي المستقل القوي والقادر على منع أي مخالفة للقانون، دون أي تهاون مع كل مخالف للقانون أياً كان، وتقديمه لينال جزاءه العادل، والحرص على حسن تنفيذ القانون.
وهذا ما أقره الإسلام وأكد ضرورته، فورد التأكيد على تطبيق القانون، وكذلك التأكيد على الحزم والصلابة والقوة من أجل تنفيذ القانون.

قال تبارك وتعالى ﴿يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ﴾ (ص: ٢٦).

والمقصود هنا تطبيق القانون الذي يضمن نشر العدل وسيادة الحق بموجبه، فالحق لا يعني شيئاً بدون القانون، ولا يمكن تطبيقه لأنه إذا لم يتجسد في إطار مجموعة وإطار قانوني لا يمكن تشخيصه بتاتاً. وبخلاف ذلك يستطيع كل امرئ أن ينسب ما يريد وما يقوم به - حسب رأيه هو - إلى الحق.

وحول قضية الإشراف الشعبي ورقابة عامة الناس فإنها إحدى الوظائف التي وضعها الإسلام على عاتق الشعب. وفي الحديث المروي عن المعصوم (ع): "واجب النصيحة لأئمة المسلمين".

وقد كان هذا الأمر منتشرًا بين الناس في عهد صدر الإسلام ويلقى الدعم والتأييد ولا يُجابه بالعنف والقمع. ففي زمن الخليفة الثاني قال الخليفة للناس عند تسلمه السلطة: "إن انحرفت فقوّموني"، فقال له عربي من الناس وامتشق سيفه من غمده قائلاً: "نقوّمك حتى ولو بحد هذا السيف" أي كان يحق للمسلم أن يخاطب ولاية الأمر حتى بهذا المستوى من الصراحة.

وبالطبع فإن النصيحة لا تعني مطلق التذكير، وإنما هي التذكير والتنبيه المنطلق من حب الخير للمخاطب، وليس التنبيه المنبعث من البغض والكرهية. إنه التذكير الذي يكون من النمط الإسلامي الذي يستهدف البحث عن السبيل القويم للاهتمام إليه وتوجيه المخاطب نحوه.

اهتمام الإسلام باستقلال السلطة القضائية

أما بالنسبة للعامل الآخر، وهو عامل السلطة القضائية، فإننا نجد أن الإسلام قد أولى عناية فائقة واهتماماً كبيراً باستقلال السلطة القضائية وقوتها، ويمكن أن نجد ذلك واضحاً في عصر صدر الإسلام، من خلال الاهتمام الاستثنائي الذي أبداه الإسلام بأمر القضاء والقاضي المستقل. إن عمل القاضي أكثر الأعمال حساسية ولذلك ينبغي للقاضي أن يكون مستقلاً عن كل الفئويات والتحزبات واللعب السياسية والاتجاهات السياسية المختلفة، لئلا يكون لها تأثير في رأيه وحكمه. ينبغي للقاضي أن لا يخضع لتأثير التهديدات والضغوط، وإذا ابتليت السلطة القضائية بالخلل والضعف والنقص فذلك يعني تفشي الفساد وبدء الانهيار في المجتمع، مما يؤدي إلى القضاء على المجتمع قضاءً مبرماً. إن الناس يجب أن يطمثوا بوجود جهاز يستطيع أن يأخذ لهم حقهم ويشعر بمعاناتهم ويمكنه الحيلولة دون مخالفة القانون وانتهاكه، وهذا الجهاز هو السلطة القضائية، ولهذا نرى كل هذا الاحترام للقاضي في الإسلام.

يوماً كان أمير المؤمنين (ع) يمشي في أحد الشوارع، فشهد شخصاً يهودياً يرتدي درعاً كان قد فقده الإمام قبل فترة من الزمن، فجاء أمير المؤمنين (ع) لليهودي وقال له: هذا الدرع درعي، فأنكر اليهودي ذلك وتحاكماً إلى القاضي، فلما بدأت جلسة المحكمة قال الإمام: أيها القاضي، هذا الدرع درعي وقد فقدته قبل مدة ووجدته الآن عند هذا اليهودي. فوجه القاضي سؤاله لليهودي، فأنكر ذلك، فقال القاضي لأmir المؤمنين: هل لديك شاهد؟ فأجاب (ع): لا، فقال القاضي للإمام: بما أنك لا تملك شاهداً فإننا لا نستطيع أن نحكم بكون الدرع لك. فسكت الإمام علي (ع) ولم يعقب على حكم القاضي. وهنا حمل اليهودي الدرع وخرج من المحكمة، وأمير المؤمنين مطرق إذ أخذ درعه من قبل شخص يهودي بحكم قاضٍ مسلم، بيد أنه لم يعترض على ذلك، وبعد برهة من الزمن، بينما كان أمير المؤمنين

يهتم بالذهاب من المحكمة جاءه اليهودي وقال: إنني أشهد أن لا إله إلا الله، وأن دينكم دين الحق، وأنتك - يا علي - امرؤ صادق.

وأضاف اليهودي: إن حكومة يجرؤ قاضيها على إصدار حكمه ضد مصلحة أمير المؤمنين وخليفة المسلمين ولا يستطيع الأخير أن يجبر مواطناً غير مسلم على إعطائه درعه لفقدانه الشاهد والدليل، هذه الحكومة لهي حكومة العدل ودينها دين الحق، وقد آمنت بذلك، وهذا درعك فخذة... وهكذا قدّم الدرع لأمر المؤمنين (ع) وأعلن إسلامه.

هذه صورة من صور استقلال السلطة القضائية في الإسلام، وسوف أتعرض لهذا الموضوع فيما بعد عند الحديث عن موضوع السلطة القضائية والجهاز القضائي إن شاء الله. كما سأحدث عن السلطة القضائية في الجمهورية الإسلامية في إيران وما يجب أن تكون عليه والحركة التي ينبغي لها أن تشهدها، وهذا الموضوع يعتبر من أهم المباحث الاجتماعية في الإسلام.

التقوى هي الوسيلة الفعالة لمكافحة الاستبداد

لكنني أريد أن أقول هنا: إنه حتى مع وجود السلطة القضائية المستقلة والإشراف والرقابة الشعبية بكل أبعادها، فلا يمكن القضاء على جذور الاستبداد في المجتمع. فالمستبدون المتربعون على عرش السلطنة والحكومة المطلقة لن يعبأوا حتى بالرقابة الشعبية ولا بالسلطة القضائية ولا يهتمون بهما. فهم يقومون بإضعاف السلطة القضائية ويعملون ما بوسعهم من أجل احتوائها والسيطرة عليها، ويحاولون - قدر المستطاع - أن يقللوا من الرقابة الشعبية ويبتلوا مفعولها من خلال اللجوء إلى الدعاية والإعلام المضلل.

وبالطبع فإن الاستبداد يصبح محدوداً بعض الشيء بواسطة القانون والرقابة العامة والسلطة القضائية، بيد أن جذوره لا تُجثّ نهائياً بهذه الوسائل وحدها - والشيء الذي يمكنه اقتلاع جذور الاستبداد إنما هو شيء آخر لا يوجد إلا في الإسلام والحكومة الإسلامية وفي خصائص الحاكم الإسلامي، ولم تستطع بقية المدارس والمذاهب أن توفره ولا تستطيع توفيره في المستقبل أيضاً، ألا وهو: التقوى، والعدالة، والعبودية الحقيقية لله.

ولذلك فمن وجهة نظر الإسلام، ينبغي للحاكم أن يكون امراً من أهل التقوى والورع، وممن عافت نفسه الدنيا، وأن يكون شخصاً زاهداً عادلاً يجتنب الذنوب ويحذر اقتراف المعاصي وارتكاب السيئات، ولا ينزع إلى مخالفة القانون الإلهي، بل يفضل على آرائه الذاتية ونظراته الشخصية، ويحرص على التعرف على حكم الله وقانونه كي يعمل بموجبه ليس إلا.

الشيء الوحيد الذي يمكنه أن يضمن حكومة القانون بشكل حقيقي في المجتمع بكل معنى الكلمة - بالإضافة إلى القانون والإشراف والرقابة الشعبية العامة والسلطة القضائية المستقلة - هو تقوى الإمام وقائد المجتمع، ولذلك فإننا نرى أن هذه القضية حظيت باهتمام كبير في دستور الجمهورية الإسلامية، فحددت للقائد وظائف وحقوق كثيرة.

فحينما تتجسد في الإنسان التقوى والعدالة فإنهما العنان للذات يكبحان جماع النفس الإنسانية ويجعلان المرء يخطو في المسار الصحيح، ولذلك فإن أهم مسألة تُطرح بالنسبة للحاكم الإسلامي، هي عبارة عن التقوى والعدالة والعبودية والتوجه إلى الله.

وبناءً على ذلك، ففي مقابل الاستبداد الذي يتصف به الحاكم الطاغوتي نرى أن في المجتمع الإسلامي حاكماً ورعاً يتقي - بشدة - الوقوع تحت تأثير الأهواء والعواطف النفسية والميول القلبية والنزعات الذاتية، ويرغب ويحرص تماماً على تطبيق القانون الإلهي.

ولذلك نرى أن الحاكم الإسلامي يولي أهمية فائقة للسلطة القضائية وللقضاء المستقل الحر القوي، ويبدى اهتماماً بالغاً بالحضور الشعبي في ميادين الأحداث ويحرص على تدخل أبناء الشعب في تقرير مصيرهم وإسهامهم الفعال في اتخاذ القرار، وفي رسم مستقبل البلاد، فالحاكم المتقي العادل الذي يكون على رأس هرم السلطة ويتولى تدبير أمور المجتمع يسير بهذا المجتمع نحو العدالة.

أما الحاكم المستبد الذي يتسلم المسؤولية، ويمسك زمام أمور المجتمع، فإنه يحول أفراد ذلك المجتمع إلى أناس مستبدين وينشر فكرة الاستبداد وجراثيمه في نفوس الناس من قمة رأسهم إلى أخمص قدميهم، ويجعلهم غير مبالين بآراء الآخرين، عبّاداً للذات والأهواء والميول النفسية.

بينما نرى الحاكم المتقي العادل يسوق أفراد المجتمع نحو التحلي بالتقوى وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويشيع التقوى في أعطاف المجتمع وأرجائه، وهذا هو تأثير تقوى القادة والزعماء والمسؤولين والحكام في حياة مجتمعاتهم وشعوبهم¹².

الوقاية من الاستبداد خير من علاجه

ثمة نقطة أود الإشارة إليها هنا وهي: إن الوقاية من حصول الاستبداد قبل وقوعه خير من علاجه بعد الابتلاء به. ولقد جربنا ذلك في مجتمعنا المعاصر بالذات، فبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران توالى على الحكم حكومات كانت تنوي بلوغ مرحلة الدكتاتورية وتبغى تحقيق الاستبداد، وحتى لو لم تكن لديها مثل هذه النية - على سبيل الفرض - فإن نمط سلوكها وأساليبها كانت تؤدي إلى إيصالها إلى قيام حكم دكتاتوري، ولا أريد هنا الخوض في خلفيات هذه القضية وملابساتها، بيد أنه من الضروري أن أشير هنا إلى أن طبيعة تركيبة دستور دولتنا صُممت بحيث تجعل بروز مثل هذا المرض العضال - الاستبداد - في الحكومة الإسلامية أمراً في غاية الصعوبة، ومن جملة الأمور المستبعدة الحصول.

وهذا الدستور صيغ بشكل يجنب بلدنا الابتلاء بتلك الأمراض - في المجتمع الإسلامي - نظاماً من القيم والمعايير المعنوية السامية، وهو نظام "ولاية الفقيه" الذي يُعدّ - في حقيقته - نظاماً للقيم المعنوية. ففي هذا النظام، نجد أن القائد الذي يرتبط الناس به ارتباطاً قلبياً ويعطونه زمام أفئدتهم ويتبعونه في أمور دينهم ودنياهم ويأخذون منه أحكام الشريعة الإلهية إنما هو إنسان طاهر جليل المنزلة رفيع الشأن يمكن الاعتماد عليه والثقة به، وأهم ما يتميز به هو صفة التقوى ومزية الزهد.

ولذلك فإن هذا المجتمع لا يمكن أن يُبتلى بسهولة بالأمراض الاجتماعية، ولو أنه ابتلي بها فإن معالجتها لن تكون صعبة أو عسيرة، بل يمكن أن تُعالج بيسر وسهولة. بيد أنه مع ذلك ينبغي لشعبنا أن يكون حذراً لئلا تقع بعض المشكلات التي وقع نظيرها في السنتين الأولى والثانية بعد انتصار الثورة، إبان الفترة التي لم يكن فيها خط الإمام قد ترسخ بعد في الدولة.

فقد رأينا - حينذاك - أن الأشخاص الذين نزلوا إلى ميدان الأحداث رافعين عقيدتهم بشعارات الديمقراطية والتحرر والانعقاد وطالما تظاهروا في السابق بمثل هذه الأمور، هؤلاء أخذوا يسرون

¹² من خطبة لسماعته في صلاة الجمعة بطهران في ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤/١/٦).

تدريجياً نحو الدكتاتورية والاستبداد والتفرد، بل إنهم مضوا بعيداً في هذا الشأن إلى درجة أنهم طفقوا يضيقون ذرعاً بممارسة الولي الفقيه - المعبر عن تطلعات الشعب وآماله - لصلاحياته ويعدونه "تدخلاً في شؤون الدولة"!

وطبعاً فإن الشعب والنظام الإسلامي لم يُطَق وجود مثل هذه السياسات وتصدي هكذا أشخاص لشؤون الدولة، وعلى هذا الشعب أن يحذر وقوع مثل تلك المشكلات الآن أيضاً، وعليه أن يتحمل إحدى أهم مسؤولياته الاجتماعية وأكبرها وهي: المشاركة الفعالة في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي.

وهنا أود أن أقول: صحيح أن الاستبداد صار في العهود القريبة من العهد الذي نحن فيه الآن أمراً منبوذاً مقيتاً، ولذلك طُرحت فكرة "المشروطة" (الحكم الملكي المقيّد بالدستور والقانون) وغيّرت الحركات والنهضات الاجتماعية البنية العامة للمجتمعات والبلدان وقربتها من نظام التقنين والإشراف العام للشعب على الدولة، ولذلك فإن النمط القديم للاستبداد قد اختفى ولم يعد ثمة من يقبل به ويرضاه.

أقول: صحيح أن ذلك لم يعد مقبولاً، بيد أن الاستبداد لم ينمح من هذا العالم تماماً في تلك العهود، ولم يختفِ الآن أيضاً، بل ما زال موجوداً بنمطه الجديد في العالم المعاصر. وعلينا أن ندرس هنا كيف تطورت مسيرة الاستبداد والدكتاتورية مع مضي الزمن.

فنحن نعلم أنه على الرغم من وجود مجلس للشورى وانتخابات وقانون إبان العهد الملكي المنقرض، بيد أنه لم تكن هناك أية مقدرة لدى الشعب على ممارسة دوره في مراقبة الدولة وأجهزتها بل كانت الطبقة الممتازة والمنتفعة العميلة للقوى الأجنبية هي التي تدير البلاد وفقاً لأهوائها وميولها ورغباتها.

وهكذا هو الوضع الآن في كثير من بلدان العالم، على الرغم من أن شكل الاستبداد يختلف بعض الشيء في الدول الغربية المتقدمة عن غيرها، وبشكل عام فإن العالم المعاصر يشهد نمطاً جديداً من الاستبداد على المستوى الدولي. ففي هذا الاستبداد الذي يسود خصوصاً لدى القوى الكبرى، حتى لو كانت الدولة تعير الرأي العام فيها شيئاً من الاهتمام والعناية الظاهريين، فإنها غير مستعدة لاحترام الرأي العام على الصعيد الدولي، ولا تعيره أدنى اهتمام، بل تفعل ما تريده وتهواه طبقاً لرغباتها ومصالحها وأهوائها وتؤثره على مصالح شعوب العالم الأخرى، ونحن نرى أن هذا الاستبداد المبتلية به دول العالم

الآن أسوأ من الاستبداد الذي كانت مبتلية به بواسطة الأباطرة المستبدين والحكام الدكتاتوريين وأكثر خطراً وأصعب علاجاً.

إن الناظر لأوضاع العالم المعاصر يرى ماذا تصنع القوى العظمى المستكبرة بالشعوب الضعيفة والدول الصغيرة في ما يسمى بالعالم الثالث.

فأميركا التي تدّعي أن نظامها قائم على أساس الديمقراطية والحرية، ما لبثت تمارس استبداداً واسع النطاق ضد شعوب العالم، ونجد أنها أينما استطاعت لذلك سبيلاً سخرت قدراتها المادية وقواها العسكرية ونفوذها السياسي من أجل توسيع نطاق سيطرتها واستبدادها.

وأيما اعتبرت أن لها مصالح معينة بادرت لدسّ أنفها هناك، وسارعت للقيام بأي عمل يضمن لها مصالحها، بأسلوب تعسفي وتصرف ديكاتوري، دون مراعاة لرغبات الشعوب وتطلعاتها، ودون الأخذ بنظر الاعتبار حقوق الأمم ومصالحها.

هذا من - وجهة نظرنا - أسوأ وأقبح أشكال الديكتاتورية في العالم، ولا يوجد في التاريخ الماضي مثل هذا النوع من الديكتاتورية بهذه الشدة وهذا العنف والاستعداد الذي تبديه القوى الكبرى في العالم الآن.

وهكذا هي جميع القوى العالمية الكبرى والمتسلطة، وكل واحدة منها تمتلك إمكانيات وقدرات تستخدمها أينما افترضت أن لها مصالح تقتضي منها المبادرة إلى تسجيل حضورها في تلك المنطقة، فإذا تمكنت من تسجيل حضورها الفوري هناك دون صدام أو اشتباك فعلت ذلك، وإلا فإنها تُقدم على خوض المواجهة والصدام والاشتباك مع مناويها، والتدخل في الأمور - بشكل تعسفي وبالقوة الغاشمة.

إن الشعوب المستضعفة توجّه أسئلتها المتتابعة اليوم إلى القوى الكبرى وتتساءل: بأي حق تمارسون الاستبداد والديكتاتورية على الصعيد العالمي؟! وهذا هو سؤالنا - أيضاً - نظرحه على عدونا الأول أميركا... نحن نتساءل: بأي حق تسوّغون لأنفسكم أيها المسؤولون الأميركيون التدخل في مناطق لا تعود لكم ولا تخصكم، وتخلقون المتاعب للدول الأخرى في مناطق تتمركز فيها منافعها وتوجد مصالحها؟

ماذا تفعل أميركا في الخليج الفارسي؟!

وماذا تبغي في بحر عمان؟!

وعمّ تبحث أميركا على طول حدود البلدان الإسلامية؟!

إن هذا ليس إلا استبداد على المستوى الدولي.

إننا نرى من واجبنا النضال ضد هذا الاستبداد ومكافحة هذا المنطق الأهوج مثلما كان من واجبنا النضال ضد ديكتاتورية الشاه، ونحن واثقون من أن الديكتاتورية الأميركية العصرية! لا تختلف عن ديكتاتورية الشاه الرجعية، وستُفنى في مواجهة القوى الشعبية المقاومة والصلبة.

واليوم فإن متنوري العالم والسياسيين الوطنيين الأذكياء والشخصيات التي تحمل همّ شعوبها وتفكر في قضاياها، يطالعون الكتب والصحف بدقة، بحثاً عن أمير مستبد أو سلطان ديكتاتور في هذه الزاوية من العالم أو تلك، وحين يعثرون عليه ما يلبثون أن يكتبوا ضده المقالات، وهكذا الأمر بالنسبة للمنظمات الدولية فهي تبحث هنا وهناك عن علائم وبوادر للاستبداد فإن لم تجدها تفترض وجودها كي تلاحقها بعلامات الاستفهام.

وإنني أتساءل: لماذا لا تسألون أميركا عن كل هذا الاستبداد الذي تمارسه بشكل واسع وشامل على الصعيد العالمي؟ إنها تمخر عباب مياه الخليج الفارسي وتبعث ببوارجها الحربية وأساطيلها الحربية لتدخل في هذه المنطقة عنوة ثم تعلن بشكل تعسفي أن الحرم الجوي والبحري لهذه الأساطيل يشمل منطقة واسعة تحيط بها جواً وبحراً ولا يحق لأحد الاقتراب منها، شأنها شأن لص غاصب وقرصان معتد يتسلل إلى المجال البحري والمناطق الحيوية المتعلقة بالدول الأخرى، فإن دخولها يعدّ - من أساسه - غير قانوني، ومناقضاً للحق، ومخالفلاً لآمال الشعوب وتطلعاتها، ومع كل ذلك فإنها تحدد لنفسها حرماً آمناً لا يستطيع الآخرون الاقتراب منه جواً وبحراً، وهدفها من ذلك تهديد الثورات والشعوب والحركات التقدمية والمعادية للاستكبار، وإرهابها.

إنها تضع لنفسها حدوداً وهمية آمنة في هذه المنطقة ولكنها لا تعطي للشعوب حقها في حراسة نفسها وحماية ثغورها ومراقبة ما حوالها. ومن الجدير بي أن لا أوجه الخطاب هنا إلى المسؤولين الأميركيين، فليس بيننا وبينهم كلام وخطاب، وإنما نحن نخوض كفاحاً مريراً وصراعاً شديداً ضد الاستبداد الأميركي.

اليوم لم يعد يوم سيطرة السياسات الأجنبية

إننا لا نعترف بوجود أي مصالح لأمركا خارج إطار حدودها، وما تعدّها هي مصالح لها إنما هي مصالح غير مشروعة، وإننا مصممون - وبمقدار ما يخصنا ويمسنا - وعاقدو العزم على المواجهة والصراع ضد تلك المصالح غير المشروعة المدعاة من قبل أميركا بأي شكل وأسلوب ممكن، وكلما استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

ونحن لا نوجه خطابنا إلى أولئك المستبدّين - الأميركيين - إلا أننا نخاطب رؤساء دول هذه المنطقة ونقول لهم: لماذا لا تراعى أحوال الشعوب؟

ولماذا لا تراعى المصالح الوطنية للدول بينما تراعى مصالح عدوة الشعوب أميركا؟ هذا هو الذي نقوله دائماً لجيراننا في الخليج الفارسي.

إن الاستبداد الدولي الذي تورطت فيه القوى الكبرى اليوم هو أخطر أنواع الاستبداد، وإنني أقول للشعب الأميركي: لا تفرحوا لأن رؤساءكم مؤيدون للديمقراطية - هذا إذا افترضنا أنه أمر حقيقي - ولكنهم في الوقت نفسه يمارسون أسوأ أنماط الاستبداد والديكتاتورية خارج حدود بلدهم، ولكم اليوم أن تسألوا الشعب اللبناني هل هو راضٍ أن يأتي الأميركيون الغاصبون ويسلّطوا عليهم أقلية صغيرة؟ إننا نقول: إن الخليج الفارسي عائد للشعب الإيراني، هو أكبر هذه الشعوب من حيث عدد النفوس المحيطة بحوض الخليج الفارسي، ومن حق هذا الشعب أن يوجّه خطابه إلى الذين يفتحون الطريق أمام قراصنة البحر الذين جاؤوا من أقاصي الكرة الأرضية، والذين يسمحون لهؤلاء الأوباش بالتمركز في هذه المنطقة الحيوية، والشعب الإيراني يسأل هؤلاء ويقول: علامَ تسمحون لهم بذلك؟ ولمَ لا تقاومون؟ ولماذا تقابلونهم بالبسمات والضحكات؟

من المؤكد أن الشعوب لن ترضى بذلك وسوف تسأل رؤساءها هذه الأسئلة، فاليوم لم يعد يوم سيطرة السياسات الأجنبية.

لم يعد بالإمكان إقناع الشعوب بالقعود متفرجة وهي ترى اللصوص والأوباش والقراصنة يأتون من أقاصي العالم لينهبوا ثروات الشعوب ثم يعطوا لعملائهم ومأجوريهم بعض فتات موائدهم ويحاولوا خداع الشعوب بالأساليب الرخيصة.

لماذا لا يعبأ الأميركيون لأقوال الشعب اللبناني ومطالبه؟

ماذا تصنع أميركا في البحر الأبيض المتوسط؟

لماذا تهدّد الشعوب؟

سلوا شعب لبنان عن نوع الحكومة التي يريدونها، ثم سلوا المسؤولين الأميركيين: لماذا يقومون بتسليط فئة صغيرة على شعب هذا البلد كي يكونوا مضطرين - من أجل حمايتها - إلى إرسال قطعات عسكرية من مشاة القوة البحرية أو أرتال من الدبابات؟ لو لم تكونوا مستبدين ولو لم تريدوا فرض إرادتكم على الشعوب فماذا تفعلون في لبنان؟ دعوا الشعب اللبناني يقرر مصيره بنفسه.

بيد أنني أقول: إني القوى الشيطانية الكبرى لن تنفعها النصيحة ولا الموعظة أو المرونة، والسبيل الوحيد لمواجهتها ووضعها في مكانها المناسب هو العزم الراسخ والتصميم القاطع، المقرونين بالكفاح والنضال. فمن دون أن ترى هذه القوى ردود فعل شديدة من الشعوب لن تقلع عن مواصلة نهب مصالحها. والشعب اللبناني قد شخّص طريقه وعرف السبيل الصحيح، وعلى الشعوب الأخرى أنى واجهت التهديدات الأميركية أن تهتدي إلى السبيل الأفضل لمواجهة تلك التهديدات، مثلما سلك الشعب الأفغاني المظلوم لمواجهة القوة المعتدية الغاشمة التي احتلت بلده احتلالاً عسكرياً. والحمد لله أن الشعب الإيراني كان سباقاً في طي هذا الطريق، وبقينا أن النصر من نصيب الشعوب، والغلبة النهائية ستكون من نصيب دعاة الحق وأنصاره¹³.

رابعاً: الاستئثار

وهي الصفة الرابعة من صفات الحاكم الطاغوتي، بعد الاستكبار والولع بالدنيا والاستبداد. يقول أمير المؤمنين (ع): "مَنْ مَلَكَ اسْتَأْثَرَ". الاستئثار يعني الحرص على تملك الأشياء الجيدة وحيازتها للنفس، وللسعي للحصول على النعم المادية الممتازة، والامتيازات المعنوية والمسؤوليات الاجتماعية، الملفتة للأنظار والمسيلة للعاب. وقد تكررت هذه الكلمة في العديد من المواطن من كلام أمير المؤمنين (ع)، وسأحاول أن أشير إليها في ثنايا البحث كلما استلزم ذلك، كي يدرك القارئ الدور الأساس الذي يلعبه الاستئثار في بلورة ملامح شخصية الحاكم الطاغوتي.

¹³ من خطبة لسماعته في صلاة الجمعة بجامعة طهران في ١٣٦٢/١٢/٥ ش.هـ (١٩٨٤/٢/٢٤).

وعلى العموم فإذا أردنا أن نشرح الاستثثار ونوضح معانيه ينبغي لنا القول إنه المصطلح المضاد للإيثار.

يقول القرآن الكريم ﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾ (الحشر: ٩). أي أن المرء الذي يتحلى بالإيثار يفضل الآخرين على نفسه، فحينما يكون المرء بحاجة ماسة إلى طعام أو لباس أو نعمة أخرى من النعم الإلهية أو خير من الخيرات والبركات الموجودة في المجتمع فإنه يتنحى جانباً ويصرف النظر عن الحصول عليها سواء كان ذلك الشخص الآخر أكثر استحقاقاً من الشخص المؤثر أو لم يكن، فالإسلام يسعى لجذبنا نحو الإيثار وترغيبنا فيه. والإيثار أسمى من الإنفاق وأرقى من التصدق، فالإنفاق إنما يتم مما زاد عن حاجة المرء، أما الإيثار فإنه يعني أن يتنازل المرء عن لقمته أو لقمة أقاربه وذويه ويطعمها للآخرين، للمحرومين وللمستحقين، بالرغم من حاجته وحاجة ذويه لها. أما الاستثثار فهو المعنى المضاد تماماً لهذا المعنى، أي أخذ لقمة الآخرين وازدراؤها بعد حرمانهم منها.

ولهذا المفهوم دور مهم في الحكومة الإسلامية وعلينا أن نوضح بعض ملامح هذه القضية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

ولنرَ أولاً إلى من تعود النعم الإلهية الموجودة في الدنيا من وجهة نظر القرآن الكريم، وفي هذا المضمار نجد أن الرؤية القرآنية لهذه القضية تتلخص في أن هذه النعم تعود للناس وتخص الجميع، ولكن المسألة هي كيفية تقسيم هذه النعم وهو ما سوف نبحثه فيما بعد إن شاء الله. بيد أننا نقول إن هذه النعم لا تنحصر عائداً بشخص معين أو طبقة خاصة أو بسكان منطقة معينة من المناطق الجغرافية وغير مخصصة لها، بل إن كل شيء هو ملك لكل الناس، وهذا ما نراه مبثوثاً في ثنايا آي الذكر الحكيم ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾ (البقرة: ٢٩).

أي: أيها الناس! إن كل ما هو موجود على الأرض قد سخره الله لكم، وجعله في خدمتكم، والخطاب هنا موجه للناس كافة وليس موجهاً لأشخاص معينين.

وفي الكثير من آيات القرآن يقول تبارك وتعالى ﴿سخر لكم﴾..

ماذا سخر لنا؟ إنه سخر للبشر كلهم كل ما تصل إليه أيديهم، وفي سورة النحل - خصوصاً - ذكر الباري (عز وجل) في عدة آيات نعماً إلهية من قبيل:

﴿والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون * ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون * وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس إن ربكم لرؤوف رحيم * والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون﴾ (النحل: ٥ - ٨).

﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون﴾ (النحل: ١٢).

﴿وما ذراً لكم في الأرض مختلفاً ألوانه إن في ذلك لآية لقوم يذكرون﴾ (النحل: ١٣).
﴿وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون﴾ (النحل: ١٤).

في هذه الآيات المباركة نرى أن الخطاب لم يكُ موجهاً إلى المؤمنين أو إلى شريحة خاصة أو فئة معينة من الناس أو إلى سكان منطقة معينة، بل يصرح القرآن أنها ملك للبشر كلهم... هذا هو أساس النظرية الإسلامية في تأمين العدالة الاجتماعية وحينما يريد الإسلام من مجتمعه أن يقر العدالة ويقيم صرحها وهي من أسمى مثل الإسلام فإنه ينطلق من هذه النقطة ومن هذا المفهوم، مفهوم أن كل شيء ملك لكل الناس أي أنه ليس لأي امرئ في أي نقطة من أنحاء العالم - عالماً أم جاهلاً ومؤمناً كان أم غير مؤمن - أن يتصور أن النعم الإلهية تعود لشخص معين أو مجموعة خاصة وإنما للناس جميعاً، والإيمان هو الآخر متاح للناس كلهم، والله تعالى يدعو الناس كافة إلى الإيمان، والتقوى - وهي الأخرى من النعم الإلهية المعنوية الكبرى - تخص جميع الناس، والباري تبارك وتعالى يدعو الناس كافة للتمسك بالتقوى والتحلي بها.

والعلم - وهو الآخر إحدى النعم الإلهية الثمينة جداً ومفتاح لكثير من النعم الأخرى - يخص الناس كلهم، والإسلام يدعو الناس كلهم، في الآيات والروايات، إلى طلب العلم وتحصيله والانتفاع به، وتعلم القراءة والكتابة، وإلى كسب المعرفة وبلوغ منزلة العلماء والوصول إلى أسمى المراحل العلمية. وهذه الدعوة المفتوحة للجميع تعني أن الطريق مفتوح كي يسلكه كل الناس و متاح طيه لأحاد البشر.

والمسؤوليات الاجتماعية تعتبر - هي الأخرى - من أكبر النعم الإلهية، إذ أن الإمكانيات التي يحصل عليها الإنسان بواسطة تقلده المسؤولية تتيح له خدمة الناس وتأمين السعادة والسلامة والرفاه لهم.

وهكذا الأمر بالنسبة لباقي النعم الإلهية، فنحن لا نجد - البتة - نعمة إلهية، مادية كانت أو معنوية - أنزلها الله تبارك وتعالى لتكون لفئة معينة. بيد أن ثمة استثناءً بالنسبة لبعض النعم، كالنبوة مثلاً، جعلها الله

مخصصة لأشخاص معينين، وهذه أيضاً لو أمعنا النظر فيها لوصلنا إلى هذه النتيجة وهي: إن هذا التخصيص مقصور على بعض القيم المعنوية وليس بعض الأشخاص وكل ما في الأمر أن تلك القيم لا تجتمع إلا في أفراد معينين مما يتطلب الخوض في موضوع مفصل طويل في باب النبوة ليس هذا محله. وعموماً نعود إلى القول: إن النعم العامة في العالم تخص جميع أفراد البشرية وليست مقتصرة على فئة خاصة، وهذه هي النتيجة الحتمية المترتبة على قيام المجتمع الإسلامي، وهي تتجسد في أن أي تحرك وأية مبادرة يمكن أن يسفر عنها جر إحدى النعم الإلهية إلى حالة تنحصر معها في يد شخص أو فئة، تعد حركة خطيرة ومبادرة مضرّة وغير إسلامية. أي أن أصل حركة وطبيعة المجتمع (الإسلامي طبعاً) تقتضي أن تكون النعم الإلهية ملكاً للجميع.

وثمة نقطة أود الإشارة إليها هنا بالإجمال والمرور عليها مرور الكرام دون الخوض في الاستدلال عليها استدلالاً معمقاً وهي:

إن هذا القول لا يعني تساوي جميع الناس في كل المواهب والإمكانات الذاتية، فمن اليقين أن القابليات مختلفة والاستعدادات والكفاءات متباينة لدى أفراد المجتمع، ومن الطبيعي أن حصول الأشخاص على تلك النعم وتمكنهم من حيازتها مرتبطان بعدة عوامل يختلف الناس في مدى تمثلها فيهم، وهذا لا يعني تساوي ثروة كل أفراد البشر، أو تمتّع كل الناس بمستوى مماثل من العلم والمعرفة، بل يعني ذلك أن المعرفة والثروة والرفاه المادي والامتيازات الاجتماعية المختلفة - المادية والمعنوية - غير محظورة على بعض الناس ومتاحة للبعض الآخر، بل هي متاحة لهم جميعاً.

والعلم هو الآخر هكذا، فالمجال مفتوح أمام الناس كي ينطلقوا في طلب العلم، ويسلكوا سبله، ليصلوا إلى الأهداف العلمية، ويبلغوا الدرجات العليا منه، وليس ثمة مانع يعيقهم عن ذلك في المجتمع الإسلامي، وسنتطرق فيما بعد إلى ذلك أكثر إن شاء الله - عند الخوض في تفاصيل الموضوع، كي يتضح أي انقلاب عظيم أحدثه الإسلام في هذا المضمار.

وفي المقابل، فإن المذاهب والمدارس الأخرى التي سبقت ظهور الإسلام أو التي جاءت بعده، وحتى المعاصرة منها لنا هذا اليوم، تحدد مَدَيَات معينة ومساحات محددة - سواء في مجال النعم المادية أو المعنوية - وتعتبرها وفقاً على فئة معينة وشريحة خاصة يُحظر دخولها على غيرها.

وثمة أمر ينبغي الإشارة إليه وهو أن هناك صفة غريزية لدى الإنسان تجعله يشعر بالتفوق والتفرد على الآخرين، وقلما يوجد امرؤ لا يشعر في قرارة نفسه أن لا الأفضلية والأرجحية على مَنْ سواه بل

يمكن القول إنه يكاد لا يوجد امرؤ لا يرغب أن يفضل الآخرين ويرجح عليهم. وبالطبع فإن الإسلام يدأب على تربية الإنسان على عكس ذلك ويحاول أن يعالج هذه الصفة الأنانية والنزعة الاستثنائية والنظرة الاستعلائية "الأبيقورية" في كل واحد من أفراد البشر، بالأساليب الأخلاقية وكذلك بالشريعة والقوانين الإسلامية، ويحاول الحؤول دون تخطي الإنسان الحدود التي رسمها الله له، والحدود اللازمة لتسهيل التعايش بين الناس وإتاحة السعادة والرفاهية لهم.

وعلى أية حال، فإنه ثمة شعور غريزي لدى أفراد البشر بالاستثثار والأنانية ومحاولة تجاوز حدود الآخرين، وما لم يخضع الناس للتربية الإلهية الإسلامية ويتحلّوا بالأخلاق الإنسانية فإن هذا المرض يستفحل في نفوسهم، ويتحول المجتمع إلى بيئة خطيرة يسودها الصراع والتناحر بين أفرادهِ والتنازع فيما بينهم للاستثثار بالمصالح والنعم ويشيع فيها التنافس والتعارض المستمر.

ولكن صفة الاستثثار ليست على مستوى واحد من الخطورة لدى جميع الناس، فلدى الناس العاديين لا يتجاوز أثرها عن إصابة الفرد المتجسد فيه هذا الأمر بالقلق والاضطراب والحزن الدائم والهم الملازم، بيد أن آثارها تزداد سوءاً كلما تصاعد المرء في سلم المسؤولية الاجتماعية، وكلما ازدادت لديه القدرة والإمكانية على تخطي حدود الآخرين واختراق حرمهم، وتمكن من الانقضاض على حقوقهم، إذ تكون - حينئذ - مقترنة بازدياد مستوى الفساد الاجتماعي.

إلا أنه كلما ازدادت هذه القدرة لدى الإنسان - عموماً - فإن خطر الاستثثار يزداد لديه، حتى إذا بلغ رأس هرم السلطة في المجتمع وصار حاكماً عليه ومالكاً لأمره ومتصدياً للمسؤولية فيه وتركزت كل الصلاحيات والقدرات الموجودة في المجتمع بيده، ازداد خطر الاستثثار لديه.

فانتم لا تستطيعون مقارنة شخص عادي مستأثر بحاكم مستأثر، فالأول لا يملك من القدرة والنفوذ ما يمكنه من نشر الفساد في المجتمع، أما الحاكم المستأثر الذي يريد أن يحصر كل الطيبات والنعم والخيرات والبركات المادية لديه ويستحوذ عليها مستأثراً بها لنفسه فإنه - وبسبب امتلاكه القدرات والإمكانات - يستطيع أن يقوم بما يشاء ويرغب ولذلك فإن خطورة صفة الاستثثار لديه تكون أكثر بكثير جداً من الشخص العادي. ولذلك فقد قلنا إن الاستثثار والأنانية لدى المسؤولين والحكام يُعدّ من أكبر الأخطار المحدقة بالمجتمع، فهنا ثمة أمران يُعدّان مصدر الخطورة وهما:

أولاً: حينما تتجلى عند الحاكم صفة الأنانية والاستثثار ويصبح طامعاً في الاستحواذ على كل شيء فإنه لن يترك شيئاً للناس شأنه شأن من يجلس إلى مائدة مليئة بالنعم طافحة بالبركات ويريد أن ينفرد

بالتمتع بها حتى الاكتفاء بل التخمّة، فإنه لن يعطي شيئاً منها للآخرين إلا ما يراه عديم الفائدة من فتات المائدة، وهو إنما يعطي ما يعطيه - وفقاً لما يراه هو ويريده - وطبقاً لما يريثيه.

وهكذا الأمر بالنسبة للنعم الموجودة على وجه الأرض تصبح نُزْهةً للحكام المقتدرين المتسلطين، مما يؤدي إلى الوضع المرير العسير الذي كان سائداً منذ ظهور الحكومة في هذا المجتمع، ومن هذا المنفذ أيضاً فإن كل القيم تُداس وتُنتهك. وفي هذا اليوم كذلك، نرى أن مناطق واسعة من العالم ما لبثت تن من هذا التقسيم غير العادل، وترزح تحت وطأة هذا التوزيع المجحف والوضع الشاذ. فاستثمار المتسلطين الغاشمين لن يسفر عنه سوى حرمان مَنْ عداهم من كل شيء.

وثانياً: إن الأخلاق والخصال التي يتّصف بها الحكام تسري - كما نعلم - إلى الناس العاديين وتروّج فيما بينهم وتنعكس على سلوكياتهم وأنماط معيشتهم وتصرفاتهم، فحينما يكون الحاكم مستأثراً شرهاً يريد أن يستحوذ على كل شيء له فإن المجتمع يتحول - بجملته - إلى جهنم ملتهبة تستعر فيه نيران الأهواء والشهوات والأطماع والأنانيات، ويغيب عنه الصلح والصفاء، وما أبلغ قول القائل: "إن الناس على دين ملوكهم".

ومن هنا فإنه لو أراد أحد أن يوجّه إصبع الاتهام - في بحثه عن جذور المظالم والانحرافات الأخلاقية السائدة في العالم - فجدير به أن يوجّهه إلى المتسلطين والمهيمنين على السياسات العالمية، ويصدر إدانته ضدهم.

تأثير صفات الحكام على المجتمعات

لقد أدت السياسات الاستعمارية واستئثار القوى السلطوية الكبرى التي تستهدف الاستحواذ على كل النعم والسيطرة على جميع الخيرات والمصالح في العالم، أدت إلى انعكاس ذلك على صفات الناس وسلوكياتهم، وانطبأها بهذا النمط من الاستئثار والاستحواذ، ولم يعد باستطاعة الناس أن يعيشوا مجسّدين الأخلاق الإنسانية في مجتمع يحكمه مثل هذا النمط من المسؤولين والحكام المتسلطين الذين لا يهمهم سوى التفرد والاستئثار بكل شيء، ويوشك الناس أن يفقدوا القدرة على الاستقامة في جادة الخير.

وهذا ما نجده في ثنايا التاريخ أيضاً، فقد أشار أحد المؤرخين إلى نقطة جديرة بالاهتمام وهي عبارة عن ظاهرة حصلت في عهد بني أمية... يقول المؤرخ: "كان الوليد بن عبد الملك مولعاً ببناء العمارات والقصور، وخلال السنوات العشر التي شغل فيها منصب الرئاسة - ١٠ أعوام أو ١١ عاماً - كان الحديث الرائج بين كل شخصين يلتقيان في مسجد أو سوق، يدور حول شراء الأراضي وبناء العمارات، وطفق الناس يهتمون بالبناء والإنشاء والعمارة، ولهذا انعكست على أخلاق الناس وسلوكياتهم وتوجهاتهم كل قضية كان الخليفة يهتم بها ويركز عليها.

وبعد أن مات الوليد وتولى الحكم بعده أخوه سليمان بن عبد الملك لاحظ الناس أن سليمان مهتم بالألبسة والأردية كثيراً، ومولع بالحلل القشبية والأثواب الفاخرة، فكان الناس عندما يلتقون يلمس كل منهم ثوب الآخر ويسأله: ما نوع هذا القماش الذي صُنع منه رداؤك؟ وأين صُنع؟ ومن أين اشتريته؟ إن في مكان كذا وكذا أقمشة جديدة وثياباً جميلة، وإن "الموضة" الجديدة الآن هي كذا وكذا، فهل تنتخب هذه "الموضة" أم تلك؟ وهكذا...

وحينما وصل الدور إلى عمر بن عبد العزيز وتسلم زمام الحكم، لوحظ أنه امرؤ متعبّد متسكّ، فكان الاتجاه السائد إبان تلك السنتين اللتين حكم فيهما هو أنه عندما يلتقي الناس بعضهم بعضاً يسأل أحدهم الآخر: كم قرأت من القرآن؟ ما الذي عملته ليلة أمس من الأذكار والأوراد والعبادات والطاعات؟ هل أقمّت صلاة الليل؟ هل تصلي النوافل؟ وهكذا..."

فلاحظ من خلال هذا النص التاريخي مدى تأثير الأخلاق والخصال والأساليب التي تتجسد لدى الحكام وانعكاساتها على الناس، وفضلاً عن ذلك فقد لاحظنا هنا في بلدنا كيف كان تأثير الحكام والمسؤولين السابقين - من خلال اصطباغ سلوكهم بمجموعة من الشهوات وأنماط من الفساد والأنانيات والأطماع - على سلوك عامة الناس.

وطيلة خمسين عاماً تجسدت في الزمرة الحاكمة - إبان عهد الشاه - كل صور الفساد وأشكال الانحراف التي لوحظت في تاريخ خلفاء بني أمية وبني العباس، وانعكست جميعها على حياة الناس وسلوكياتها. فلم يكن الناس طيلة تلك السنوات الطويلة يفكرون بشيء اسمه المعنويات والمثل؛ أي أن السلطات الحاكمة لم تكن تسمح للناس بالتفكير في ذلك، ولو لم تحصل هذه النهضة الثورية العظيمة التي بدلت كل أسس الحياة وغيّرت جميع معالم الوضع السائد سابقاً - وعلى رأسها الأخلاق والأفكار التي كانت سائدة بين الناس - لما كان معروفاً إلى ما كان يؤول وضعنا وكيف كان سيصبح الآن؟

وهكذا عرفنا الآن أن من جملة مساوئ الاستئثار والأنانية والرجسية والحرص على الاستحواذ على النعم الدنيوية في شخصية الحاكم، هو أن هذه الحالة تسري - تدريجياً - إلى أوصال المجتمع وأفراد الأمة، وتحول هذا المجتمع إلى وسط وبيئة مليئة بالصراع والنزاع والتجاذب والتراحم على كسب الماديات والتسابق في بلوغ المآرب المادية، وهذه تعدّ من أعظم البلايا والرزايا التي يُبتلى بها مجتمع ما.

الإسلام يوصي المسؤولين بمواساة الناس

ولذلك نرى أن الإسلام لا يوصي المسؤولين - على الدوام - بعدم الاستئثار بالنعم المادية، وحسب، وإنما يؤكد عليهم ضرورة أن يجعلوا مستوى معيشتهم حتى تحت المستوى العادي والمتعارف لحياة الناس العاديين مهما تمكنوا من ذلك. وهذا أحد أعظم الأحكام وأسمى الوصايا الإسلامية في باب الحكم وموضوع السلطة.

أي أن على المسؤولين أن لا ينظروا إلى الطبقات المرفهة في المجتمع ويقولوا: ما دام أبناء المجتمع مرفهين فمن حقنا نحن أيضاً أن نحيا بالمستوى المعيشي نفسه المرفّه الذي يتمتعون به، بل ينبغي للمسؤولين والمتصدين في المجتمع الإسلامي أن يجعلوا مستوى معيشتهم أقل حتى من مستوى الشرائح المتوسطة في المجتمع، وعليهم - على الأقل - أن لا يكونوا بمستوى الأشخاص المرفهين والمنعمين، وفي هذه الحالة سيبقى المجتمع الإسلامي مصاناً من الابتلاء بالاستئثار¹⁴.

من طرق مكافحة الاستئثار

عرفنا أن صفة الاستئثار صفة غريزية في نفس الإنسان، وأشرنا إلى أن الإسلام يربي المرء على قمع هذه الصفة ويحثه على التخلص منها. وهنا ينبغي لنا أن نستعرض كيفية مكافحتها وطرق استئصالها. وفي الحقيقة أن بعض حالات الاستئثار لا يمكن معالجتها بالموعظة والتربية فقط، وإنما تكون معالجتها عبر مواد قانونية محددة. وهنا نرى أن الكثير من الحدود والضوابط والقوانين الإسلامية في

¹⁴ من خطبة لسماعته في صلاة الجمعة بطهران في ١٣٦٢/١٢/١٢ هـ ش (١٩٨٤/٣/٢).

المجال المالي أو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وُضعت من أجل أن تمنع الإنسان من تجاوز حدوده وتخطي حقوقه.

يبد أنه فيما يخص الحاكم - وهو امرؤ يمارس أمر الحكومة على جمع من الناس ويتمتع بحق التصرف بصلاحيات وإمكانات كثيرة من بينها الأموال والأسلحة والقوى ونفاذ الكلمة، ويُعنى بأمر السياسة - نجد أن الإسلام يؤكد أهمية مكافحة هذه الصفة لديه أكثر من غيره، ولا يكتفي بمجرد إعطائه الموعدة وإهدائه النصيحة.

ومغزى ذلك وسببه هو أن التجربة البشرية برهنت - طوال التاريخ وعلى مر الزمن - أنه أينما تمتعت قوة ما بحرية كاملة في ممارسة الحكومة على جمع من الناس فإنها تُبتلى بالانحراف وتمارس الظلم في مجال تقسيم الثروات والنعم المادية وحتى المعنوية بين الناس، بحيث أننا لو استعرضنا أحوال جميع الحكومات عبر التاريخ لرأينا أنه فيما عدا حكومات الأنبياء وأوصيائهم وأولياء الله، لا توجد ثمة حكومة غير مبتلاة بهذه الصفة، صفة الاستثثار والأنانية والاستحواذ على النعم المادية والنعم الموجودة في المجتمع حتى المعنوية منها.

وبالطبع فإن هناك نعماً معنوية لا تلقى اهتماماً من طلاب الدنيا كنعمة التقوى والإيمان، فهؤلاء لا يبدون أي اهتمام بها، ولو أنهم كرسوا لها اهتمامهم واستطاعوا امتلاك التقوى والإيمان مثلاً فإنهم يُحرمون من لذاتهم وشهواتهم ونعمهم المادية التي يريدون الاستثثار بها، ولذلك نجد أنهم لا يعيرون لها أدنى اهتمام.

يبد أن العلم من جملة هذه النعم المعنوية، ونرى أنه في الطبقات الاجتماعية لبعض المجتمعات التاريخية - ومن جملتها المجتمع الإيراني القديم وبعض المجتمعات الأخرى - كانت تقصر حق كسب العلم والدراسة وهو حق موهوب للبشر من الله وحق الوصول إلى طبقة العلماء، بشريحة معينة وتحرم غيرها منه.

كسب العلم في العهد الساساني

لم يكن من حق عوام الناس الاشتغال بكسب العلم والدراسة بل كان ذلك مقصوراً على فئة محدودة. وهنا يروي المؤرخون قصة ذلك الإسكافي المعروفة، وينقلها الفردوسي - الشاعر الإيراني

الكبير - حيث أنه قال: "إنني مستعد لأن أرسل أبنائي إلى ساحة الحرب وأعدّ لهم المال اللازم الذي يحتاجه النظام الحاكم وأضعه تحت تصرفهم شرط أن تسمحوا لأحد أولادي أن يدرس ويتعلّم. واجتمع "الموبدان" - وهم أعضاء الطبقة الحاكمة والمسؤولون الكبار في الدولة - وتشاوروا فيما بينهم وخلصوا إلى هذا النتيجة: أن ليس من المصلحة السماح لابن السكافي من عوام الناس بالدراسة والتعلم. إذ أنه إذا أُتيح له ذلك وتعلّم القراءة والكتابة فإنه - في قابل الأيام - سوف يجلس في صف واحد وبمستوى مماثل لأبناء الأمراء و"الموبدان" ويصبح عارفاً للقراءة والكتابة شأنه شأنهم".

هكذا إذاً كان تعلّم القراءة والكتابة - وهو نعمة من النعمة في المجتمع - مختصاً بطبقة معينة، وبالطبع فإن هذه الطبقة كان امتيازها الوحيد هو قربها من حاكم المجتمع أو كونها من أعضاء عائلته أو أقربائه، ولذلك فإن المجتمعات التي تسودها مثل هذه الحالات من الاستثثار تشيع فيها آفات كثيرة.

وإذا تصفحنا التاريخ نجد أن هؤلاء الإيرانيين أنفسهم - الذين يملكون طاقات وقابليات عظيمة ما أكثر ما برزت بعد ظهور الإسلام وتجسدت في بروزهم على مختلف الصعد وفي شتى مجالات العلم والمعرفة حتى امتلأت بعلمائهم مراكز العلم والجامعات الإسلامية الكبرى، ووجدنا أن أكثر التأليف التي دَوّنت في معظم العلوم والفنون (كالفقه والحديث والتفسير والفلسفة والرياضيات والنجوم) وبقية العلوم والمعارف التي كانت منتشرة بين المسلمين، كانت من لدن العلماء الإيرانيين - هؤلاء الإيرانيون أنفسهم كانوا متأخرين جداً، في عهد ما قبل الإسلام وإبان زمن الساسانيين، عن بقية الشعوب والأقوام المتحضرة، من حيث العلوم والمعارف المتداولة عصرئذ.

فقد كان الهنود والصينيون والمصريون وبقية الشعوب أكثر تطوراً من حيث العلوم والحضارة آنذاك، مقارنة بالإيرانيين، على الرغم من كون الإيرانيين كانوا متقدمين من حيث القوة السياسية والعسكرية، لماذا؟ لأن قابليات الشعب كانت تُقمع، ولأن العلم كان حكراً على فئة معينة من الناس، وهذه بدورها كانت تسعى في طلب علوم ومعارف ينتفع منها الأكاسرة والأمراء والزرعماء و"الدهاقنة" - كبار الملاكين في المجتمع.

على سبيل المثال، راجت آنذاك العلوم التي تخص الإعمار والإنشاء لأنها كانت تفيد في بناء القصور الفخمة لهم، كما شاعت - في ذلك الحين - العلوم المرتبطة بالحروب والقتال كصناعة السيوف والحرايب والنبال وفنون القتال، ومن جهة أخرى انتشرت صناعة أنواع الآلات الموسيقية وأدوات اللهو واللعب فيما بين الإيرانيين وكذلك مستلزمات الترف والبذخ التي يحرص على حيازتها المترفون

والأغنياء، أما المعارف التي تنفع الشعوب وتمدها بمستلزمات التطور والتقدم العلمي فلم تكن موجودة بين صفوف أمتنا في العهد الساساني.

إن ما ذكرناه ليس سوى نموذج - وحسب - من نماذج الاستثثار. وثمة نماذج أخرى وأمثلة كثيرة من هذا القبيل كانت سائدة في شتى أرجاء العالم، وما ذكرناه لا يتعدى كونه تمييزاً واستثثاراً بنعمة العلم والدراسة والمعرفة، وهناك أنواع أخرى من التمييز والتبعيض كان يمارسها السلاطين والأمراء والأباطرة والحكام في مجالات ونعم أخرى، يستأثرون فيها بأكبر قدر من الثروة والمصادر الطبيعية العائدة للمجتمع، وهذا باب واسع ومبحث كبير إن أردنا الخوض فيه وجدنا التاريخ طافحاً فيه بالقصص والعبر المبكية أحياناً، والتي تجعل المرء يتساءل: ترى كيف كانت تقسّم الثروات العامة بين العوائل الحاكمة والمتسلطة على المجتمع وعلى حواشيها من المتملقين والمصفّقين لها؟ وكيف كانت مستأثرة بكل الأشياء الطيبة والنافعة، فالمزرعة الجيدة والأراضي الخصبة والحقول المعطاءة والتجارة الرباحة والمحاصيل والثمار والمنتجات الطيبة والفاخرة والجواهر الثمينة والخدم والعبيد الجيدون والجواري الحسان، وكل شيء جيد في المجتمع ملك لعدد قليل وطبقة معينة وفئة خاصة مهيمنة على مقاليد الأمور. وهؤلاء لا يفكرون بأمور المجتمع ولا يهتمهم أمره، وكل ما يخصهم هو أن ينهبوا المزيد من ثروات المجتمع ويملأوا بها جيوبهم وموائدهم.

زمام الحكم ومقاليد الحكومة من ممتلكات الشعب

ترى بأية قدرة ينهب هؤلاء الحكام والمتسلطون على المجتمع تلك الثروات والخيرات والنعم الإلهية ويستأثرون بها ويملأون بها جيوبهم؟ إن وسيلتهم للاستحواذ على مقدرات الشعب هي الحكومة والقوى المسخّرة لها والتي تعود - أساساً - للشعب نفسه طبعاً. وهذا يعني أنه حينما يكون الجهاز الحاكم في مجتمع ما مستأثراً بخيرات المجتمع وثرواته فإن ضررين يصيبان المجتمع:

أحدهما: إن الثروات المادية والمعنوية الموجودة في المجتمع والتي يجب أن يُتاح للجميع التمتع بها كل حسب قابليته واستعداده على قدم المساواة، هذه الثروات لا تقسم بشكل عادل، بل يذهب معظمها إلى جيوب الحكام وحواشيهم.

وثانيهما: إن أعظم قدرة تعود للشعب - وهي قدرة الحكومة - والتي ينبغي لها أن تُجعل في خدمة الشعب، ليس فقط لا تسخر في سبيل تطور المجتمع وتقدمه وتفتح استعداداته واستثمار طاقاته، وليس فقط لا تجعل في خدمة دفع عجلة تطويره إلى الأمام وتحقيق الظفر والسمو والرفعة له في الميادين المادية والمعنوية، بل إنها تسخر نفسها كوسيلة لقمع المجتمع وقهره، وهذه من أهم ملامح الحكام الطواغيت على مر التاريخ.

وبالطبع، فإننا حينما نقول: على مر التاريخ لا نقصد بذلك مرحلة ما قبل الإسلام ولا نقصد أيضاً الحكام غير المسلمين، بل يشمل هذا حتى الحكام المسلمين. فيوم انحرف مسار الحكومة في الإسلام عن خط القرآن الكريم والخلافة الحقيقية للنبي (ص) وتحول إلى خط السلطنة رأينا أسوأ أنماط الاستئثار مشهودة في حياة خلفاء بني أمية وبني العباس.

ففى الخليفة - مثلاً - يشتري جارية جميلة بمائة ألف درهم، ثم يشتري لها أفخر الملابس وأفضل الزينة بمائة ألف درهم أخرى.

ويخطر في بالي الآن ما ذكره أحد المؤرخين من أن هارون الرشيد أنفق في مراسم عقد زفافه على زبيدة خمسين مليون درهم - طبعاً بما كان لها من قيمة في ذلك الحين - وهكذا كانت تُهدر مبالغ خيالية طائلة من ثروات المجتمع وقتذاك.

وفي هذه الأحوال، لنرَ كيف كانت أوضاع الناس عصرئذ، وكيف كان يعيش الناس المخلصون والأئمة الهداة والشيعه المحرومون، الذين كانوا يقفون في مواجهة الحكومات المتسلطة.

فقد كان شبان بني هاشم يقطنون في الصحاري والفلوات والجبال والمغاور والمدن القاضية وهم يعانون الفقر والجوع والحرمان.

وحينما ينظر المرء إلى هذا الأمر يعي أن حالة الاستئثار لم تكن تميز الحكام غير المسلمين بل تشمل الحكام المسلمين أيضاً، فمنذ أن انحرف هؤلاء عن جادة الإسلام وسبيل القرآن الكريم وابتعدوا عن دينهم وقعوا في هذا الفخ نفسه.

هذا الأمر - إذاً - لا يعني أن الإسلام يرضى بذلك، فللإسلام وجهة نظره الخاصة بهذا النمط من الحكام يمكن تلخيصها بالتالي:

أولاً: ليس للحكام حق أكبر من حقوق سائر الناس، ففي الرواية الواردة عن أمير المؤمنين (ع) أنه قال ما مؤداه: ليس لأحد في بيت مال المسلمين امتياز على الآخرين، فإن الله أوجب تقسيم أموال

المسلمين فيما بينهم وأوضح كيفية ذلك، وإن ما في بيت مال المسلمين مال الله وهو لعباد الله، وانتم عباد الله المسلمين.

والأموال العامة وبيت مال المسلمين يعني تلك الثروات والأموال الموجودة تحت تصرف الحاكم وهي عائدة للمسلمين كافة، وسأتحدث فيما بعد بالتفصيل عن طريقة أمير المؤمنين في توزيع محتويات بيت المال بالرغم من كونها تكاد تكون معروفة لدى الغالبية من القراء، بيد أنني أود أن أعرضها في مقام المقارنة بينها وبين غيرها، كي تتوضح معالم المثل الأعلى للحكومة في الإسلام، ويعرف الجميع كيف كان يعيش القدوة العليا في هذه الحكومة وهو أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام).

وحقاً أنه من الضروري والمهم لدينا اليوم نحن الذين نتلهم للسير على خطى أمير المؤمنين - أو ندعي ذلك - ووفقاً لأحكام الإسلام الحقيقية أن نستعرض ذلك - مرة أخرى - وليطلع الناس على ذلك ويهتموا به... هذا أولاً.

ثانياً: إن السعي لتجنب الاستئثار والتزوع إلى المساواة والعدالة ليس الأمر المقتصر على الحاكم نفسه فحسب - من وجهة نظر الإسلام - أي أن الحكومة ليست شخصاً واحداً، بالرغم من أن ولي أمر المسلمين والحاكم والمتولي للأمر هو شخص واحد يقف على رأس هرم الحكومة، بيد أن مجموع الجهاز الحاكم بأكمله مكلف بمراعاة ذلك، تماماً مثلما أن شخص الحاكم مكلف بمراعاته ومطلوب منه أن يكون ملتزماً بالمساواة مع أفراد الشعب، ومبتعداً عن الاستئثار.

فريئس إحدى الدوائر أو المؤسسات الحكومية هو الآخر ينبغي له أن يشعر بأن ما يوجد تحت تصرفه من بيت مال المسلمين عائد لجميع الناس، وإذا سُمح له بالتصرف فيها فإنه مأذون بذلك ما دام تصرفه يصب في خدمة الشعب، وما عدا خدمة الشعب فليس مسموحاً له بالاستفادة لأي غاية أخرى. كما عليه أن يشعر أن تلك الأموال أو الإمكانيات الخدمانية العائدة للمسلمين إنما تخصهم جميعاً دون أي فرق بين قريب منه أو بعيد عنه، وبين مسؤول حكومي - حتى لو كان بمستوى الحاكم الأعلى للبلد - أو شخص من عوام الناس، فالشرائع والفئات الاجتماعية كلها - دون النظر إلى مستوياتها في سلم المسؤولية وعدم كونها ذات مسؤولية تُذكر - ينبغي أن ينعلم الاستئثار بينها جميعاً.

ثالثاً: إن هذا الأمر لا يخص علاقة الحاكم بالمسلمين وحسب، وإنما يشمل - وهو من معاجز الإسلام - حتى علاقة الحاكم الإسلامي مع غير المسلمين من أفراد الشعب الذين يعيشون في حماية البلد الإسلامي وحرمة، فينبغي أن يكن مستوى معيشة الحاكم مساوياً لمستواهم أو حتى أقل منه.

إن الحاكم - من وجهة نظر الإسلام - يتساوى مع غيره من حيث الحقوق والأحكام والحدود، فالجهاز القضائي في الإسلام يستدعي حتى أمير المؤمنين ويحاكمه مثل أي فرد آخر، ويطلب منه الدليل والبيّنة على ما يقول ولا يقبل حتى أقوال أمير المؤمنين دون بيّنة شرعية، وعندما لا تكون لدى أمير المؤمنين بيّنة شرعية ولكنه يدّعي أن غريمه - وهو شخص يهودي - قد استولى على درعه وها هو يمسك الدرع بيده، فإن أمير المؤمنين يطالب - طبقاً للموازن الشرعية - بالبيّنة على كون هذا الدرع عائداً له، وينبغي له أن يأتي بشاهد، وعندما لا يكون لديه شاهد ما، يُصدر قاضي المحكمة الإسلامية - وهو قاضٍ معيّن من قبل أمير المؤمنين نفسه - حكمه لصالح اليهودي، فيخرج اليهودي من المحكمة والدرع بيده وأمير المؤمنين يلاحق الدرع بنظراته، ويرى نفسه عاجزاً عن الاستدلال على ملكيته له.

وفي الوقت نفسه، نجد أن أمير المؤمنين لم يكن ساخطاً من ذلك الحكم بل إنه يتقبله بكل رحابة صدر. فقوام العدل في المجتمع الإسلامي يقتضي مثل ذلك الحكم الحازم والحاسم ونظير تلك المساواة أمام القانون بين الحاكم والمحكومين.

وإنني أحتفظ في ذاكرتي بالعديد من صور التاريخ الإسلامي التي لو أخذناها بعين الاعتبار ولو طبقناها على حياتنا المعاصرة في الجمهورية الإسلامية بين المسؤولين وأفراد الشعب فإنها تُعدّ من مفاخر الإسلام العليا.

من طرق مكافحة الاستئثار

أرى من المناسب هنا أن أورد نموذجاً أو اثنين من هذه الصور الرائعة وأنقلها من الوثائق التاريخية، لأنها تُعدّ - من وجهة نظري - حوادث خالدة ومهمة إحداها تخص واقعة حصلت أثناء معارك اندلعت بين جند الإسلام وجند الإمبراطورية الرومية في الجزء الغربي من المناطق الإسلامية، حيث تمكن جند الإسلام من السيطرة على بعض مدن الروم في منطقة بلاد الشام المعاصرة، واستطاعوا تحريرها من سيطرة الروم.

وقد عيّن قادة الفتوحات الإسلامية حاكماً - من بين أمراء الجيش الإسلامي - لكل مدينة حرروها كي يقوم بإدارة تلك المدينة. أنقلها هنا للقارئ العزيز موضوعاً ورد في كتاب "الخراج" لأبي يوسف حيث يقول: حينما رأى الشاميون من أهل الذمة - أي سكان الشام المسيحيون القاطنون تحت حماية المسلمين - كيف كان المسلمون أوفياء بالعهود التي قطعوها على أنفسهم، ولمسوا حُسن معاملتهم لهم، فإنهم - وهم تحت ظل المسلمين - صاروا أعداءً وخصوماً للروم، أي لأولئك الذين كانوا يحكمونهم حتى أمس القريب، وأخذوا يتوددون للمسلمين حتى صاروا لهم عيوناً على أعدائهم المخفيين والمختبئين هنا وهناك مع ارتباطهم بالخارج، أجل أخذ السكان المسيحيون يخبرون المسلمين بهؤلاء الأشخاص ويسلمونهم للسلطات الإسلامية المختصة.

وبعد مضي مدة من الزمن، صار أهالي كل مدينة حررها المسلمون يتربصون الدوائر بتحركات عساكر الروم ويقدمون التقارير المفضلة والمعلومات الدقيقة بشأن الحملات المزمع شنّها على تلك المدن من قبل الروم. وقد تجمعت الأخبار لدى قائد الجيش الإسلامي الفاتح وهو أبو عبيدة الجراح بأن الروم ينوون حشد جيش ضخم ليتوجهوا لحرب المسلمين واستعادة مدن بلاد الشام منهم. وهنا نرى كيف أثّرت المعاملة الطيبة والعدالة التي أبدّاها المسلمون، في نفوس السكان غير المسلمين. وهكذا قرر أبو عبيدة إصدار تعليمات إلى جميع أهالي تلك المدن وهم من المسيحيين وأهل الذمة ومن الناس المغلوب على أمرهم، والتي يحكمها حكام مسلمون فأمر جميع أولئك الحكام بإعادة الخراج الذي أخذوه من سكانها إليهم، مؤكداً عليهم أن يقولوا للسكان: إننا نعيد لكم أموالكم التي أعطيتموها لنا لأننا عرفنا أن الروم قد جهّزوا جيشاً جرّاراً لمحاربتنا، وإنكم عندما أعطيتمونا تلك الضرائب والخراج اشترطتم علينا الدفاع عنكم، ونحن اليوم عاجزون عن الدفاع عنكم، ولأن خراجكم كان مشروطاً بهذا الدفاع فإننا نعيد إليكم ونغادر مدنكم ونواصل قتالنا ضد الروم فإن انتصرنا عليهم عدنا أخذناها منكم بالشرط نفسه المذكور سلفاً.

وحينما أخبر الحكام المسلمون السكان المسيحيين بهذا الأمر وأعادوا إليهم أموالهم كان جواب المسيحيين هو الدعاء لعساكر المسلمين بالنصرة والغلبة ومن ثم العودة لحكم تلك المدن من جديد، وأكد المسيحيون أنه لو كان الروم هم الذين أخذوا هذه الأموال لما أعادوا لنا منها شيئاً بل ولأخذوا منا أموالاً أخرى غيرها.

مكافحة الاستئثار

إن الإسلام يأمر الحاكم الإسلامي خصوصاً وجهاز الحكومة الإسلامية عموماً، بأن يعتبروا القدرة والسلطة التي يملكونها عائدة للشعب والأموال الموضوعة تحت تصرفهم أموال الشعب، لأنها من أموال بيت المال العائدة للناس، والإسلام يتوخى أن يستعمل الحاكم الإسلامي القدرة والسلطة الموجودة لديه كوسيلة لحفظ أموال الشعب وليس لحفظ أمواله هو أو لجمع المال له، لأن هذا الأمر يعدّ خيانة كبرى. فالمسؤول الحكومي لا يحق له استخدام المكانة التي حصل عليها عبر تصديده للمسؤولية من أجل حيازة مال، ولا يحق له التصرف بالأموال الموضوعة تحت تصرفه بحيث تعود عليه بالمنفعة الشخصية، فالأموال الحكومية هي أموال الشعب كله، ولذلك فإن الأشخاص الورعين المراعين لجانب الاحتياط في أعمالهم يأبون حتى استخدام الأقلام الموضوعة تحت تصرفهم في المؤسسات أو الدوائر الحكومية، في المراسلات الشخصية.

فإن أرادوا كتابة وصل استلام أو رسالة أو ملاحظة لا تخص العمل الرسمي الحكومي فإنهم لا يستخدمون القلم العائد للدولة، وهكذا الأمر إذا احتاجوا إلى واسطة نقل لغرض الذهاب إلى عمل خاص بهم فإنهم لا يستخدمون السيارة الحكومية الموضوعة تحت تصرفهم. وبشكل عام، هؤلاء لا يستخدمون الإمكانيات الموضوعة تحت تصرفهم من قبل الدولة لمصالحهم لأنها عائدة لجميع أفراد الشعب، وينحصر استخدامها في الأعمال الموضوعة من أجلها تحت تصرف المسؤولين بحيث يُعدّ استخدامها حقاً من حقوقهم، وهذا من الواجبات والوظائف. وإذا شئنا أن لا يحصل الاستئثار ويسود في المجتمع فينبغي لنا مراعاة جانب الحذر والاحتياط الذي ندبنا إليه الإسلام بدقة.

ولسنا بحاجة إلى الاستشهاد بالتاريخ في مجال الحديث عن استئثار الحكام، ففي العالم المعاصر يوجد العديد من المتسلطين على مقدرات الشعوب في شتى أنحاء المعمورة، وهم يستخدمون السلطة التي استولوا عليها، من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية، وهذا هو شأن الحكومات التي لا يهمها سوى تحقيق مصالح شعوبها وهي قليلة العدد.

إن الثروات الوطنية العظيمة واقعة الآن تحت تصرف الحكام المتسلطين في معظم دول العالم وهؤلاء لا يفكرون بتاتاً بمصالح الشعوب. ودونكم الثروات النفطية العائدة للمسلمين فانظروا أي مفتاح خزانة

مليئة بالكنوز يملكه المسلمون، بحيث أن أي شيء آخر لا يمكنه أن يشغل مكانه ولا يمكن أن تضاهيه أية ثروة أخرى من حيث الأهمية والقيمة، في العالم الصناعي المعاصر.

بأية يد وقع مفتاح هذه الثروة الثمينة والكنز العظيم اللامتناهي؟! هاكم انظروا كيف تُعقد الصفقات النفطية في العالم وما هي السياسات المسيطرة على العقود النفطية في العالم؟ إن النفط أحد أبرز المصاديق على الثروات العامة للشعوب وينبغي لها أن تُصرف على الشعوب وتُنفق لتحقيق مصالحها. بيد أننا نرى اليوم أن ما يجري في الدول النفطية والدول المنتجة للنفط هو الغفلة وعدم الاعتناء بالثروات العامة واللامبالاة بأمر إقرار العدالة وعدم استخدام القدرة والسلطة من قبل الحاكم في خدمة المجتمع، وقد بلغ الأمر حداً في هذه الأمور صارت معه هذه الثروات العائدة للشعب تُصرف في أمور لا تستفيد منها الشعوب بتاتاً.

ففي تلك البلدان يقطن أناس لا يتمتعون بأقل قدر من الإمكانات الحياتية، وفي بلدنا نحن بالذات لم تكن الثروة النفطية تُنفق فيما يحقق مصالح الشعب إبان عهد النظام المتجبر السابق طيلة سنوات طويلة. إذ ظهرت إلى الوجود حفنة من الأثرياء والمتمولين الكبار وحسب، واستفادت شريحة أخرى من المنتفعين من تلك المعاملات والصفقات والعقود التجارية المربحة، وظلت تتعاش على فتات موائدهم، إلا أن تلك الثروة لم تُستخدم في الإعمار والتطوير العام والتنمية الشاملة وانهاش المجتمع.

ونحن نأمل أن تتمكن الجمهورية الإسلامية في إيران - وبدعم الشعب نفسه، ومن خلال حسن التدبير والسياسة الحكيمة - من استخدام هذه الثروة الوطنية العظيمة في سبيل تحقيق أهم مصالح هذا الشعب، وهذه هي - وليست غيرها - الصفة الغالبة الآن على سياسة نظام الجمهورية الإسلامية والاتجاه العام السائد على توجهاته، بينما لا يعمل بذلك في العالم كله مطلقاً.

وملخص البحث هو أن الحاكم الطاغوتي هو ذلك الحاكم الذي يسخر سلطته (أي سلطة الحكومة) والثروات والإمكانات الموجودة تحت تصرفه، لمنفعته ومصالحته الشخصية، ويجعلها في خدمته هو. ولو حصل أن وصل إلى الآخرين شيء - ولو طفيف - من تلك الثروات والإمكانات فإنه لا يتعدى كونه من فتات موائده وهذا هو الآخر يكون هدفه تحقيق مصالحته هو ومصالح أقاربه وذويه وأصدقائه وحماته، ولا ينتفع عامة أفراد الشعب بشيء من هذه السلطة والثروة والنعمة بتاتاً، بل إنه يسلب حتى ما هو حق لهم، وهذه من أبرز صفات الحاكم الطاغوتي.

علي (ع) أنموذج الحاكم الإسلامي

ونجد على العكس من ذلك صفات الحاكم الإسلامي، فالقدوة والنموذج الكامل والبارز للحاكم الإسلامي هو أمير المؤمنين (ع)، الذي حَيَّرَ حياته القالين والمحبين، وأذهلت سيرته الأعداء والأصدقاء على مر التاريخ - وسأتحدث فيما بعد عن بعض كلمات وخطب أمير المؤمنين في هذا المضمار - وخلاصة الأمر أنه ينبغي لنا القول: إنه كان (عليه السلام) نموذجاً كاملاً ورمزاً تاماً للحاكم الإسلامي.

وإننا لا نقول إن على جميع موظفي ومسؤولي الحكومة في الإسلام أن تكون أعمالهم وتصرفاتهم شبيهة بأعمال أمير المؤمنين وتصرفاته، بكل حذافيرها، ودون أدنى اختلاف، لأنهم لا يقدرّون على ذلك. بل إن أمير المؤمنين (ع) نفسه قال لعثمان بن حنيف الأنصاري في رسالة وجهها إليه: "ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمره، ومن طعمه بقرصه، ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك ولكن أعينوني بورع واجتهاد وعفة وسداد" (نهج البلاغة، الرسالة ٤٥، د. صبحي الصالح).

أجل، إن النفس والرغبات والشهوات والغرائز البشرية لا تدع الإنسان يقنع بالوصول إلى مستوى معيّن، وعلى المرء أن يجاهد نفسه وأن يكافح هذه الشهوات والرغبات، وأمير المؤمنين (ع) أعظم قدوة وأسمى نموذج والأفضل مثال وأروع مقتدى للتقوى الإلهية، وينبغي أن يقتفي خطاه الحكام والمسؤولون والمتصدون، وقد وُفّقنا - بفضل الله - أن نرى بأمر أعيننا حياة إمام الأمة (رض) فليس بمقدورنا أن نرى أمير المؤمنين في مجتمعنا ونشاهده بأعيننا، بيد أننا رأينا ابنه وتلميذه والسائر على خطاه سماحة الإمام (طاب ثراه).

إمام الأمة قدوة لأبناء الشعب

الإمام الخميني (رض) هو الزعيم المقتدى الذي تتبّع خطاه وتسير على منهجه وتعشقه اليوم الشعوب المسلمة، وهي توافقة دوماً لسماع توجيهاته والتعرف على أحواله وخصاله، والشعب الإيراني الكبير كله آذان صاغية لتعاليمه وتوجيهاته، وكل ما في إيران من الإمكانات مسخر تحت تصرفه، لكن حياته الخاصة تمثل - حقاً - حياة الإنسان الورع الزاهد القانع اللامبالي بالدنيا. لقد شاهدنا بأمر أعيننا هذه القدوة

والأمثلة، ويمكننا الاطمئنان بأن من الممكن أن يعيش المرء حياة بسيطة في الوقت نفسه الذي يتمتع فيه بنعم الحياة بالمستوى المتوسط لأكثرية أبناء الشعب بل وأقل من المتوسط.

ويمكن أن يحيا قائد عظيم وولي للأمر في مجتمع ثوري وعظيم وثري مثل مجتمع بلدنا، يحيا حياة إنسان تُذكر معيشته بمعيشة مشاهير الزهاد المعروفين.

إنه يحيا حياة سامية فذة تسودها القناعة وتخلو من التمتع بالإمكانات، بل نجد أنه يشعر بالحاجة لوسائل الحياة العادية شأن بقية الناس الآخرين، ونجده بحاجة إلى حصته - المخصصة له وفق نظام البطاقات الغذائية - مثل ما حددته الدولة لأي مواطن آخر، كمأ ونوعاً. وهذا الأمر يُعدّ بالنسبة لسكان العالم وبالنسبة لمسؤولي البلدان الإسلامية وللشعوب التي تظن استحالة ذلك، يُعدّ حجة ودليلاً ونموذجاً وأمثلة، وهذا هو دائماً شأن العلماء والصلحاء من عباد الله، فهم حجج الله على سائر البشر¹⁵.

فنحن إذاً لدينا نوعان من المعايير التي يمكن من خلالها تبيان ملامح الحاكم الطاغوتي والحاكم الإسلامي.

الأول: المعايير التي يوضحها لنا القرآن والحديث الشريف و"نهج البلاغة".

والثاني: المعايير التي يوضحها لنا سلوك الشخصيات المعروفة والبارزة والمتطابق مع المعايير الحقة، كما اتضح ذلك من خلال أعمالها وتصرفاتها.

أمثال تلك الشخصيات موجودة في طيات التاريخ، مثل شخصية أمير المؤمنين (ع) والشخصيات الإسلامية الكبرى. وكذلك الشخصيات التي شهدنا تاريخنا المعاصر وهي قليلة ونادرة وتضم ثلة من الأفاض الذين ذابوا تماماً في الإسلام فكراً وعملاً، وجسدوه للناس، فأصبحوا على علم ودراية به، وعلى رأس هذه الشخصيات الفذة شخصية إمام الأمة الفذ الذي يُعدّ معلماً بارزاً وبيناً ومعيّاراً من المعايير الخالدة في تاريخنا.

¹⁵ من خطبة لسماعته في صلاة الجمعة بجامعة طهران في ١٣٦٢/١٢/٥ هـ ش (١٩٨٣/٤/١٥).

الاستثمار في تسنم المناصب والمسؤوليات

ثمة نمط آخر للاستثمار يختلف عن بقية أنماطه المتجسدة في الحرص على الاستثمار بالمال والثروة والملذات والخيرات والنعم، وهو عبارة عن الاستثمار بالمناصب والمسؤوليات الاجتماعية، وهو لا يقل خطراً عن الأنماط الأخرى من الاستثمار.

فالحاكم الطاغوتي يرغب في امتلاك مفاتيح جميع الأنشطة والأعمال التي تجري في المجتمع بما هي من صلاحيات الحكومة، وهو لا يثق بالآخرين ولا يفسح لهم المجال ويوصد بوجههم كل الأبواب، مستولياً على جميع القوى والإمكانات والمناصب والمسؤوليات، مستأثراً بها لنفسه، ولربما أعطى بعضها لأصدقائه وحاشيته وذويه وبطانته، وبالجمله لكل من يرى أن وجوده في رأس السلطات، يعني بالتالي وجوده هو، وأنهم ليسوا سوى سواعد له وأذرعاً مسلطة على تلك السلطات.

أما إذا أراد امرؤ أن يشاركه المسؤولية ولم يكُ مثله وعلى شاكلته - حتى لو توفرت فيه كل القابليات والاستعدادات وانطبقت مواصفاته على كل المعايير والمقاييس المطلوبة - فإنه لا يصلح من وجهة نظره لتسني المسؤولية الاجتماعية.

إن هذا الأمر بلاء اجتماعي كبير، كان موجوداً طيلة التاريخ الماضي، وما يزال شائعاً اليوم كذلك في الكثير من الحكومات الطاغوتية المعاصرة ويُعدّ من أبرز معاييها ونوافعها وطبعاً فإن ضغط الرأي العام في بعض المجتمعات التي تدار من خلال الأساليب الحكومية الحديثة - ومع تطور الفكر البشر - لم يعد يسمح لهذا الوضع بالاستمرار بالشكل نفسه الذي كان سائداً من قبل وبالوضوح الصارخ السابق.

يبد أن النزعة التسلطية والاستثنائية في الحكم ما لبثت هي الصبغة السائدة في ظل جميع الحكومات الطاغوتية في العهود الماضية، وما زالت هي الصفة المميزة لغالبية الحكومات الطاغوتية المعاصرة. ونجد أن النموذج البارز لهذه النزعة في الحكومات الوراثية، فعندما يصل شخص ما إلى منصب معين ثم يُتوفى بعد مدة نجد أن ابنه أو أخاه يحل محله ويصبح بديلاً له، هذا الأسلوب الوراثي مناقض للمعايير.

وطبعاً فإن الوراثة حينما تنسجم مع القيم والمثل ليست عيباً، فالقرآن الكريم يقول ﴿وورث سليمان داود﴾ أي أن سليمان صار وارثاً لملك داود وحكومته، بيد أن سليمان كان وارثاً لنبوة داود أيضاً، بالمعيار نفسه الذي وصل فيه داود إلى الحكومة وصل سليمان إليها أيضاً.

وهكذا الأمر أيضاً بالنسبة لعقيدتنا - نحن الشيعة - في مجال الإمامة والوراثة المعنوية للنبي (ص) فهي وراثة أيضاً ولكنها ليست هنا عاملاً مصيرياً. فقد كان لدى الأئمة أبناء كثيرون، أما الابن الذي بإمكانه أن يرث الإمامة من أبيه فهو ذلك الذي تتوافر فيه كل الخصال المعنوية والصفات السامية العليا من قبيل العلم والتقوى والعصمة، والأخيرة تتوفر في الإمام قبل الإمامة طبعاً. والوراثة المرفوضة إنما هي تلك التي تكون مجردة عن المعايير والمقاييس متعارضة معها.

والمؤسف هو أن هناك مجتمعات بشرية كبرى ما زالت حتى الآن تشهد ممارسة الحكم الوراثي، خلافاً للمعايير والمقاييس الصحيحة. فالحاكم في مثل هذه المجتمعات هو ابن الحاكم السابق أو أخوه أو الشخص المعين من قبله، سواء أراده الناس أم لم يريدوه، وسواء توافرت فيه المعايير والقيم اللازمة أم لا، وهذا من أجلى مصاديق الاستثثار والتفرد بالسلطة.

وليس هذا فحسب، ففي العالم المتحضر المعاصر نشهد - كما قلت - وجود أنماط مختلفة من الاستثثار بالسلطة والمنصب والمسؤولية، حتى صارت هناك عصابات مسيطرة وعوائل حاكمة، واقتصرت المناصب على ذوي الحكام وأقاربهم.

هذه العصابات تمتد أصابع كل واحد من أفرادها إلى منصب مهم فيصبح ذلك قاعدة ومنطلقاً لكي تمتد أصابع بقية أفراد العصابة وتسيطر على تلك المؤسسة الاجتماعية، سواء توافرت فيهم القابليات والمعايير اللازمة والكفاءة المطلوبة أم لم تتوافر، وهذا وضع مرفوض من وجهة نظر الإسلام ولا يمكن القبول بوجوده في المجتمع والحكومة الإسلامية بأي نحو من الأنحاء.

فالإسلام له رؤية معاكسة لهذه الرؤية تماماً ومناقضة لهذا المنطق بالكامل، فالمناصب والمسؤوليات لا تُعتبر من وجهة نظر الإسلام قاعدة للتسلط ومجالاً للتلذذ وإنما هي مواقع لأداء التكليف والمسؤولية، وهذه الفكرة تناقض تماماً الأفكار السائدة في الثقافات الطاغوتية.

إن تسنم المسؤولية الاجتماعية في الإسلام لا يعني التمتع بالامتيازات المالية أو الحصول على منزلة اجتماعية دون التوفر على المعايير والكفاءات اللازمة ولا يعني اشغال منصب وموقع يتسنى من خلال النهوض بمسؤولية كبيرة.

ولكما كانت تلك المسؤولية أكبر - أو حسب المنطق الطاغوتي كلما كان ذلك المنصب أعلى - فإنه يتطلب النهوض بعبء أكبر وبذل جهود أكثر ويستلزم صبراً وحلماً أوسع من وجهة نظر الإسلام، ولذلك فإن الإسلام يرى أن من يتقبل مسؤولية ما عليه أن يعتبرها تكليفاً ووظيفة وواجباً أدائه بالشكل

الأفضل، وعليه أن يعدّها التزاماً وتعهداً نحو الله والإسلام والمجتمع يترتب عليه الوفاء به وهو يشغل هذا الموقع الاجتماعي.

المعايير الإسلامية في مجال المسؤوليات الاجتماعية

لقد أوضح هذا الأمر أمير المؤمنين (ع) في جملة خاطب بها تلميذه المقرب إليه ابن عباس، قال عبد الله بن عباس: "دخلت على أمير المؤمنين (عليه السلام) بذى قار وهو يخصف نعله، فقال لي: ما قيمة هذه النعل؟

فقلت له: لا قيمة لها.

فقال (ع): والله لهي أحب إليّ من إمرتك، إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً" (نهج البلاغة، الخطبة ٣٣، د. صبحي الصالح).

هكذا إذاً كان أمير المؤمنين وخليفة المسلمين يصلح حذاءه بيده، وهو صاحب المنصب الأرفع في دولة مترامية الأطراف، وأي حذاء؟! حذاء مقطّع الأوصال لا قيمة له، هذا أولاً، وثانياً لننظر ما هي قيمة الحكومة في نظر أمير المؤمنين (ع) فهي لا تساوي إلا صفرأ، وهذا مقرون بقوله: "إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً".

هذا إذاً هو المقياس الإسلامي في باب الحكومة وهذه هي الرؤية الإسلامية للمناصب والمسؤوليات الاجتماعية، وذلك ما ينبغي أن يتوضح لكل أفراد مجتمعنا، ولحسن الحظ فإنهم طفقوا يدركون جيداً، بعكس بعض الناس في أنحاء أخرى من العالم. من المفهوم لدى شعبنا أن المناصب والمسؤوليات لا تملك أية قيمة ولا تنطوي على أية فائدة مادية لأصحابها. فشعبنا يرى بأم عينه أن الواقع المشهود هو هكذا، ففي الجمهورية الإسلامية اليوم أضحي هذا الأمر حقيقة واضحة لا غبار عليها.

هذا طبعاً على الرغم من أننا في بداية الطريق، وقد خرجنا للتوّ من مستنقع ثقافة طاغوتية حيث مرت سنوات طويلة بل قرون متتالية شهدنا فيها - جيلاً بعد جيل - أجواءً ملؤها الاستئثار بالمسؤوليات الاجتماعية، حتى صارت تلك المسؤوليات مجالاً للهيمنة ومنطلقاً للتسلط على المقدرات.

إن تغيير هذا الوضع إلى وضع إسلامي عمل صعب ويستلزم وقتاً طويلاً ومع ذلك، وبفضل الله وبركة وجود الإمام وتوجيهاته - وهي توجيهات مقترنة بالعمل ولم تكن مجرد أقوال وتوصيات لا

تتجاوز اللسان بل تجسدت تماماً في أعماله - تمكن مجتمعنا من بلوغ المستوى الذي يريده الإسلام منه إلى مدى كبير.

واليوم فإن مسؤولي الجمهورية الإسلامية لا يحصلون على الموارد المالية الضخمة فمسؤولو حكومة الجمهورية الإسلامية - وهم الأمناء من قبل الشعب على مفاتيح ثروات هذا الشعب ويملكون أوسع الصلاحيات - لا يتمتعون سوى بالمستوى الاعتيادي من الإمكانيات بل وبأقل ما يمكن، فبعضهم يعيش حياة أقل من مستوى الشريحة المتوسطة الدخل، وهذا ما يطول شرحه ولا يتسع له المجال الآن.

وعلى أية حال، فإن الأمر الأول في موضوع الاستثثار في باب المنصب الاجتماعي من وجهة نظر الإسلام هو: إن المنصب يعتبر موقعاً مكرساً للنضال والكفاح وليس قاعدة للإمساك بالسلطة والهيمنة على الحكم، أو منصة للقفز في المراتب العليا والإمساك بالمزيد من السلطات. وهذا فرق مهم بين رؤية الإسلام وما عداه من المناهج.

والأمر الثاني، هو أن الإسلام يركز ويهتم أكثر من أي مدرسة أخرى بأمر أساس في باب تقلد المسؤولية، وهو المعايير والمقاييس. وفي أي شخص توافرت هذه المعايير فإنه يُعتبر صاحب الأولوية - من وجهة نظر الإسلام - من أي عنصر ومن أي قبيلة أو جيل أو عائلة كان، ومهما كان انتماءه الطبقي أو الفئوي.

وهنا أذكر قول الباري عز وجل ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: ١٢٤).

ففي هذه الآية المباركة نرى أنه حينما يعيّن إبراهيم من قبل الباري - عز وجل - في منصب الإمامة وقيادة المجتمع فإنه يسأل الله سبحانه عن امتداد هذه الإمامة في ذريته وعائلته أيضاً فيجيبه الله سبحانه: لا، ولا يقول: نعم، ويخبره: إن المعيار والمقياس هو ليس مجرد كون الشخص من ذريتك يجعله أهلاً للإمامة ولا العكس أيضاً، والقضية ليست في أن من يصل إلى منزلة الإمامة هو من أبناء إبراهيم أو ليس منهم وإنما هي أن من يبلغ هذه المكانة (الإمامة) ويتسلّم الأمر الإلهي ينبغي له أن لا يكون ظالماً جائراً، إذاً فالملاك والمعيار هو المهم وليس النسب أو الانتساب.

المعجزة الإسلامية قد وقعت

وفي آية أخرى من آي الذكر الحكيم نقرأ في قضية طالوت وجالوت إنه عندما يعين نبي بني إسرائيل لقومه ملكاً اسمه طالوت فإنهم يعترضون عليه قائلين ﴿ولم يؤت سعة من المال﴾. أي أنه ليس ثرياً، مما يعني أن المعترضين على تعيينه كانوا هم الأثرياء والأغنياء من بني إسرائيل، وفي جوابه عليهم قال لهم نبيهم ﴿إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم﴾ (البقرة: ٢٤٧). فالحديث هنا إذاً - لا يدور على المال أو الانتماء والانتساب والمعيار والمناطق ليس القرابة والنسب والسوابق بل ﴿إن الله اصطفاه عليكم﴾ واصطفاه الله له كان وفقاً للمعايير الإلهية. فليست لله قرابة مع أي أحد فحتى أولئك الذين يصطفاهم الله لو انحرفوا عن المعايير وابتعدوا عن المقاييس فإنهم سينتهون إلى المصير نفسه الذي حل ببني إسرائيل.

لقد فضل الله بني إسرائيل - يوماً ما - على العالمين كافة، وكان مردّ تفضيلهم على من سواهم أن الأمم الأخرى لم تكن تتمتع بعمل الرسالة التي يحملها بنو إسرائيل. بيد أن بني إسرائيل أنفسهم، وصلت بهم الأمور إلى وضع جعل الآخرين يأتون ويدمرونهم ويجرعونهم غصص الاستعباد والذل والشقاء، فعبر القرآن عن ذلك بالقول ﴿وضربت عليهم الذلة والمسكنة وباؤوا بغضب من الله﴾ (البقرة: ٦١).

بناءً على ذلك، فمن وجهة نظر الإسلام وفي النظر القرآني والإلهي نجد المناصب والمسؤوليات الاجتماعية والمنازل المعنوية - التي من ضمنها الحكومة - تتبع المعايير والملاكات، أي أن ثمة معايير ومقاييس يعين الله بموجبها الأشخاص في مراتب ومنازل معينة، وبالطبع فإن هناك حالات يكون فيها توفر تلك المعايير محرراً ومفروغاً منه، في أشخاص محددين وهؤلاء الأشخاص يعينهم الله بالاسم والملاح والصفات كالأنبياء وأوصيائهم، وثمة حالات لم يحدد الله فيها أسماء هؤلاء الأشخاص مع كونهم يتمتعون بالمعايير المعينة والمواصفات المطلوبة، وإنما يعرف الشخص المصطفى من قبل الله بالصفات والشمائل، وتوضح خصائصهم للناس الأفكار الدينية والإسلامية، فيتبع الناس أولئك الأشخاص ويستدلون عليهم عبر الصفات المذكورة لهم. وهذا هو وضع الحاكم في الإسلام، وبالطبع فإننا رأينا تحقق معجزة الإسلام هذه عياناً.

فمن المعروف أن الثقافة الإيرانية والمجتمع الإيراني - كانا لسنين متمادية وفترات طويلة - منغمسين باستئثار الأجهزة الحاكمة، وملوثين بترسبات وآثار هذا الاستئثار، فكل ما يعود للشعب كان تحت تصرف حفنة من الأشخاص المستغلين الطفيليين. وفي الواقع أن مال الشعب لم يكن منه شيء في يد

الشعب، واليوم حيث وقعت في أيدينا وثائق الفضيحة والانحرافات والفساد الشائع في العهد السابق علمنا جيداً ماذا عمل أولئك بأموال الشعب، وأي أشخاص عديمي الكفاءة كانوا يسيطرون على مقاليد الأمور ويشغلون المناصب العليا بإسناد وتأيد من رؤوس السلطة الشاهنشاهية ومسؤوليها. وهؤلاء - هم الآخرون - أنفسهم كانوا الأكثر فقداناً للياقة والأشد انحطاطاً وحقارة وإضراراً بمصالح المجتمع.

وما أكثر النفقات المضرة وما أشد الإسراف الذي عانى منه بيت المال العائد للشعب إبان حكم أولئك المنحرفين. فعلى سبيل المثال، شاهدت في إحدى الوثائق التي اطلعت عليها أن مبلغ ٥٠ مليون تومان (الدولار = ٧ تومانات) قد أنفق على "ترميم" زينة قصر واحد من قصور الشاه هو قصر "نياوران"، أي أنهم ضجروا من ألوان جدرانهم وستائره وما إلى ذلك، فقرروا التخلص من ستائره وإجراء تعديل على ألوان جدرانهم فأنفقوا هذا المبلغ الباهظ آنذاك... هذه ليست سوى قطرة من بحر طبعاً من إسراف تلك الطغمة وتبذيراتها.

لقد كانت البلاد كلها تحت تصرفهم، وقد اعتاد شعبنا رؤية تبذيراتهم، وبالطبع فإن بعضاً من الحقائق كان خافياً على بعض الناس في ذلك الحين، ولكن كثيراً منها كان ملموساً ومعروفاً من قبل كثير من أبناء الشعب، فكانوا يشاهدون تلك الحقائق بأعينهم ولكنهم اعتادوا رؤيتها وحينما اندلعت نيران الثورة وانهار النظام الملكي وتهوى، جاءت إلى سدة الحكم حكومة شعبية، وتأسست حكومة إسلامية ذات نهج إسلامي وغايات إسلامية، وحل النظام الجمهوري، لا بل والجمهوري الإسلامي محل النظام الملكي، ف وقعت المعجزة الإسلامية على حين غرة.

الملاكات والكفاءات الواجب توفرها في النواب

وعلى الرغم من أن شعبنا وثقافتنا وعاداتنا وتاريخنا، كانت مشحونة تماماً بهذا النمط من الأعمال القبيحة والظواهر السيئة، إلا أن أبناء الشعب قد بلغوا اليوم مستوى ممتازاً من الوعي والرشد، بحيث صرنا نشهد الآن ما هي تركيبة الحكومة ومجلس الشورى الإسلامي والسلطات المسؤولة في الدولة، ونشهد كذلك صور تدخل الشعب وإسهامه في شؤون البلاد، وكيفية سير أعمال السلطة القضائية وأعمال الإشراف والرقابة التي تمارسها هذه السلطات المسؤولة على بعضها بعضاً، بحيث لا تستطيع أي من هذه الأجهزة العسكرية والسلطات الثلاث في الدولة أن تعمل لوحدها كيفما شاءت أو تتمتع بالاستقلالية

المطلقة - المضرة طبعاً - ووفقاً لما تشاء وتهوى، بل إن لكل واحدة منها إشرافاً ورقابة على الأخرى بنحو من الأنحاء.

إضافة إلى ذلك، لاحظوا تركيبة مجلس الشورى الإسلامي والحكومة والمسؤولين الذين جاءت بهم إلى سدة حكم الجمهورية الإسلامية، لاحظوا أن الأمر الذي كان ملاكاً ومعياراً لمجيء هؤلاء إلى المسؤولية والشيء الذي فتح الطريق أمامهم لبلوغ المناصب الحساسة والعليا هو المقاييس والمعايير وحسب.

لا نقول إنه لم يحصل أي اشتباه في تشخيص توافر المعايير في هذا أو ذاك، إن كان قد حصل ذلك فهو أمر ليس مستغرباً من حيث أنه محتمل الوقوع، فعندما تكون ثمة معايير وملاكات موجودة في نظام ما فمن الممكن حصول الاشتباه في حالة أو اثنتين أو عشر حالات، فيُظن توافر الملاكات في امرئ لا توجد فيه، ولكن هذا ليس هو المهم، وإنما المهم هو أن الاتجاه العام للمجتمع يسير نحو مجيء الأشخاص إلى سدة الحكم طبقاً للمعايير والمقاييس، وأن لا تناط المسؤوليات على أساس القربات والمحسوبيات والصدقات والفئويات وهذه هي المعجزة الكبرى التي حققتها ثورتنا.

وبالطبع، ففي بداية انتصار الثورة، لم تكن المفاهيم الإسلامية قد تعمقت في النفوس بعد ولم تك قيمة الإيمان بالثورة والتقوى الثورية قد تجسدت بجلاء واندرجت في عداد القيم والمقاييس المتخذة في التقييم، وإنما كانت ما تزال المعايير السابقة - المبنية على المظاهر الخداعة والألقاب المشهورة والأسماء المعروفة - هي المسيطرة على الأذهان، ولذلك تمكن بعض الأشخاص من استغلال الفرصة استغلالاً سيئاً، واستطاعوا الاندساس في المناصب والمسؤوليات والمؤسسات التنفيذية المختلفة، فشكّلوا في الحقيقة الطابور الخامس المندس في ثنايا هذا النظام.

بيد أنه كلما مضت فترة من الزمن أخذت تُضمّن سلامة النظام وصفاءه من هذه النفايات، وطفق الطابور الخامس ينكشف ويهرب أفرادُه أو يُطردون ويحل بدلاً منهم الأشخاص المخلصون، وهذه من مستلزمات سلامة النظام، وينبغي أن تكون هذه الخصلة وهذا الاتجاه هما السائدان في نظام الجمهورية الإسلامية على الدوام.

فالشيء الذي يمكنه صيانة المجتمع والبلد وحفظهما هو الاهتمام بهذا الاتجاه والتركيز على هذا الموضوع، والأمر الذي يمكنه الحيلولة دون إطلاق العنان للأهواء النفسية هو الدقة في هذه القضية،

قضية إناطة المسؤوليات الاجتماعية بعهدة الأشخاص الذين تتوفر فيهم المعايير والكفاءات بكل معنى الكلمة.

وأود هنا أن أشير إشارة عابرة إلى إحدى أهم الجوانب في حياة الإمام الخميني، وسأمر على ذكرها مرور الكرام، فقد كان سماحته يرفض رفضاً قاطعاً أن يكون الانتساب إليه ذا أثر تسنّم المسؤوليات والوصول إلى المناصب الاجتماعية الرسمية، على الرغم من أن المحيطين به والمنتسبين إليه يتوفر فيما بينهم الكثير من الأشخاص الكفوئين المؤهلين لاشغال تلك المسؤوليات ولكن - وفي الوقت نفسه - لم يحصل أي من المرتبطين بالإمام عائلياً أو عملياً - من خلال العمل في مكتبه مثلاً - على إذن من الإمام للتصدي لاشغال المناصب والمسؤوليات والتقدم للترشيح لها، وكان ذلك عملاً رمزياً من قبل سماحة الإمام. فقد أراد الإمام عبر ذلك أن يعلمنا بأن الارتباط أو الانتساب إلى الشخصية الأولى في النظام وإلى قائد الشعب المحبوب الذي يترقب الناس أي إشارة منه كي يسارعوا لتنفيذها، لا يُعدّ كافياً في حد ذاته أن يجعل من يتمتع به مستوجباً لاختيار الآخرين له كي يشغل منصباً معيناً أو يتسلم مسؤولية ما. وهذا - من وجهة نظرنا - أحد المصاديق الأساسية للتقوى على الصعيد الاجتماعي. وثمة نماذج كثيرة على هذا الأمر في حياة الإمام لا يتسع المجال لذكرها (١).

خامساً: التكبر والاستعلاء

قال الله تعالى ﴿.. كذلك يُضل الله من هو مسرف مرتاب * الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم كبر مقتاً عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار﴾ (المؤمن: ٣٧) - (٣٨).

ثمة صفة توجد لدى جميع الحكام الطواغيت على مر التاريخ، وفي تاريخنا المعاصر، وهي التكبر والاستعلاء والاستكبار. وفي الواقع أن كل هؤلاء مبتلون بهذا المرض، مرض الغرور والغطرسة وتفضيل الذات على الآخرين. وهذه الصفة ذاتها هي التي جعلت الحكام الطواغيت يمتنعون عن سماع ما يقوله أبناء الشعب، وهذا ما قرأناه في صفحات التاريخ ولاحظنا كيف أن الطواغيت صمّوا آذانهم عن استماع أقوال الأنبياء فلم تنفذ كلماتهم إلى مسامع أولئك الحكام.

الغرور والغطرسة في الحاكم الطاغوتي

إن الغرور الذي يظهر في سلوك الحاكم الطاغوتي إثر تفضيله ذاته على غيره واعتقاده بتضخمها، يؤدي إلى تحوّل هذا الحاكم إلى حيوان وحشي مفترس، رويداً رويداً، فلا كلمة حق تنفذ إلى شغاف قلبه، ولا آهة حرّى تبحث عن الرحمة والشفقة، تجد مكاناً لها في فؤاده المتحجر، فيخفق لها ولو قليلاً، ولا يتأمل - ولو للحظة - في الوضع الذي أوجده لنفسه ولمجتمعه، يتبعها تفكير في تغييره وتبديله إلى وضع أحسن، بل إن حجاباً عجيباً وستاراً كثيفاً يلف قلبه جرّاء الغرور والتكبر، ويشكل حاجزاً سميكاً بينه وبين الناس ويحول دون سماع أقوالهم الحقّة.

وثمة نقطة ظريفة في القرآن الكريم وردت في قصة سليمان (ع)، وهي أنه قد علم أن هناك بلداً تحكمه امرأة اسمها "بلقيس"، سكانه كفار، وقد قرر سليمان استدعاء هذه المرأة للمثول بين يديه، استعمل الصرامة والحزم في الموقف تجاه حاكمة ذلك البلد. ولم تك غاية سليمان هي أن يحقق فتحاً عسكرياً، بل كان يستهدف إدخال الإيمان بالله في قلب تلك الحاكمة الطاغوتية غير المؤمنة، ولذلك فإن أحد الأساليب التي اتّبعها في ذلك كسر غرور الحكم والسلطة في قلب تلك الحاكمة.

وكانت الخطوة الأولى في هذا السبيل، مجيء "آصف بن برخيا" بعرض بلقيس بطريق إعجازية تخرج عن قدرة الإنسان العادي.

ثم أن بلقيس لما أحضرت أدخلت إلى قاعة أرضيتها من الزجاج والبّور، فظنت - وهي تدخل بلاط سليمان - البّور ماءً ورفعت رداءها عن ساقها كي تعبر الماء، فلما وطأت قدمها أرضية الصّالة علمت أنها ليست ماءً وإنما هي من الزجاج الشّفاف، فأدركت قدرة سليمان الإلهية وعرفت حقارتها وغفلتها وانكسر غرورها.

يقول القرآن الكريم ﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا قَالُ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (النم: ٤٤).

فما دام هذا الغرور مسيطراً على قلوب الحكام ومستولياً على قلوب الطواغيت فليس من الممكن أن يدخلها الإيمان بالله. فهذا فرعون - هو الآخر - قال في اللحظات الأخيرة من عمره ﴿قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ (يونس: ٩٠).

وقد صدق فيما قاله لأنه كان إيماناً منطلقاً من الإحساس بالمسكنة والخضوع والعجز، فهو إذ ذاك لم يكن يريد أن يخدع أحداً، وعلى الرغم من ذلك فمثل هذا الإيمان في النفس الأخير، وبعد كل تلك الجرائم والموبقات والكبائر التي ارتكبتها طيلة حكم، لم يكن كافياً لإنقاذه ونجاته.

التكبر حجاب يحول دون فهم الأمور

إن الغرور الذي تطفح به قلوب الحكام المستبدين والمتغترسين من شأنه أن يشكل حائلاً يمنعهم عن سماع صيحات الشعوب واستغاثاتها، وهذا ما نراه قائماً في الوقت الحاضر، إذ أي إنسان يحمل في صدره قلباً إنسانياً نابضاً، يمكنه أن يتغافل عن الوضع المخزي لأصحاب المليارات في هذا العصر، ومردّ هذا الوضع يعود إلى أصحاب السلطة والمتسلطين على المقدرات والقوى العالمية المستكبرة.

هذا الوضع يدركه جيداً أي امرئ عاقل، لكن أصحاب القدرة والهيمنة لا يدركون ذلك ولا يفهمونه، طبعاً ليس من الناحية العلمية والفكرية بل من الناحية الإنسانية والقلبية. إنهم لا يدركون أن سبب شقاء الشعوب - الكبرى والصغرى - وتعاستها ومغزى معاناتها هم أنفسهم، والسياسات التي يطبقونها هم وعملاؤهم المأجورون.

إن الحجاب الذي يحول بينهم وبين فهم هذه الحقيقة هو التكبر نفسه، ونحن نرى أن الغرور أحد أهم ملامح الحاكم الطاغوتي وصفاته الملازمة له؛ فالحاكم الإلهي عديم الغرور، وهذا النمط من الحكام يصفهم أمير المؤمنين فيقول: "ووضعوا أجنحتهم للمؤمنين وكانوا أقواماً مستضعفين".

ويخاطب الله - عز وجل - نبيه (ص) في القرآن فيقول ﴿واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين﴾ (الشعراء: ٢١٥).

ألا يعلم النبي (ص) أن المؤمنين يجهلون كثيراً من الأمور ويعرفها هو حق المعرفة؟ هل الرسول لا يعرف منزلة علمه وتقواه؟ كل ما نعرفه وجميع ما نعتقده بشأن النبي ومنزلته فإن النبي يعرفه ومطلع عليه أكثر منا وأدق، وهو واقف على ما يملكه من المواهب الإلهية ومحيط بالمنح الربانية له، ويعلم حقاً أنها لا توجد عند كثير من الناس - إذ لم نقل إنها غير متوفرة عند الناس أجمعين - ومع كل ذلك يقول له الباري سبحانه وتعالى ﴿واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين﴾ (الشعراء: ٢١٥).

وهكذا هو الحاكم الإسلامي الذي يشع في قلبه نور الإيمان بالله. وقد علّمنا إمام الأمة هذا الأمر بشكل عملي، فهو يقول لنا: "لئن تعتبروني خادماً وتسمّوني بذلك أحب إليّ من أن تعدّوني قائداً لكم وتخطّبوني بذلك". وهو يجسد ذلك عملياً في سلوكه مع الناس.

وهذه الحالة من التواضع الإلهي الذي يُلاحظ على سيماء الأنبياء والحكام الإسلاميين القليلين على مر التاريخ تعتبر أحد مفاتيح إنقاذ الناس ونجاة الشعوب. ولو تمكن الحكام الحاليون في العالم - على اختلاف أديانهم وأفكارهم ومناهجهم - من التمتع بهذه الميزة لوحدها فإن كل المصائب ستزول وكل المشكلات ستُحل. إنهم لو جعلوا أنفسهم أناساً متواضعين، ولم يظنوا أنهم أكبر من باقي الناس وأسمى منهم فستُحل المعضلات، ولو اعتبروا أنفسهم بمستوى بقية أفراد الشعوب لما اعتقدوا أن لهم حقاً أكبر من حق غيرهم، ولو اعتبروا أنفسهم بمستوى سائر الناس لما انتظروا من الناس التملّق لهم وطربوا لسماع ثنائهم وإطرائهم، ولو اعتبروا أنفسهم نظراء لباقي الناس لسمعوا قولهم وانصتوا لكلامهم ولم يضيقوا ذرعاً بانتقاداتهم.

إنهم لو سمعوا اعتراضات الناس وانتقاداتهم فستُحل الكثير من المشكلات ولو أعطوا للناس حقوقهم واعتبروهم أولياء نعمتهم وأولوا حق عليهم، ولم يعتبروا أنفسهم هم أولياء نعمة الناس وذوي الحق على الناس، فإن الكثير من أنماط الفساد سوف تتلاشى وتنعدم. وربما أثر ذلك في بعض ذوي القلوب المحتوية على شيء من العدل والانصاف، بحيث أنهم لو نظروا بهذه الرؤية إلى أنفسهم لارْعَوْا عن غيهم وسلّموا إلى غيرهم أمانة الحكومة وذهبوا هم إلى حال سبيلهم.

إننا نرى في بعض البلدان الثرية أنه على الرغم من أن أموال تلك البلدان وثرواتها ليست ملكاً للحكام المتسلطين عليها ولا للأجانب المتنفذين في أجهزتها ولا للفاتحين المتحكمين بمقدراتها، وإنما هي ملك للشعوب، وعلى سبيل التسامح في القول ربما قيل إنهم شركاء للشعب في هذه الثروات، ولكن على الرغم من ذلك نجد أن هذه الثروات مسخرة للحكام ليس من أجل أن ينفقوها على الشعب ولا لكي ينقذوا تلك البلدان من التبعية والارتباط والعوز، ولا بهدف إنقاذ المجتمع وتحسين أوضاع المستضعفين وإصلاح الأمور، بل بهدف ملء أرصدة الحكام الشخصية في المصارف الأجنبية الكبرى في العالم، ولا همّ لهم سوى تكديس الثروات الطائلة والأموال الضخمة.

رأي الإسلام بشأن الحكومة

إن ثمة سؤالاً تطرحه الشعوب وتنطق به القلوب وتهتف به الضمائر الحرة في العالم وتلاحق به كل الحكام الغاشمين والطواغيت المتسلطين، لكنه لا يلقي له جواباً يذكر، وهو: كيف يحق لكم أن تعتبروا أموال الناس أموالاً شخصية لكم؟ ولماذا تسخرون الحكومة كوسيلة من أجل تحقيق السعادة والرخاء لكم وحدكم؟

إن ممارسة الحكومة حق يعود للناس وتفويضه للأشخاص لا يُتاح إلا من خلال منحهم هذا الحق لهذا أو ذاك، والغرض من تفويضهم هذا الحق العائد لهم لحاكم ما، هو أن يستخدمه كوسيلة في خدمتهم، وهذا هو رأي الإسلام.

ولقد رأينا النموذج الأعلى لهذا الأمر متجسداً في حياة الرسول الأكرم (ص)، وعرفنا كيف كان تواضعه في قيامه وقعوده، وفي مأكله ومركبه، وفي معاشرته لسائر الناس وفي جميع الخصائص والصفات الأخلاقية السامية التي كان يتمتع بها، وهذا كله إنما مرده إلى هذه الحقيقة.

إن النبي الأعظم (ص) يريد أن يعلم هذا الدرس للأجيال على مر التاريخ كي يعلم مسلمو العالم ما هو نمط الحكومة التي يسعون لإقامتها، ولكي يدرك أتباع الرسول ما هو واجبه الملقى على عاتقهم. وأود هنا أن أنقل عبارات قالها أمير المؤمنين في إحدى خطبه الفريدة، وهي تنطوي على إيضاح حق الوالي وحق الرعية، جاء فيها: "وإن من أسخف حالات الولاة عند صالح الناس، أن يُظن بهم حب الفخر، ويوضع أمرهم على الكبر، وقد كرهت أن يكون جال في ظنكم أنني أحب الإطراء واستماع الثناء، ولست - بحمد الله - كذلك، ولو كنت أحب أن يقال ذلك لتركته انحطاطاً لله سبحانه عن تناول ما هو حق به من العظمة والكبرياء.

وربما استحلى الناس الثناء بعد البلاء، فلا تُثنوا عليّ بجميل ثناء لإخراجي نفسي إلى الله سبحانه وإليكم من التقية في حقوق لم أفرغ من أدائها وفرائض لا بد من إمضاها.

فلا تكلموني بما تكلم به الجبابرة، ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادرة، ولا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استثقلاً في حق قيل لي، ولا التماس إعظام لنفسي، فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه.

فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل... فإنما أنا واثم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره".

هذه هي حكومة الإسلام، وهذه هي مشاعر الحاكم في الإسلام، ولذلك أصبحنا نرى منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران حتى الآن أن مسؤولي الدولة كانوا - وما يزالون - على أهبة الاستعداد لاستماع أقوال الناس وإعطاء أهمية وقيمة كبيرة للشعب والاعتناء برأيه. ويوماً بعد آخر يزداد اهتمام مسؤولي الدولة بهذا الشأن.

وإن رأينا أن بعضاً من المسؤولين لا يعيرون اهتماماً ولا يلقون بالاً لآراء الناس وطموحاتهم فإن البلد قد تضرر نتيجة لذلك. وللأسف فإن شريحة من الأفراد وصلت إلى بعض درجات سلّم المسؤولية في أجهزة الدولة بعد انتصار الثورة، بعد أن دسّوا أنفسهم في صفوف الثوار وتحت غطاء ثوري، بيد أنهم لم يكونوا يملكون أي إيمان حقيقي بالشعب ولا يحملون أي اعتقاد برؤى الناس وفهمهم ووعيمهم، وفي الحقيقة أنهم لم يؤمنوا بالحديث النبوي الشريف: "يد الله مع الجماعة".

فأينما كان الحشد البشري المسلم والتجمع البشري المؤمن فإن يد الله ترعاهم وتحيطهم، فهناك بالذات يمكن فهم القضايا الحقة أفضل من أي مكان آخر، وهناك أيضاً توجد أفضل الإمكانيات وأروع الطاقات وأسمى القدرات، وهذا ينطبق بالطبع على الحشد البشري العاشر بالإيمان الملفع بالتقوى، فأكثرية الناس إذ ذاك هي التي تحمل خيرة الأفكار وأكثر الرؤى سداداً، وللأسف إن كانت حفنة من المسؤولين - في أعقاب انتصار الثورة - يرون أن لديهم أرقى العقول المفكرة في هذا العالم وكتاباتهم أفضل ما كتب على وجه المعمورة لسنين طويلة بل لقرون متتالية.

وقد دفعوا طبعاً ضريبة تلك النظرة الاستعلائية والرؤية الفوقية وعاد مكرهم إلى نحورهم بعد هنيهة من الزمن، إلا أنه من المؤسف أن البلاد وقد تضررت مصالحها إبان الفترة التي كانت فيها هذه الأفكار مستولية على عقل مسؤول من مسؤولي الدولة، وبحمد الله فقد ولى هارباً مدحوراً واقتلع من أجهزة الدولة وألقي جانباً - من قبل الشعب - كما يقتلع الضرس الفاسد ويرمى بعيداً¹⁶.

التكبر أصل كل أنماط الفساد

ينبغي لنا القول - فيما يخص صفة التكبر والاستعلاء التي تحدث عنها القرآن مراراً وشخص وجودها في الحكام الطاغوتيين - أنه لو استطاع الحكام الطواغيت أن يبعدوا عنهم هذه الصفة الرذيلة لتسنى

¹⁶ من خطبة لسماعته في صلاة الجمعة بجامعة طهران في ١٣٦٣/٢/٢٣ هـ ش (١٩٨٤/٥/١٣).

وسهل عليهم التخلص من باقي الرذائل والقبائح والمساوئ الأخلاقية المتجسدة فيهم؛ وقد أسلفنا القول فيما مضى إن القرآن الكريم يرى أن الحل الأنجح لهذا المرض العضال هو كسر الغرور والغطرسة واجتثاث جذور التكبر والغطرسة والإعجاب بالنفس.

وثمة نقطتان أود هنا التطرق إليهما، وهما:

الأولى: على الرغم من أن صفة الاختيال والتبختر والغطرسة تعد أكثر خطراً عندما تتجسد لدى الزعماء والمسؤولين والممسكين بمقاليذ الأمور، إلا أنها حتى لدى الناس العاديين ممن ليسوا من ذوي المناسب الاجتماعية ولا من أصحاب السلطات الحكومية تعتبر ذات آثار سلبية من شأنها أن تخلق للمجتمع العديد من المشكلات والمعضلات.

الثانية: لَنَرَمَا هي بوادٍ هذه الصفة الرديئة وعلائمها في الحاكم الطاغوتي، فلطالما رفع بعض الحكام عقيرتهم وتلفحوا بمسوح التواضع وتأيد الشعب، وكثيراً ما تظاهر بعضهم بالترابية والبساطة في العيش، إلا أن صفة الغرور والاستعلاء متجسدة فيهم بشكل عميق وراسخ.

وللتوسع أكثر في هاتين النقطتين أقول:

فيما يخص النقطة الأولى، نرى أن الأخطار التي تنطوي عليها هذه الصفة الرذيلة (التكبر) عديدة، والسلبيات التي يمكن أن تتمخض عنها جمّة وكثيرة، سواء تجسدت في سلوك الحكام الزعماء والقادة أم لدى عامة أفراد الشعب، وبالجملّة إنها أمّ المفاسد وأصلها.

فالذي يحمل الناس على عدم مراعاة الأخلاق الإنسانية فيما بينهم هو تكبرهم.

ولولا وجود الغرور والأنانية لتيسر الإنفاق والتضحية من أجل الآخرين.

ولولا وجود الإعجاب بالنفس وحب الذات وتفضيلها على الآخرين لقل الحرص والطمع.

ولولا إحساس المرء بأحقّيته على أخيه الإنسان وأرجحيته في مجال التنعم بالنعمة الإلهية، ولولا

رسوخ هذا الإحساس والشعور في فؤاد الإنسان وضميره لما شهدنا حالات التنازع وأنماط التناحر

وصور التنافس وأساليب التشويه والتسقيط الشائعة بين الناس ضد بعضهم بعضاً.

وبالجملّة، لو لم يرَ المرء نفسه أحقّ وأفضل من بقية أفراد المجتمع، لما كان للمعارك والمناوشات

وجود.

وفي الحقيقة أن المرء حينما يتشبه - في ميدان حياته المادية - بالحيوانات المفترسة وحينما يتصرف

تصرف الذئب الكاسر الذي يرغب في التمتع بمفرده والتنعم بما لذ وطاب لوحده حتى لو أدى ذلك

إلى هلاك الآخرين وفنائهم، فإن الأمر يؤدي - حينذاك - إلى وقوع حالات التناحر والتنازع، وظهور الانقسامات والتنافر والتعرض لجميع الصفات التي تعكس الجانب السلبي الرديء من الإنسان والتي تحكي رذالة بعض الأفراد في المجتمع وحقارتهم. ولو أمكن تطهير الإنسان من هذه الرذيلة - وهي غير قابلة للمحو التام طبعاً - فإن الكثير من مشكلات الحياة البشرية ستُحل وتختفي، ولذلك نقرأ في القرآن الكريم الآية الكريمة ﴿وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الحشر: ٩).

الشح الإنساني هنا صفة رذيلة تعني البخل والحرص، وهي إحدى مظاهر أنانية الشخص، وفي كثير من المواطن التي يطرح فيها القرآن الكريم صفة التكبر يجد المرء أن هذه الصفة تمنع الإنسان حتى عن بلوغ الإيمان يقول الباري عز وجل ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغِيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ (الأعراف: ١٤٦).

ومن الطبيعي أن الرشاد والهداية لا يمكن تحقيقها في المجتمع إلا عبر التعايش والتآلف بين أفراد البشر، وإلا من خلال علاقة الأخوة بين الناس.

التكبر هو سبب تنكّب سبيل الرشاد

ولذلك فإن الشخص الذي يرى نفسه أسمى وأعلى من الآخرين وأفضل من عامة الناس، إذا أراد أن يحيا في المجتمع حياة مقرونة بالرشاد والهداية فإنه مضطر لصرف النظر عن غروره وتكبره، ولأنه لا يستطيع ذلك فإنه يرفض سلوك جاد الصواب، ويسلك سبيل الرشاد. وبناءً على ذلك فإن تاريخ الأنبياء طافح بمكافحة طواغيت عصرهم ومناوأتهم، لأنهم - كما يقول الباري عز وجل ﴿وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصْرَوْا وَاسْتَكْبَرُوا وَاسْتَكْبَرُوا﴾ (نوح: ٧).

وهو ما نقرأه في قصة نوح (ع) الذي قال لله عز وجل ﴿وَإِنِّي كَلِمَا دَعَوْتَهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ...﴾ (نوح: ٧).

وهذا الأمر تكرر مع جميع الأنبياء والمرسلين، وآخرهم نبينا محمد (ص) الذي يقول الله سبحانه عن دعوته (ص) للمنافقين كي يؤمنوا ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّاْ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ (المنافقون: ٥).

لماذا لا يعتني المنافقون بهذه البشري التي تقدّم لهم، بشرى استغفار رسول الله لهم؟ ولماذا لا يعاؤون بهذه الابتسامة من النبي الذي وجهوا له كل تلك الإساءات ومع ذلك فتح لهم ذراعيه كي يؤمنوا ويستغفر لهم الله فرفضوه؟

إنه التكبر والإعجاب بالنفس وحب الذات، يمنعهم من اللجوء إلى كنف الإسلام والتمتع بعطف رسوله الكريم وهدايته، لأنهم يرون أنفسهم أسمى منه وأرقى... هذه هي الرؤية القرآنية للتكبر والغرور. وطبعاً فإن هناك كثيراً من الآيات والروايات الواردة في باب ذم الغرور والتكبر ويمكن الحديث عنها وحولها طويلاً، ولا يتسع لها المقام، إذ لست أطرح هنا بحثاً أخلاقياً، وإنما هدفي من هذه الدراسة شيء آخر، بيد أنني أود أن أثبت هنا حقيقة أخرى هي أن علينا أن لا نظن أننا في غنى عن أن ننصح بالتزام التواضع، وإنما في الحقيقة أن المجتمع إذا لم يسُد فيه التواضع والمحبة بين الأفراد تجاه بعضهم بعضاً فرأى كل واحد منهم نفسه أرقى وأعلى من الآخرين، وأهمل الناس هذه الموهبة الإلهية واللفظ الإلهي فإن الكثير من مشكلاتهم لا يمكن أن تُحل، وسوف تترسخ أنماط التفرقة والتنافر والتشردم وتسود حالات العداء والبغضاء والشحناء ومعظمها منشؤها التكبر والغطرسة.

فلا يظن أحد أن كل كره يكّنه شخص تجاه آخر - أو أشخاص آخري - مبني على أدلة فكرية ومستند إلى أسباب حقيقية وموضوعية فمغزى الكثير من الخلافات والنزاعات، والبغضاء والشحناء، والعناد والتشردم، يعود إلى التكبر وإهمال الآخرين وتحقيرهم بل واعتبارهم من غير البشر، وتفضيل الذات عليهم والإعجاب بالنفس وإعطائها الأولوية على غيرها، وقد شهدنا كل هذه الحالات منذ بدء انتصار الثورة الإسلامية وحتى اليوم، وذقنا مرارة ذلك - طويلاً - لدى بعض الأشخاص من خلال بعض مواقفهم السيئة.

واعتقد أن مشكلة الفئات المعادية للثورة، هذه المشكلة التي شهدناها مجتمعنا الإسلامي الثوري إبان انتصار الثورة الإسلامية، كانت مشكلة أخلاقية لا فكرية أو عملية وليست مشكلة مبدئية وأصولية. إن العامل الأساس الذي ساعد على استفحال مشكلة الفئات المعادية للثورة، وفسح المجال للأيدي الأجنبية الخبيثة كان هو العامل الأخلاقي، وأهم ما يتمثل فيه هو صفة الغرور والتكبر والإحساس باستحقاق حصة أكبر من الآخرين والظن بعدم استحقاق الآخرين لأي حق، وهذا ما ابتلي به معظم الذين وقفوا بوجه عجلة الثورة وقاوموها.

لقد كانت هناك شذمة من الأشخاص الذين اقتصر نشاطهم قبل انتصار الثورة الإسلامية على ميدان النضال السياسي، وحتى في هذا الميدان لم يكن خطر نضالهم ضد الشاه كبيراً ولم يكن كفاحهم كفاح المستميت، ولم يكن نضالهم قوياً ومبدئياً وشعبياً، بل مارسوا عملاً سياسياً هامشياً لا خطر من ورائه وذلك في إطار ما يسمى بفئة "المثقفين المتنورين" حسب الاصطلاح السائد في صفوف مجتمعنا، وهم من فئة "المثقفين" بالمعنى الاصطلاحي الذي ننتقده أحياناً، وليس المقصود به الجامعيين والخريجين بالاصطلاح الحديث، وليس المقصود بكونهم من المثقفين أنهم كانوا من الشريحة المثقفة الواعية ذات الرصيد الجيد من المعلومات الاجتماعية والسياسية.

وبالطبع فإن الشريحة المثقفة الواعية - الملتزمة - هي الأولى باستحقاق صفة "المثقفين" ونحن نكنّ لهم كل الاحترام والتقدير، والمقصود من بعض العبارات النقدية التي صدرت مراراً من ألسنة مسؤولي الجمهورية الإسلامية لنتنقد "فئة المتنورين" هو النقد الموجة إلى حفنة محدودة من الأشخاص التي أخذت لنفسها - إبان عهد النضال الشعبي - صفة "المتنورين" فانسلخوا من ميادين الجهاد والنضال الشعبي المرير ولم يختلطوا بصفوف الناس بتاتاً، فلا الناس يفهمون ما يقولونه ولا هم يفهمون ما يقوله الناس.

وكانت تنطلق منهم إشارة أو عبارة أو كلمة كناية في قصيدة شعرية أو قطعة نثرية تُشم منها رائحة معارضة مؤسسات النظام، أي أن معارضتهم لأجهزة النظام كانت تنطلق إشارة عليها بشكل عابر من قلمهم أو لسانهم، ولم يكن من العسير على النظام فهم ذلك بل كان يدركه جيداً لكنه يرى أنه لا يشكل خطراً عليه ولا يوجه ضرراً إليه، ولا يعبئ الشعب ضده، ولذلك فلم تكن أجهزة النظام تبدي حساسية تذكر تجاه هذه الأمور، بل تحملها وتمر عليها مرور الكرام، وغالباً ما كانوا يداهنون النظام في الأمور الحساسة، وبعد انتصار الثورة الإسلامية كانت هذه الفئة تظن أنها بمنزلة "الولي" أو "القيم" على الثورة، بل وكان أفرادها يصرّحون بذلك على ألسنتهم وفي كتاباتهم ومواقفهم.

وقبل انتصار الثورة وإبان اصطباغ الشوارع والساحات العامة بدماء الشهداء من أبناء الشعب، كان أعظم إنجاز يقومون به آنذاك هو أن يتجمعوا في زاوية ما ويعقدوا لهم ندوة وجلسة أو أمسية شعرية يلقي فيها بعض أفرادهم كلماتهم وخطاباتهم ثم ينفضوا ويعودوا إلى قواعدهم سالمين، ولم يُصَب أنف أحدهم بالرعاف، ولو مرة خلال "كفاحهم" ضد الشاه! وعندما أيقنوا أن الثورة ليست في خطهم ولا تسير في نهجهم وأن صفوف الثوار تلفظهم وأن قادة الثورة أشخاص يعرف الناس أخلاقهم

وإيمانهم وتضحياتهم وأن الدين هو العمود الفقري للثورة وأن الحافز الديني والإيمان هما عمادها، انسحبوا فجأة ونأوا بعيداً عن مجريات الثورة وانتحوا جانباً في بروجهم العاجية، بل إن معظمهم انخرط في سلك أعداء الثورة.

مصدق الاعتناء بالناس: حبههم والتودد لهم

أما الذين لم يجرأوا على ذلك ولم يتجاسروا على تحدي الرأي العام والتيار الشعبي الجارف فإنهم - وخشية من ذهاب آخر قطرة من ماء وجوههم بين القلة القليلة من الناس الذين يعرفونهم - لم يتجاهروا بإبداء آرائهم، بل امتنعوا عن دعم الجمهورية الإسلامية ودعم مسيرة الشعب والثورة، ولم يخطوا ولو خطوة واحدة في خدمة الشعب. وهؤلاء يشكلون جبهة عريضة وواسعة، ول بعضهم دوافع سياسية فيما لبعضهم الآخر دوافع ثقافية، وبعضهم كان متميلاً إلى فئات وتنظيمات سياسية، وعلى أية حال فإن هذا التيار وقف في مواجهة إرادة الشعب وعلى الضد من مسيرة الثورة والجمهورية الإسلامية، ولكن حافزهم الأكبر ودافعهم الأقوى إنما هو التكبر والاختيال والغرور، ولم يكونوا يعتبرون الناس من البشر. وهؤلاء لم يكونوا يعبرون اهتماماً ويظهرون احتراماً لقيادة الجمهورية الإسلامية ومسؤوليها الذين يملكون مكانة خاصة في قلوب الناس ويحظون بثقة الشعب ويتمتعون بتأييده واحترامه، ويكنّ لهم الشعب كل إجلال وإكبار.

وطالما رفضوا أن يكون لعلماء الدين أي دور يذكر في الثورة أو الجمهورية الإسلامية ولم يكونوا على استعداد لتقبل ذلك إطلاقاً، وكانوا يخالون أن كل تلك التضحيات والقرايين التي بُذلت أيام الجهاد الثوري إنما كان الهدف منها أن يصل حفنة من الأشخاص من ذوي الألقاب الرنانة والعناوين الفخمة ويحكموا الناس ويتسلموا مقاليد الأمور، وهذا ما كان يشغل أذهان قيادات الفئات المعادية للثورة. ولذلك رأينا منذ أوائل أيام انتصار الثورة الإسلامية في إيران وإلى الفترة التي انتهت فيها عائلة أعداء الثورة وفتنة محاربيها الداخليين من المنافقين و"الليبراليين" والقوميين والمغرمين بالغرب والشرق، بفضل جهود الشعب وجهاده في ساحات الكفاح والنضال، واستقرت - والله الحمد - أوضاع البلاد وترسخت أقدام حزب الله في أجهزة الدولة وقامت الحكومة السائرة في خطى الإمام، رأينا أن معظم الذين كانوا يقاومون الجمهورية الإسلامية ويعارضونها ذوو الادعاءات الفارغة والانتفاخ الظاهري، الذين يعدّون

أنفسهم أعلى من كل الآخرين وينظرون لأنفسهم نظرة أسمى من نظرتهم إلى سائر الناس وهم - طبعاً - لا يكفون عن رفع عقيرتهم بالتحدث عن الناس والتظاهر بالدفاع عن الشعب والدعوة إلى الديمقراطية والحرية، ولكن الشيء الوحيد الذي لم يكونوا يفكرون به هو آراء الشعب وطموحاته وتجمعاته الجماهيرية.

ومن الأدلة على ذلك استنكافهم عن المشاركة في صلاة الجمعة لا بل وعدم مبالاتهم بها وعدم الانخراط في تظاهرات الشعب وعدم المشاركة في جبهات الدفاع المقدس التي يحتشد في خنادقها أبناء الشعب.

حسناً، من اللازم أن يكون لاحترام الشعب والاعتناء به مصداق معيّن، والمصداق الأتم لذلك هو حب هذا الشعب والتودد إليه على جميع الصعد.

لقد وجدنا أن الإمام الخميني - ومنذ اللحظة الأولى لاندلاع لهيب الثورة وحتى انتصارها - كان في جبهة الشعب، وإلى جانب الشعب، وفي أوساط الشعب وفي خدمته، ويضم صوته دائماً إلى صوت الشعب، وبقي هكذا دأبه حتى بعد انتصار الثورة، وظل ذلك مبدأ للنظام وأساساً من أسس الحكومة، فصار أصل كل موقف وقرار ومنطلق كل شيء في الثورة يستند إلى عامة الشعب وجماهير الأمة.

إن بروز هذه الصفة، صفة التكبر لدى الحكام، من شأنه أن ينعكس سلباً على الناس، وهذا ما له تأثيرات كثيرة على الناس، فكل واحد منهم حينما يرى نفسه أرقى من الآخرين وأفضل منهم فإن النتيجة هي أن الانسجام سوف يكون مفقوداً فيما بينهم، وتنعدم الرأفة والشفقة ووحدة القلوب، وتنتفي وحدة المجتمع وتماسكه. فكل شخص عندما يرى أن الآخرين يتمتعون بالترف والبذخ يشعر أنه مخدوع مستغفل مظلوم، وأن حقه قد سلب منه وأعطى للآخرين، فصار مغبوناً يحس بالإجحاف.

وإن هذه الحالة تؤدي إلى افتقاد حالة الصفاء والتماسك والمحبة والاحترام المتبادل والإيمان العام الذي ينبغي أن يسود بين أفراد المجتمع، كما أنها سوف تجعل المجتمع يفقد الأجواء المنفتحة الحرة، وتحل بدلاً منها ألسنة المتحدثين، سوف تشيع في المجتمع نماذج من أشباه الملوك والمعجيين بذواتهم المولعين بحب أنفسهم، وهذه الحالة هي إحدى أكبر المصائب وأخطر البلايا التي يصاب بها المجتمع.

كل الامتيازات لا قيمة لها مقارنة بالتقوى

ولهذا نرى أن الإسلام سعى لإلغاء جميع الامتيازات خلا الامتيازات المعنوية كالتقوى والعبودية لله، فهذه الامتيازات لا تحمل على الكبر والغرور بأي حال من الأحوال؛ فالشخص المتقي والعبد لله عندما يدرك أنه يمتلك امتيازاً بسبب تمتعه بهذه الخصلة فإنه لا يصاب بالعجب ولا يُبتلى بالغرور، لأنه لو أدى إلى العجب والغرور فإنه مناقض للتقوى، وبمجرد إصابته بهما فإنه يخرج عن إطارها، مما يفقده هذا الامتياز تلقائياً.

أجل، إن كل الامتيازات لا تساوي شيئاً يذكر ولا قيمة لها في مقابل التقوى، فلا امتياز النسب ولا امتياز المال ولا امتياز القوة ولا امتياز الجمال، بل ولا حتى امتياز حيازة العلوم غير المفيدة، كلها ليست ذات جدوى ولا أهمية لها؛ أما العلم المفيد فبلى، فهو يُعدّ في خدمة الناس، ولذلك يعتبر امتيازاً حقيقياً، أما العلوم غير النافعة فهي ليست امتيازاً قط.

من هذا المنطلق فإن الإسلام يسعى لحث الناس نحو تجسيد هذه الحالة من العبودية لله، عبر الانعتاق من أغلال النفس والتحرر من أهوائها ونبد الأنا والتخلص من عبادة الذات والأنانية، والاعتقاد بأن أفضل حالات المرء وأقربها إلى الله هي أثناء أدائه الصلاة لله.

فالمرء وهو ساجد يُعدّ في أسمى حالات الخضوع والخشوع لله والبعد عن حائل النفس وأهوائها، والترفع عن عبادة الذات والأنا، فهو واضع جبهته على الأرض ممرّغ لناعيته بها في مقابل عظمة الخالق العظيم عز وجل.

وإذا كانت انعكاسات التكبر بين الناس هي هذه - وهي بلا شك آثار سلبية وتنطوي على مشكلات فادحة - فإنها تتعاضد أكثر عند شيوع التكبر لدى مسؤولي البلدان والممسكين بمقاليذ أمورهم، فلا يقتصر الأمر حينذاك على ضياع الأخلاق وانتهاك المثل بل يؤدي ذلك - أيضاً - إلى انعدام العدالة في المجتمع.

فتكبر المسؤولين من شأنه أن يخلق التفرقة والتمييز، فالشخص الذي يعتبر نفسه حاكماً ومسؤولاً في المجتمع الإسلامي إذا اعتبر نفسه أرقى وأسمى من باقي الناس وأن له حقاً أكبر من حقوق الناس، وإذا كانت نظرته إلى الناس نظرة احتقار واستصغار فإن النتيجة هي أنه سيعتقد - من الناحية الفلسفية والمنطقية والمبدئية - أن له حقوقاً أكثر وأوفر من غيره، فحينما يستولي على شيء من ممتلكات الناس

وينهبه وينفق على مشتبهاته يشعر أن ذلك من حقه، ولا يحس أنه قد ظلم الناس، وعندما يصرف الأموال على مَنْ هم في خدمته يشعر أنه قد وضع الشيء في محله، ويرى نفسه أسمى من ذلك وأعلى. وهكذا نلاحظ أن هناك بلداناً غنية ذات ثروات عظيمة وذخائر كبرى ولكن شعوبها تعاني من فقر شديد، لأن تلك الثروات موضوعة تحت تصرف شريحة قليلة من الأشخاص، أما عامة الناس فإنهم يعانون الأمرين ومحرومون من أبسط الإمكانيات، فلماذا يحصل ذلك؟ لماذا ينفق حكام تلك البلدان وزعماءها الثروات والأموال ويصرونها على مشتبهاتهم مع أنهم ليسوا المالكين الحقيقيين لها؟

إننا نرى اليوم أن الذخائر الموجودة تحت سطح الأرض والثروات الضخمة والمواهب الإلهية السخية في الدول الغنية بالنفط تُصرف على حماية عروش حكامها وتيجانهم وهؤلاء الحكام ينفقون معظم ثروات بلدانهم على حماية حكمهم وإبقاء هيمنتهم وتسييل أعداء الشعوب على مقدرات تلك البلدان، ويطلقون أيدي القوى الكبرى لتلاعب كما تشاء - بثروات دولهم، وفي المقابل يستوردون من تلك القوى البضائع والسع، وفقاً لما يخططه خبراء تلك القوى وطبقاً لتوجيهاتهم، في سبيل إدامة حكمهم وإطالة فترة تسلطهم غير المشروع، بينما يعاني سكان تلك الدول من الجوع.

ودونكم الجزيرة العربية فانظروا سكانها القاطنين في أرجائها ومناطقها الملتهبة والنائية، وما الإمكانيات المتوفرة لهم وأية معاناة يتجرعونها بينما يملك بلدهم كل تلك الثروات الضخمة التي تُعدّ من الثروات الفريدة من نوعها في العالم.

وهكذا هي الأوضاع في معظم أنحاء العالم، فالثروات ألعبه في أيدي الحكام والمسؤولين المتسلطين على مقدرات الشعوب، وهم يتمتعون بها مثلما يشاؤون وكما يشتهون، لماذا؟ لأنهم يعتبرون أنفسهم أصحاب الحق وأنهم أولى من الناس وأرقى منهم وأجدر بها، وهذا هو التكبر بعينه وهو الاستعلاء ذاته.

وعندما يتجسد الاستعلاء والتكبر في حاكم بلد ما فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي حصول التمييز والفرقة في ذلك البلد. إذ يتحول هذا الحاكم المتكبر إلى محور ومركز لاستقطاب المتملقين وكل مَنْ يؤيده ويصفق له ويسبح بحمده ويحقق رغباته ومشتبهاته ويستحسن انحرافاته ويخضع لإرادته فيكون مرفهاً متمتعاً على حساب الناس.

أما مَنْ لا يسخر نفسه في خدمته - حتى لو لم يعارضه ويخالفه - وكل مَنْ لم يثن عليه ويمدحه فإن نصيبه هو الحرمان.

مثل هذا التمايز والتبعيض يحصل في المجتمعات بهذه الكيفية وهو ما نشهده في غالبية دول العالم، فإنكم لا تجدون في أيٍّ من دول العالم أن مسؤوليها يعدّون أنفسهم بمستوى الناس. بيد أن هذا الأمر أخذ يتجسد في الجمهورية الإسلامية بفضل الله، حتى وجدنا زعيم هذا الشعب وإمام هذه الأمة - الذي يفدي له الناس كل ما لديهم ويضحّون من أجله بالغالي والنفيس انطلاقاً من ثقتهم به ومحبتهم له - يبقى في انتظار حلول موعد حصته المقررة من المواد الغذائية بالكوبون (أي بطاقات التموين) شأنه في ذلك شأن بقية أفراد الشعب.

كما أنه عندما يحتاج إلى بعض الأدوات المنزلية يلزم نفسه بانتظار دوره ليحصل عليها باستحقاقه مثلما يحصل على حاجته أي مواطن آخر، بل ويحصل على حاجته بالنوع نفسه والمقدار الذي تخصصه الدولة للأشخاص العاديين. هذا ما تحقق في بلدنا بحمد الله بفضل القرآن الكريم والإسلام والحكومة الإسلامية وهو غير موجود في بقية أنحاء العالم.

وبحمد الله أن مثل هذا الوضع قد قام في بلدنا، وهذه أشعة من نور صدر الإسلام برقت في سماء بلدنا ونحن لا نريد أن ندّعي - طبعاً - أن وضع بلدنا صار مماثلاً لما كان عليه الوضع في عصر صدر الإسلام، ومثل ما كانت عليه حكومة أمير المؤمنين (ع) أو أننا بلغنا المستوى الذي بلغوه، بل إن أمير المؤمنين (ع) نفسه قال في رسالة وجهها إلى عثمان بن حنيف: "ألا وإن لكل مأموم إماماً يقتدي به ويستضيء بنور علمه، ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه ومن طعمه بقرصيه. ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك ولكن أعينوني بورع واجتهاد وعفة وسداد" (نهج البلاغة، الرسالة ٤٥، د. صبحي الصالح).

وسنسعى لتحقيق ما أراه منا أمير المؤمنين ونقرب أنفسنا منه - شاء الله - بيد أننا نقول: إن الجميع يرون أن مسؤولي بلدنا لم يعودوا متمتعين بالامتيازات المادية على بقية أفراد الشعب، وطفقوا لا يرون لأنفسهم حقوقاً أكبر من حقوق باقي الناس ولا يعتبرون أنفسهم أفضل من بقية المواطنين، ولا يستولون على الثروات العامة العائدة للشعب ولا يستحوذون على أموال البلاد دون أصحابها الحقيقيين.

إن كبار المسؤولين في البلاد - كرئيس الوزراء والوزراء وأمثالهم - طفقوا يعيشون حياة اعتيادية متوسطة المستوى، وإننا نرغب ونسعى لأن تكون حياتنا هكذا ونأمل أن ننجح في ذلك... ولكن مثل هذا الأمر ليس له وجود في بقية أنحاء العالم.

إننا لم نرَ أن هذه الحالة من الورع والحذر في إنفاق أموال الشعب سائدة إلى هذا الحد لدى مسؤولي باقي البلدان وحكوماتها وزعمائها الذين يملكون مفاتيح خزائن الثروات العامة في تلك الدول وهذا هو أحد آثار التكبر.

وثمة بلدان يتجسد فيها هذا التكبر لدى مسؤوليها بشكل يبدو وكأنه يعيد إلى الأذهان ما ترويه الأساطير والخرافات عن حياة بعض الزعماء نظير ما كان عليه وضع حكومة النظام الشاهنشاهي البائد في إيران، ولا زالت الكثير من دول العالم تُحكم بالأسلوب نفسه الذي شاهدناه في بلدنا إبان عهد حكم الشاه، وتحمل شعوب تلك البلدان ذلك ظانةً أنه من حق زعمائها، وهذا ظن خاطئ وأمر خطير وينبغي لكل الذين يحكمون الشعوب بهذه الطريقة أن يعلموا أنهم يمثلون الحكومات الطاغوتية، وأن أعظم ضرر يترتب على شيوع التكبر هو محو العدالة وزوالها.

وكما ذكرت سالفاً فإن أكبر ضرر يترتب على وجود الحاكم الطاغوتي هو توجيه ضربة للعدالة في الصميم، إذ يصبح هذا الحاكم محوراً وقطباً يلتف حوله الانتهازيون والنفعيون فيقعون نهياً واستحواذاً على النعم والثروات الموجودة لهم ولمن لف لفهم وتزلف لهم، ومصادق الحاكم الطاغوتي وبطانته ما ورد في قوله تعالى ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾ (القصص: ٤).

إنه مزق صفوف الشعب وجعله فئات وشراذم، وأفقده وحدته وانسجامه، ورفع بعضه فوق بعض، وفضل طائفة على الأخرى، وأغدق الثروات على شردمة من الملتفين حوله والمصفقين له، فيما طفق "يستضعف طائفة منهم" فأذاقهم غصص الفقر ومرارة الحرمان، وهذه أهم سمة من سمات ومعالم حكومة الحاكم الطاغوتي.

إن الواجب يحتم على الشعب والمسؤولين بدرجة سواء، أن يراعوا التواضع ويجسدوا البساطة، ويضعوا أجنتهم لبعضهم بعضاً، وهذا من أعظم الواجبات وهو أحد مبادئ التقوى.

فلنعقد العزم على أن لا نتكبر على الآخرين، ولنعيد النظر في القيم والمقاييس التي وضعناها لأنفسنا. فثمة من يعتبر العلم مقياساً له فيقول: إنني أعلم، ولذلك فإن منزلتي أعلى وأسمى من غيري، وعلى الناس أن يحترموني. وثمة من يرى أن النسب هو مقياسه فيقول: إنني ابن فلان ومن عشيرة كذا وأملك

هذه المزايا النسيية، إذاً فمن واجب الناس أن يحترموني!! وثمة مَنْ يرى أن المنصب هو المقياس والقيمة العليا فيقول: إنني أشغل الوظيفة الفلانية وأمتلك المنصب الكذائي وأقوم بأداء المسؤولية الاجتماعية الفلانية، فعلى الناس كافة أن يحترموني!!

وثمة مَنْ يظن أن تضحيته التي قدّمها أو جهاده الذي أداه يُعدّ امتيازاً له فيقول: لقد قمت في التاريخ الفلاني بالعمل الكذائي، أو أنفقت كذا مبلغ وقمت بكذا مبادرة، فعلى الناس أن يحترموني!! ويقول: لأن من عائلتي الشخص الفلاني - الذي كان فداً مستتبساً مضحياً شهيداً أو عيلاً - فمن واجب الناس أن يحترموني!!

هذه الامتيازات أو المقاييس الفردية التي يفترضها الإنسان لنفسه بعضها لا يُعدّ من القيم والمثل أبداً، بل بعضها ضد المثل والمقاييس، نظير الأعمال غير النافعة للناس والعلوم غير المجدية لهم، أو التي تُستعمل أحياناً بشكل ينافي مصالحهم، وهذه الأمور - فضلاً عن أنها ليست من القيم والمقاييس - تُعدّ مضادة للقيم والمثل، وبعضها إن كانت من القيم الرفيعة فإنها لا تُعدّ أثمناً وأرفع من قيمة التواضع للناس، وخصوصاً بالنسبة للمسؤولين التنفيذيين في البلاد وأولئك الممسكين بزمام أمور المجتمع.

إذ أن من أهم الخصائص التي ينبغي لهم التحلي بها هي تلك التي أشرت إليها سابقاً والتي تتجسد في الحاكم الإسلامي وفي الأنبياء، وعلى رأسها التواضع والتنازل أمام خلق الله وفي مقابل الشعب والخضوع لجماهير الأمة وضَعْفَة الناس الذين لا يُحسب لهم حساب في نظر المستكبرين، والأفضل أن يعتبر المسؤولون هؤلاء الأشخاص أفضل منهم وأسمى شأنًا، وهذا من واجب جميع المسؤولين في الدولة، سواء كانوا في المستويات العليا من المسؤولية أم كانوا في المراتب الدنيا من الوظائف الرسمية في البلد. وإذا اهتم كبار المسؤولين الحكوميين باكتساب هذه الخصلة الحميدة والتمسك بها فإنه من المتوقع والمأمول أن تشيع أيضاً بين صفوف الناس^{١٧}.

من انعكاسات التكبر وآثاره

من المشكلات الاجتماعية التي يؤدي إلى ظهورها في المجتمع تكبر المسؤولين ما نراه من هؤلاء المسؤولين المتكبرين يتصدّون بعنف لكل ما يقف بوجه أنانياتهم ونزعاتهم ولكل مَنْ يقاوم استكبارهم

¹⁷ من خطبة لسماعته في صلاة الجمعة بطهران في ١٩/٣/١٣٦٣ هـ ش (١٩٨٤/٦/٩).

ولو أدنى مقاومة أي أنه إذا أريد من القانون أن يحدّ من استكبار الحاكم المتكبر ويقلل من مسعاه المتواصل للتخليق إلى قمة رغباته الأنانية فإن هذا القانون سيُنتهك من قبل مثل هذا الحاكم.

وإذا كان حضور حشود الشعب وثباتها في الميدان يشكل عائقاً يحول دون تحقيق المطامع والغايات الأنانية والاستبدادية للحكام المتكبرين والمستكبرين فإنهم لن يترددوا في منع الشعب من تسجيل حضوره الفعال ولن يتأخروا في إخلاء الميدان منهم بيد من حديد. وإذا كانت القيم والمثل والمفاهيم السامية تشكل عقبة بوجه الحاكم المتكبر وتعيقه عن بلوغ غاياته المنحرفة فإنه سرعان ما يبادر إلى نفض هذه القيم وانتهاكها.

إنه البلاء المبرم والطامة الكبرى والمشكلة الخطيرة، التي لا يمكن التغاضي عنها أو الاكتفاء بالتفرج عليها دون إبداء أي رد فعل إزاءها، ولذلك فإننا - ومن هذا المنطلق ولهذه الأسباب بالذات - نركز البحث حولها.

إننا إذا لم نتحدث عن تكبر الحكام ولم نشخصه ولم نعرّفه للآخرين، وإذا لم نحُلّ دونه وابتلي به مجتمعنا - لا سمح الله - في المستقبل بحيث تُسيطر على مقاليد أمور البلاد حفنة من الحكام المتكبرين والمستكبرين، فليس باستطاعة أي شيء الحيلولة دونه بشكل اعتيادي وطبيعي، ولن يكون بالإمكان إيقاف هذا الداء المستفحل، داء الإعجاب بالذات والغرور والغطرسة، أو التصدي للمفاسد الناتجة عنه، لأنه حيثما وُجد الاستكبار فإنه يدمّر كيان القانون والقيم ومصالح المجتمع، ويمنع الناس من تسجيل دور فعال لهم، أو إبداء تدخل في الحكم أو نصيحة للحاكم، وهنا يتحول التكبر إلى نمط أشد هو الطغيان.

الطغيان ذروة التكبر

لقد سمعنا الكثير عن أحوال الطواغيت والطغاة على مر التاريخ، والقرآن الكريم مليء بشرح ووصف أساليب الطغاة وأحوالهم، وكان طغيانهم يتجسد عبر هذا المفهوم وهو "التمرد على القيم والمثل، ومكافحة الهدى ومناوأة الفضائل". لقد كانوا ينتهكون القيم الأصيلة ويغنون محوها تماماً وذلك بدافع من نزعة الاستعلاء والأنانية وحب الذات.

وهنا أود أن أشير إلى نقطة مهمة وهي أن حالة الاستكبار والطغيان تظهر لدى الإنسان متى رأى نفسه مستغنياً وفير النعمة، فحينذاك تقوى وتشد لديه هذه النزعة، فيقول الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَإِطْغَىٰ. أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ﴾ (العلق: ٨).

ماذا يعني ذلك؟!

إنه يعني أن المرء متى رأى نفسه مقتدرًا مستوعبًا للكثير من النعم الدنيوية مالكاً لها، مستغنياً عن الناس غير محتاج لمساعداتهم المادية والمعنوية، يستولي عليه الطغيان والتجبر. إن هذا الشعور ليس إلا شعور زائف كاذب، لماذا؟ لأنه ليس هناك أي إنسان يتجسد لديه معنى كلمة "الاستغناء" و"انعدام الحاجة للآخرين".

كل الناس محتاجون لبعضهم بعضاً، والناس فقراء، فقراء للطف الله وفقراء لمساعدة الطبيعة، ومحتاجون للمساعدة والتعاون مع الآخرين.

يبد أن ثمة أشخاص يشعرون أنهم مستغنون عن الناس على الرغم من هذا الفقر وهذه الحاجة. وإننا لم نجد مثل هذا الشعور المزيف متجسداً لدى بعض الحكام في العصور الماضية من التاريخ فحسب، بل ونجده الآن موجوداً في تاريخنا المعاصر على الصعيد العالمي.

وقد شاهدنا ذلك بأم أعيننا في تاريخنا المعاصر، وفي هذا البلد بالذات. فثمة أشخاص ترى الفقر المعنوي والنقص والاحتياج للآخرين يعلو هاماتهم إلا أنهم يشعرون بالاقتدار والعتوّ وهو اقتدار زائف يتبعه شعور زائف آخر بالاستغناء وانعدام الحاجة.

لقد رأينا بأم أعيننا أولئك الأشخاص الذين تسلموا المواقع وصار يشار إليهم بالبنان من خلال دعم الناس وتأييدهم، وبمجرد أن شعروا أنهم أصبحوا مستغنين عن دعم الشعب وتأييده أداروا ظهورهم للناس ولم يعيروا اهتماماً لمقدسات الناس وعقائدهم وقيمهم السامية ولذلك سحب الناس دعمهم لهم وأداروا لهم ظهورهم، فظهر زيف ذلك الاقتدار والزهو الذي كانوا يتباهون به، وبان لهم زيف التصورات الوهمية التي كانوا يحملونها عن أنفسهم، وذهب كل ذلك أدراج الرياح، فعرفوا أنه لم يكن إلا سراب لا أكثر.

لمن تعرض هذه الحالة من الاستغناء أكثر من غيره؟

إنها تعرض لأولئك الذين يسيطرون على مفاتيح الاقتدار وزمام السلطة. فالشخص الذي يسعى ليل نهار من أجل توفير لقمة العيش له ولأطفاله ويقضي كل وقته في الكدح والتعب هنا وهناك، من أجل

أن يقيم أوّد عياله لا يمكن أن يشعر بالاستغناء. والشخص الذي يرى أنه لا مناص له من التيسم للناس لكسب رضاهم ولا بد له من إلقاء التحية عليهم والقيام لهم والتواضع أمامهم لا يمكن أن يشعر بحالة الاستغناء.

أما من يرى أن الإمكانيات المادية متوفرة لديه، وأن خزائن الثروة الوطنية تحت تصرفه، وأن ثمار أعمال الناس وأتعابهم ومساعدتهم ونتاجهم في متناول يده فمن الطبيعي أن تعرض له هذه الحالة قبل سواه، وأن يشعر بالاستغناء وعدم الحاجة للآخرين. طبعاً فيما عدا أولئك الأشخاص الذين يحملون إيماناً يصونهم من الانزلاق والانحراف والخطيئة.

تكبر المسؤولين يكدر صفو المجتمع

وبناءً على هذا، فإن الاستغناء المؤدي إلى التكبر والطغيان وسحق كل القيم الإنسانية يتجسد - بدرجة كبيرة في الحكام والمسؤولين غالباً... هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن ظهور هذه الصفة على سلوك الحكام والمسؤولين يؤدي إلى التأثير على الوضع العام للمجتمع ويهدد سلامته. فالمودة والانسجام والمحبة الموجودة بين أفراد المجتمع كلها تزول وتنتفي بشكل طبيعي من جراء تكبر المسؤولين وذوي المناسب، وهذا ما يوضحه أمير المؤمنين (ع) في الخطبة القاصعة، وهي من أهم خطبه الغراء، وسأطرق مفصلاً لمضامين هذه الخطبة في المحل المناسب وأشير إلى مرضين من الأمراض الأساسية في المجتمعات الثورية الناشئة والحديثة الولادة، وأحد هذين المرضين مرض "التكبر"، والثاني مرض "التشتت والتفرقة"، وهذين المرضين تحدث عنهما أمير المؤمنين في خطبته الآنف الذكر، يقول (عليه السلام): "ولا تطيعوا الأديعاء الذين شربتم بصفوكم كدرهم، وخلطتم بصحتكم مرضهم، وأدخلتم في حقكم باطلهم" (نهج البلاغة، الخطبة ١٩٢، د. صبحي الصالح).

إن طبيعة المجتمع الأصلية طبيعة صافية، وكل الأمراض والانحرافات والفساد في الوسط الاجتماعي مصدرها أصحاب التدبير الخاطئ والنيات الشيطانية والمفاسد الذاتية من جراء تكبرهم.

وعلى هذا الأساس فعندما يأتي إلى السلطة حاكم متكبر يعتبر نفسه أسمى وأرقى من باقي الناس فيرى أن له حقاً أكبر من حقهم، ويغدق على نفسه وحاشيته أنواع الخيرات، وهذا هو المرض الذي ابتلي به معظم المسؤولين المستكبرين المعجبين بذواتهم في شتى بلدان العالم، وعندما يصبح الوضع

هكذا ينتشر الفساد على الصعيد العام فيشمل أخلاق المجتمع ويهدد سلامة الذوق العام للمجتمع ويؤثر في نظام ذلك المجتمع كله، وعلينا أن ننظر إلى المسألة من هذه الزاوية كي تُصان الأجيال القادمة في المجتمع الإسلامي من الابتلاء بهذا المرض.

وإن لم نتطرق إلى الأمراض والانحرافات التي يمكن أن يُبتلى بها الحكام والمسؤولون وإذا لم نُبد حساسية منها ونحذّر الناس منها ونزودهم بالوعي واليقظة على هذا الصعيد فليس مستبعداً أبداً أن يزحف إلينا هذا النمط من الفساد فنُبتلى نحن أيضاً بهذا المرض.

أسلوب علاج التكبر ومواجهة الحكام المتكبرين

لكل مرض وآفة علاج معيّن، ولا يمكن أن نفترض وجود حكام متكبرين في مجتمع ما دون أن يوجد حل وعلاج لهم، والعلاج الأساسي هو رقابة الشعب واهتمامه ووعيه. فإذا كان الناس واعين يقظين وشاهدوا علائم الكبر والغرور والأنانية بادية على الحكام ينبرون للاعتراض على ذلك بنية الخير، وإذا شعروا أن الحاكم غير مهتم بمعالجة هذا المرض فإنهم يعترضون عليه، وإذا ذاك يمكن معالجة هذا المرض.

ونعود إلى خطبة أمير المؤمنين (ع) المار ذكرها سلفاً، حيث يخاطب الناس قائلاً: "ألا فالحذر الحذر من طاعة ساداتكم وكبرائكم! الذين تكبروا عن حسيهم، وترفعوا فوق نسيهم، وألقوا الهجينة على ربهم، وجاحدوا الله على ما صنع بهم..." (نهج البلاغة، الخطبة ١٩٢، د. صبحي الصالح).

فعدم الطاعة هو العلاج الأخير والدواء الوحيد المتبقي، ولكن قبل أن نصل إلى هذا العلاج هناك أمور علاجية أخرى، فعلى المسؤولين والحكام أنفسهم أن يحذروا الوقوع في الكبر ويجتنبوه. وعندما دخل أمير المؤمنين (ع) مدينة الأنبار بينما كان متوجهاً إلى الشام لقيه دهاقين المدينة فترجلوا له واشتدوا بين يديه فقال (ع): "ما هذا الذي صنعتموه؟".

قالوا: خُلِق منا نعظم به أمراءنا.

فقال (ع): "والله ما ينتفع بهذا أمراؤكم! وإنكم لتشقون على أنفسكم في دنياكم، وتشقون به في آخرتكم. وما أخسر المشقة وراءها العقاب، وأربح الدعة معها الأمان من النار" (نهج البلاغة، الحكمة ٣٧، صبحي الصالح).

إذاً، فهو عندما يرى الناس يتواضعون له بهذا الشكل فإنه لا يشعر بالفائدة من خضوعهم وتصاغرهم له، ويعتبر ثمرة ذلك ليست سوى الذلة والصغار للناس، وبالتالي فإنهم يفقدون جوهر الإنسانية الذي يُعدّ غاية سعيه وجهوده، ولذلك فإنه لا يرى في ما يضر الناس فائدة له.

ولما ورد الكوفة (ع) قادماً من صفين خرج إليه حرب بن شرحبيل الشبّامي، وكان من وجوه قومه، وأقبل يمشي وهو (ع) راكب فرسه فقال أمير المؤمنين: "ارجع، فإن مشيَ مثلك مع مثلي فتنة للوالي ومذلة للمؤمن" (نهج البلاغة، الحكمة ٣٢٢، د. الصالح).

ضرورة محافظة المسؤولين الإسلاميين على أنفسهم

وبالطبع فلا يجب أن يلتبس الأمر هنا على بعض المسؤولين الحاليين في الجمهورية الإسلامية فيتحذوا هذا الكلام ذريعة للتخلي حتى عن هذا القدر القليل من الحماية المتوفرة لهم بحجة أن الإسلام لم يسمح بذلك وبحجة أننا قد انتقدنا التكبر.

كلا.. فعندما يكون المسؤولون أشخاصاً تنسجم طباعهم وأخلاقهم مع طباع الناس وأخلاقهم وتماثل تطلعاتهم وغاياتهم مع تطلعات الجماهير وغاياتهم فإنهم حينذاك يعدّون من أبناء هذا الشعب ومن طلائع الناهضة من بين صفوف الشعب، يفهمون كلام الشعب والشعب يفهم كلامهم، ولا يخصون أنفسهم بامتيازات وأمور متميزة ينفردون بها عن سائر الناس، بيد أنهم مهدّدون بأخطار مصدرها أعداء الثورة في الداخل والخارج، ومنشؤها خصوم نظام الجمهورية الإسلامية.

إن إجراءات الحماية المعمول بها حالياً - بالمستوى الموجود والمقبول - تعتبر أموراً طبيعية ولا بد منها، ولذلك فمن الضروري الإبقاء عليها. وفي أوائل السنوات التي أعقبت انتصار الثورة الإسلامية، اعتبر الإمام الخميني (قدس سره) أن من واجب المسؤولين حماية أنفسهم، ولا شك أن الأمر هكذا الآن أيضاً، وأن على المسؤولين الذين يعملون في خدمة الناس ويبدلون الجهود المتواصلة ليل نهار حماية أنفسهم، ولا ينبغي تقليل إجراءات الحماية من خلال التذرع بحجة واهية هي أنهم لا يريدون الوقوع في شرك التكبر، وخصوصاً إذا كانت تلك الإجراءات معقولة ومقبولة ومنطقية. ومن المؤكد أنه ليس من حقهم التهرب من هذا الواجب فإن الشعب نفسه هو الذي يطلب إليهم ذلك ويصر عليهم بتوفير الحماية اللازمة لأنفسهم في مواجهة مؤامرات أذنان الشرق وعملاء الغرب.

يبد أن علينا الحذر من الانجرار رويداً رويداً إلى وضع يتحول فيه هؤلاء الأشخاص الذين بدأوا عملهم وهم يتمتعون بالأخلاق الإنسانية والسجيا الشعبية والانشداد للناس، إلى أناس يحملون - بمرور السنوات - مشاعر الانفصال عن الناس والتعالي عليهم والرجحان والتفوق والتميز عنهم. واعتماداً على يقظة الشعب ووعيه والإرشادات والتوجيهات القيمة التي وجهها لنا الإمام الخميني (رضوان الله تعالى عليه) منذ أوائل الثورة الإسلامية وبدء إرهاباتها قولاً وعملاً، فإن مثل هذا الأمر مستبعد حصوله في المستقبل^{١٨}.

جذور الاستكبار

وكما أن للاستكبار جذوراً وأسباباً ودوافع لدى الحكام المستكبرين فإن له جذوراً وأسباباً تتجسد في ذلة الأشخاص القاطنين في تلك المجتمعات المحكومة من قبل هذا النمط من الحكام، فمن أجل أن يضمن الحكام الطواغيت والمستكبرون طاعة الناس لهم لا يرون بدأً من أن يجتثوا كل جذور الاستقلال من صميم نفوس أولئك الناس وفي الواقع لا يرون بدأً من سحق شخصياتهم. وهذا ما عرفناه عن فرعون - وهو أحد الطواغيت المشهورين في التاريخ - وتحدث عنه القرآن الكريم قائلاً ﴿فاستخف قومَه فأتاعوه﴾ (الزخرف: ٥٤). لقد استخف بشعبه من أجل أن يضمن طاعتهم العمياء المطلقة له، والاستخفاف بالناس يعني أن لا يقيم لهم وزناً ولا يعبأ بشخصياتهم، ويسحق كل ما من شأنه أن يعطي لهم منزلة ووزناً في كياناتهم الذاتية.

إن هذا البحث بحث نفسي واجتماعي جدير بالتأمل والتعمق والتدبر، وجدير بنا - نحن الذين نريد أن نحيا تجربة النظام الإسلامي في ظل نظام شعبي مستند إلى إرادة الشعب ووعيه ومبادرته ودعمه، بعد أن مرت قرون طويلة على هذه التجربة - وجدير أن نهتم بهذه الأمور ونوليها الاهتمام الذي تستحقه، إذ أننا بحاجة إلى تشجيع الناس وحثهم على تسجيل حضورهم الفعال في الميادين كافة، وتتبع حاجتنا لذلك من أن النظام الإسلامي نظام شعبي.

¹⁸ من خطبة لسماعته في صلاة الجمعة بجامعة طهران في ١٣٦٣/٤/٢٩ هـ ش (١٩٨٤/٦/٢٠).

إذا أردنا أن نخوض تجربة نظام إسلامي في هذا البلد وأن نبرز أمام أنظار المتطلعين لنا والمترقبين لأمرنا في شتى أنحاء العالم - سواء كانوا من الأعداء أو الأصدقاء - نموذجاً مجسداً وعملياً، فلا مناص لنا من توفير هذا الركن الأساسي لنظام الحكم في الإسلام، أي الاعتماد على الشعب.

إذاً، فالنظام الإسلامي نظام شعبي، وللناس دور مؤثر وحقيقي في النظام الإسلامي مما لا يمكن لأي شيء آخر أن يحل محله. ففي هذا النظام ينبغي أن يسجل الناس حضورهم ومشاركتهم الفعالة فيه، ينبغي لهم أن يختاروا وأن يبادروا وعليهم أن يدعموا الأجهزة التنفيذية والإدارية في المجتمع، ولا بد أن يقوموا بتوجيهها.

في هذا النظام ينبغي لنا التعرف بدقة على العوامل التي تجعل الناس يفرغون من جوهر شخصياتهم الإنسانية ويفقدونه وتطراً عليهم حالة الاستخفاف، ولا أريد الخوض في هذا الموضوع أكثر من هذا وأترك ذلك للباحثين المختصين، بيد أنني أود الإشارة هنا إلى نقطة مهمة وهي أن الناس يمكن أن يبتلوا بذلك في عدة حالات فعندها لا يمكنهم أن يتخذوا القرار ويمتلكوا زمام المبادرة.

أولها: قلة الوعي وانخفاض مستوى المعرفة، فما لم يمكن الحكام شعوبهم من الإطلاع على الحقائق ومجريات الأمور، وإذا ما بلغت الدعاية والتضليل والإفساد مستوى بحيث صارت تحول بين الناس وإدراك الحقائق، أو أنها خلقت للناس صعوبات ومشكلات جعلتهم يفقدون أي رغبة في تتبع القضايا واستكناه الأمور، فحينذاك تحدث حالة الاستخفاف تلك.

دور الشعب في استكشاف الحقائق

ومع الأسف تنعدم في عالم الماديات "المتطور" إمكانية إطلاع الناس على الحقائق ومعرفتهم بالأمور، سواء في بلدان العالم التي تدار - في الظاهر - بالنمط الديمقراطي الغربي أو في الدول التي تتبع المنهج الاشتراكي في الحكم ويسير فيها الشعب وفقاً لأسلوب الحاكمية المطلقة للحكومة. إن الدور الذي يفترض أن تلعبه الشعوب عبر معرفة مجريات الأمور واكتشاف الحقائق والمبادرة إلى إحداث التغيير المطلوب في الواقع المعاش، هذا الدور غير متاح لأي من الشعوب أن تقوم به في ظل معظم الأنظمة القائمة في العالم المعاصر.

لقد تطرقت في أوائل البحث إلى موضوع كون النظام الإسلامي والحكومة الإسلامية نظاماً وحكومة شعبيين، بينما نجد الواقع العالمي الآن يكبل الشعوب بالمعضلات والمشكلات والانشغالات والأمور المادية الجذابة والمساعي والتحركات المفروضة عليهم بحيث تشكل بمجموعها عائقاً يمنعهم من نيل المعارف واكتساب الوعي والبصيرة، وبالتالي فإنهم ما لبثوا يجهلون القضايا السياسية العالمية، بعكس وضع مجتمع ثوري كمجتمعنا الذي نجد كل أفراداه مطلعين على القضايا والأمور القائمة في بلدهم وفي العالم وهم تواقون لمتابعة وفهم الحقائق بينما لا نجد ذلك في مجتمعات أخرى.

وفضلاً عن ذلك، فإننا نجد حتى الفتيان والأولاد الأحداث يعلمون الكثير من الأمور ومطلعين على كثير من الحقائق وواقفين وواعين لمؤامرات الاستكبار ونهجه في العالم، وعارفين بنقاط ضعف السياسات العالمية، فيتساوى في ذلك ربات البيوت في المنازل والرجال في محال أعمالهم، بل وحتى الأميين منهم يجدهم المرء مطلعين على القضايا بالمستوى المطلوب.

أسمع أحياناً عبر المذياع لقاءً مع أحد القرويين القاطنين في المناطق القاصية والأرياف البعيدة، فأجد أن فلاحاً يتعامل مع الأرض والزرع ويمارس مهنة شاقة كالزراعة، ولا يتمتع بحياة مرفهة - مادياً - للغاية، مطلع على القضايا العالمية البارزة والتي تتمتع بالدرجة الأولى من الأهمية.

وعلى سبيل المثال، فإن بعض شعوب العالم ما زالت تجهل حقيقة القضية الفلسطينية بدقة. فليس ممكناً لهذه الشعوب أن تكون عارفة بحقيقة هذه القضية، قضية اغتصاب فلسطين من أهلها، ومع ذلك تبقى مكتوفة الأيدي لا تحرك ساكناً ولا تتخذ حيالها موقفاً إيجابياً، ولا تشعر بالتعاطف مع شعب مشرد، فلقد طفقنا نشهد شعوراً سلبياً تجاهه في بلدان مختلفة، ذلك لأن الشعوب القاطنة فيها لا تعي ماذا حصل في فلسطين، وهي لا تدري ماذا يجب أن يكون موقفها تجاه الحكومات الأوروبية والأنظمة القائمة في الدول "المتقدمة".

إن بعض الشعوب - وعلى الرغم من أنها لمست حقيقة ظاهرة الاستكبار والاستعمار وهيمنة الحكومات - وخصوصاً في دول العالم الثالث - لكنها ما فتئت لا تملك تصوراً واضحاً وتشخيصاً دقيقاً لها. والشعوب الأوروبية وشعوب الدول ذات النهج التسلطي هي الأخرى أيضاً لا تعرف هذه الحقائق، على الرغم من أنها من أهم مجريات وقضايا عالمنا المعاصر.

بيد أن الأمر ليس هكذا في بلد ثوري وفي مجتمع ناهض وفي صفوف شعب يحس بالحرية والاستقلال، إذ تبلور عند هذا الشعب حقائق الأمور.

وهذه المعرفة والوعي واليقظة التي يملكها الشعب وهذه الرؤية الثاقبة لديه نحو القضايا العالمية تعتبر أهم عنصر للمحافظة على معالم هذه الشخصية التي توفرت لهم باعتبارهم يملكون صفة الإنسانية، والوعي واليقظة، يجعلان أبناء الشعب يشعرون بالقدرة على تغيير الواقع المعاش وجعله منسجماً وتطلعاتهم.

وثمة مظهر آخر للاستخفاف يستفاد من قوله تعالى في الآية المباركة ﴿فاستخف قومَه فأتاعوه﴾ يمكن مشاهدته لدى الشعوب وهو أن الحاكم المستكبر يسلب إرادة الشعب قدرته وقواه الفعالة وإمكانات التحرك والانطلاق الكامنة لديه.

أجل.. لبني الإنسان مثل هذه القوى والطاقات، فلو وظّفت واقتُرنت بقدرة الإرادة والتصميم والتحرك والإبداع - التي نرى مظاهرها متجسدة في الابتكارات التكنولوجية والتقدم الصناعي - في سبيل تغيير الأوضاع وإحداث التطورات الاجتماعية، لصارت الدنيا برمتها روضة مليئة بالزهور.

يبد أننا نرى أن الشعوب يحال بينها وبين ذلك، وما لبثت مسلوبة الإرادة والتصميم على القيام بالتغيير المتوخى على صعيد الواقع لإزالة الجوانب المريرة من الحياة، وبذلك حولوا الناس - بهذه الوسيلة - إلى حيوانات لا يهتمها سوى تأمين شهواتها وتلبية رغباتها من الطعام والنام، ولا تحمل أي غمّ أو همّ آخر. ولقد صار هذا الوضع مشهوداً اليوم - مع الأسف - بحيث أصبحت الشعوب التي استطاع أبناؤها أن ينجزوا بإرادتهم الخلاقة المبدعة الخارقة للعادة كل هذه المظاهر العجيبة من التقدم والتطور في المجالات الصناعية والتكنولوجية وغيرها - عاجزة عن فعل شيء عندما وصل الدور إلى التغييرات الاجتماعية وإلى قضية الأخلاق الاجتماعية الأفضل والأكثر تطوراً وعدالة محل الأنظمة البالية. لقد تحوّل بنو الإنسان إلى كائنات عديمة الإرادة فاقدة للقيمة مكتوفة الأيدي مسلوبة القدرة على الحركة. وكل ذلك من جرّاء الممارسات والسياسات التي اتبعتها القوى الاستكبارية في العالم.

وعلى هذا الأساس فإن الوجه الآخر لاستكبار الحاكمين والتسلط الاستكباري والطاغوتي للقوى الكبرى ينعكس سلباً على حياة البشر، فيصيبهم الصغار والذل ويصبحون أذلاء عاجزين عن اتخاذ القرار ويصيبهم باليأس من تغيير مستقبلهم.

في بلدنا نفسه كيف كان الطابع العام السائد على أفكار ورؤى غالبية الناس عندما لم تكن شعلة الثورة قد عمّت بعد وشملت كل مكان؟ في ذلك الحين الذي لم تعمّ مجريات الثورة كل مكان،

بالرغم من أن النداء الثوري قد علا وترددت أصداؤه في شتى الأنحاء، منطلقاً من حنجرة عالم كبير يحظى بثقة الشعب ويجتذب إليه القلوب، ومع أن إمام الأمة كان يتولى باقتدار كبير توجيه دفعة النهضة وقيادة الثورة والكفاح مدة طويلة، وانضم إليه عدد من أبناء الشعب، بيد أن التصور السائد والانطباع العام لدى الناس هو العجز عن تحقيق أي شيء.

لقد كنت ألاحظ مثل هذه المفردات تتردد حتى على ألسنة بعض الطلائع والرواد والنخبة الأوائل، فكانوا يقولون: ليس هناك من أمل في حصول تغيير في هذا البلد. وكانت هناك ثلة من "المتورين" الذين يعبرون عن هذا اليأس بنمط خاص من المفاهيم، وفي الوقت نفسه فقد شهدنا ثلة من العلماء المؤمنين بالخلص ولكن غير الواعين يعبرون عن يأسهم بنمط آخر من التعبيرات، ولكن النتيجة كانت واحدة والاستنتاج متماثلاً وهو أن شريحة كبرى من الناس كانوا قد أيقنوا من انعدام إمكانية حدوث أي تغيير في هذا البلد. وبالطبع فإن ذلك ناتج عن فقدانهم الثقة بقدراتهم وقدرات الشعب، وعدم اعتنائهم بطاقتهم.

لقد قلت مراراً إن أعظم درس تعلمناه من إمامنا وقائدنا واستاذنا وزعيمنا المحبوب وإمام الأمة إبان خوضنا لهذا النضال هو أنه ينبغي الثقة بالشعب وحسن الظن به والاعتماد عليه. ففي تلك الأيام التي لم تكن فيها الفئات الشعبية والحشود الجماهيرية والشرائح الاجتماعية قد أعلنت بعد طاعتها للإمام وانقيادها لتوجيهاته، وفي الوقت الذي كانت فيه زهرة الثورة تتفتح في الحوزة العلمية في قم فقط وفي نطاق محدود وضيق وبعد ذلك، أي في عام ١٩٦٢، عندما طفقت النهضة تنطلق شيئاً فشيئاً، ألقى الإمام العزيز خطاباً - أذكره الآن جيداً - في المسجد الأعظم بعد انتهائه من إلقاء درسه الحوزوي المعتاد على طلبة العلوم الدينية.

وضمن خطابه ذاك وجه الإمام الفذ حديثه إلى الحكومة القائمة آنذاك والتي لم تراع آراء العلماء في شأن مسودة قانون التقسيمات الإدارية وانتخاب مجالس البلديات، ولم تعبأ بنظرات العلماء. وقد تضمن خطابه ذلك تهديداً واضحاً للنظام الحاكم وطلب إليها الانصياع لآراء العلماء قائلاً: إذا نفذتم ذلك فهو المطلوب، وإن لم ترضخوا لنظرات العلماء وآرائهم فإننا سندعو الشعب للنزول إلى ميدان الكفاح وساحة النضال، وستكون قم مسرحاً للاشتباكات وحلبة للصراع ضد الحكومة فتمتلي بالحشود البشرية العارمة.

لقد كنا نتعجب آنذاك من أسلوب مخاطبة الإمام لمسؤولي النظام القائم، ونهمس مع أنفسنا: أية حشود بشرية يعينها الإمام؟ حتى نحن القريبين من الإمام والذين شملتنا بركات أنفاس الإمام وغمرتنا آراؤه الحماسية وألهبت فينا العزم وألهمتنا المعنويات العالية، لم نكن نعلم مَنْ هم وأين هم الناس الذين يقصدهم الإمام ويشير إليهم في خطابه، وما هو التحرك الجماهيري الهادف الذي يعقد الإمام آماله عليه..

وكان الكثيرون لا يعلمون معنى ذلك أيضاً، بل ربما أمكنني القول إن الأغلبية الساحقة آنذاك لم تكن تدرك أن للناس حضوراً مؤثراً وإسهاماً ودوراً فعالاً يمكنهم القيام به، ولم نكن بعد قد شاهدنا تحركاً شعبياً وتأثيراً جماهيرياً يلفت إليه الأنظار.

أما الإمام فقد كان مفعماً بالأمل، يعقد الآمال الكبار على الشعب، إلى درجة أنه كان يشعر أنه بالإمكان جر جموع الشعب عن بكرة أبيها إلى ساحة النضال وحلبة الصراع ضد النظام المتجبر عبر توجيه نداء عام وصرخة استنهاض شاملة، وما يلبث ذلك أن يؤدي إلى جعل الشوارع والبيادر والأزقة تغص بالحشود المليونية، ولربما أدى إلى امتلاء الصحراء المحيطة بقم بجماهير الأمة الزاحفة.

وفعلاً أثبتت التجربة أن الحق إلى ذلك القائد البصير المحنك والحكيم الواعي الثاقب النظرة. إن عباد الله الصالحين يعرفون الناس حق معرفتهم، مثلما أن الناس كانوا هم المخاطبين دائماً لدعوات الأنبياء والأولياء والأصفياء، فقد كانوا يتحدثون معهم ويدعونهم فيستجيب لهم من الناس مَنْ يستجيب ويلبي دعوتهم المؤمنون.

ولقد رأينا - إبان أحداث تلك الفترة - أنه لم تكد تمضي سوى ستة أشهر من عام ١٩٦٣ حتى لبّت الجماهير الشعبية في حزيران من ذلك العام نداء الإمام، وقامت بتلك الانتفاضة العارمة التي شملت طهران وقم وبعض مراكز المحافظات والأقضية، وسجلت فيها الحشود الجماهيرية مشاهد رائعة وملاحم بطولية وجهاداً فذاً وقدّمت فيها تضحيات عظيمة وقرابين سخية وإيثاراً فريداً مما يعكس لنا معنى الحضور الشعبي والإسهام الجماهيري وضرورة الثقة بالشعب واعتماد الجماهير على قدراتها وطاقاتها التي لا تنضب.

مناطق المقارنة بين الأنظمة الحكومية الإسلامية والاستكبارية

هذا هو مناطق المقارنة ومقياس الاختلاف بين نظام الحكومة الإسلامية والأجهزة السلطوية الطاغوتية والاستكبارية، فالقوى الاستكبارية لا تعباً بالشعب ولا تبالي بالناس قط ولا تهتم بآراء الأمة ونظرة الجماهير وأفكارها، وهي لا تهتم - كذلك - بتوعية الناس وتزويدهم بالمعرفة والبصيرة اللازمتين، بل إنها تعيق سعيهم نحو الوعي والمعرفة.

أما القوى الإسلامية والشعبية فإنها تثق بالشعب وتنظر له بحسن الظن وتولييه اهتمامها، وتستنصره وتستنهضه وتستفيد من دعمه وتأييده، وتستطلع رأيه وأفكاره، وتنظر إلى مشاعره وأفكاره بعين الاحترام والتقدير، بالرغم من أنها تقوم بإرشاد الرأي العام وتوجيه مشاعره أيضاً في بعض الحالات. إن نظام الجمهورية الإسلامية في إيران يأخذ بنظر الاعتبار هذا الأمر ولذلك فإنه لا يهتم إلا بالأفكار الإسلامية والتطلعات الشعبية وكل ما دون ذلك فهو لا يهمه، وبحمد الله فإن شعب الجمهورية الإسلامية اليوم منضو في إطار وخط الحكومة الإلهية والإسلامية ويواصل مسيرته في نهجها اللاهبي.

تكثيف الحضور الشعبي في شتى المجالات

ينبغي أن يسجل الناس حضورهم الفعال - أكثر فأكثر - في الميادين المختلفة، ولا بد أن يبدي الناس آراءهم حول شتى القضايا والأمور، ومن الضروري استطلاع رأي الشعب واستنطاقه ودراسة مطالب الناس وتطلعاتهم وعلى الناس أخذ زمام المبادرة في الكثير من المجالات والتحركات، مثلما كان حالهم إبان الفترات التي كانوا فيها سبّاقين ورواداً في ساحات المواجهة والنضال، وينبغي أن يهتم المسؤولون والمتصدون والمدراء بآراء أبناء الشعب وأفكارهم واعتقاداتهم¹⁹.

¹⁹ من خطبة لسماعته في صلاة الجمعة بجامعة طهران في ١٣٦٣/٥/١٢ هـ ش (١٩٨٤/٨/٣).

الفصل الرابع

وظائف الحكومة الإسلامية

المدخل

قال الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (النساء: ٥٨).

مر بنا - في الفصول السابقة - الحديث عن الحكومة الإسلامية وخصائص الحاكم الإسلامي، وخصائص الحاكم الطاغوتي، ونتناول في هذا الفصل بحثاً ثالثاً هو "وظائف الحكومة والدولة الإسلامية".

فبعد أن عرفنا أنه لا بد لكل مجتمع من وجود حاكم وزعيم، وعلمنا ما هي خصائص الحاكم الإسلامي وصفاته، وعلمنا أن الحكومة الإسلامية حكومة شعبية وأن للشعب دوراً أساسياً في تعيين شكل الحكومة واختيار الحاكم الإسلامي وفي الإجراءات والقرارات الحكومية، فينبغي لنا الآن أن ندرس ما هي وظائف الدولة الإسلامية والحكومة الإسلامية وواجبات المسؤولين والمتصدين والمدراء التنفيذيين تجاه الشعب.

ولهذا البحث أهمية بالغة وسأحاول أن أتناول خطوطه العريضة وبشكل موجز ومجمل، لأن الدخول في تفاصيله وشرح جوانبه الكثيرة من مهام المجامع الدراسية وحلقات البحث والدرس، وسأطرح منه ما أراه ضرورياً ومناسباً وما يتسع له المجال.

وبادئ ذي بدء، أود الإشارة إلى أن المقصود بـ "الحكومة الإسلامية" ليس شخصاً معيناً أو عدة أشخاص بعينهم، بل المراد مجموعة جهاز الحكومة برمته. أي جميع الذين يمتلكون مسؤولية تنفيذية في المجتمع الإسلامي وفي النظام الإسلامي، وهؤلاء يتحملون عبء القيام بهذه الوظائف والنهوض بهذه الواجبات بشكل عام.

وهي تشمل - بشكل رئيسي - السلطة التنفيذية والسلطة القضائية بشكل كامل، فتضم رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والمسؤولين القضائيين الكبار وتمتد لتشمل كل المسؤولين التنفيذيين

والقضائين في البلاد، وجميع الذين يؤدون الأعمال لهذا الشعب على صعيد الدولة. كل هؤلاء يمثلون - بمجموعهم - نظاماً وجهازاً هو جهاز الدولة والحكومة الإسلامية، وهم يتحملون هذه الوظائف والواجبات.

وبالطبع فإن مبدأ تقسيم الواجبات وتعيين المسؤوليات مبدأ متسالم عليه ومقبول بشكل عام، ولهذه المجموعة عدد من الوظائف والمسؤوليات الموزعة عليهم، بحيث يقومون بها كلاً حسب حصته.

الحكومة الإسلامية امتداد لحاكمية الله

وكمقدمة للبحث أرى من الضروري الإشارة إلى أن الحكومة الإسلامية امتداد لحاكمية الله، وامتداد للولاية والسلطة التكوينية وربوبية الله بمعنى أن الله تعالى خلق الكائنات بما فيها البشر، ثم بعث الأنبياء وفتح أمام الخلق سبيل الهدى ﴿الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾ (طه: ٥٠). وأوجد حركة عامة عظيمة لا متناهية في كل أنحاء العالم بإرادته وتديره، تتجه نحو الكمال والتسامي، فعندما تنظرون إلى مسيرة العالم تجدونه عبارة عن قافلة تضم الإنسان وبقية الكائنات، وهي تطوي مسيرها كي تصل إلى هدف وغاية عليا. والإنسان - طبعاً - محور هذه المسيرة والقافلة، والحركة الأصلية والمنطقية والإرادية تعود لبني الإنسان، فهم يعملون إرادتهم ويتحركون في هذه المسيرة. لقد خلق الله تعالى هذا العالم وهذه البشرية والكائنات والنعم، ووضع لها قاعدة وقانوناً وعيّن لها اتجاهاً وغاية خاصة، وبعث الأنبياء وكلفهم أن يضعوا كل شيء في مكانه الصحيح والمناسب في هذا العالم، وأن يعلموا بني الإنسان كيفية الاستفادة من الكائنات والمخلوقات والنعم الموجودة في العالم وأسلوب الانتفاع من القوى المتنوعة الكامنة في ثنايا الطبيعة، وطريقة الاستفادة من القوانين والمناهج الموجودة لإيصال الذات وكل الواقع المحيط المعاش والعالم بأسره إلى الكمال.

الحكومة الإسلامية والإلهية

وهكذا يصل الدور إلى الحكومة الإسلامية والإلهية، فالحاكم الإسلامي والحاكم الإلهي هو في الحقيقة خليفة الله في أرضه وفيما بين الناس، وهو المشرف والراعي للمسار نفسه الذي عينه الله المتعال لبني الإنسان وقرره لهم ﴿يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض﴾ (ص:٦). أي إنا جعلناك الهادي والموصل للناس إلى الكمال المقدر والمقرر لهم عبر استخدام القواعد والقوانين المختلفة التي تمكنهم من بلوغ غايتهم. فالدولة الإسلامية وحكومتها الإسلامية هي المسؤولة في فترة ما من الزمان وفي جزء معين من العالم، عن توجيه مسيرة الناس وهدايتهم في هذا السبيل.

وظائف الدولة الإسلامية

وعلى هذا الأساس، فالدولة الإسلامية تعمل وفقاً لإرادة الله، وتقوم بتوجيه الناس وهداية المجتمع نحو الأهداف نفسها وفي الاتجاه ذاته وضمن المسار نفسه الذي أراده الله عز وجل. ولذلك فإن وظائفها هي الوظائف المقررة من قبل الله، أي أن عليها أن تتعامل مع العباد بالأسلوب نفسه الذي يرضاه الله ويعامل به الكائنات وبني الإنسان.

ولذلك فإننا نأخذ بنظر الاعتبار وجود مثل هذه الرؤية لدى الدولة الإسلامية، ونفترض أن معاملتها للناس لا بد أن تكون معاملة طيبة أبوية وإصلاحية. إن الحكومة الإسلامية ليست خصماً للناس الواقعين في حيز سلطتها وليست عدوة مناوئة لشعبها ولا تنافس سكانها في كسب الأرباح الخاصة، ولا تنقم عليهم أو تفرض عليهم الضيق والحرَج، ومن المحتمل أن تبدي حزمًا في مكان ما أو حالة ما، ولكنه حزم كحزم الأب الرؤوف على ابنه المحبوب، ومثل حزم الممرضة أو الطبيب تجاه المريض المتداوي عنده.

إن هذا يشبه ما لو كان ثمة طفل مريض في بيت وأراد أن يتناول طعاماً غير مناسب له فيمنعونه، ومثلما لو كان ثمة ولد في منزل وأراد أن يعتدي على حقوق الآخرين القاطنين معه أو يشغل مكان استراحتهم أو لعبهم فيمنعونه، ونظير ما لو كان ثمة طفل في بيت أو مستشفى، وهو مبتلى بمرض معد، وأراد أن يعاشر الآخرين ويختلط مع الناس فيحجزونه عن ذلك.

وهكذا الأمر بالنسبة لقيام الحكومة الإسلامية بدور الطبيب والأب في المجتمع، وهو دور يطفح بالشعور بالمحبة والمودة نحو كل الناس، ولكنه مقترن أيضاً ببعض الإجراءات الحازمة أحياناً.

ينبغي أن تؤدي جميع واجبات الحكومة الإسلامية في هذا الإطار، إطار الرحمة والحب والمودة لجميع أفراد الشعب بل وحتى الخاطئين منهم وحتى تجاه ذوي المخالفات والأخطاء، ولا بد وأن يكون التعامل معهم تعاملًا أبويًا وإصلاحياً وتأديبياً، مقرونًا بالمحبة، بعيداً عن الانتقام.

أما أولئك الذين يحاولون الاعتداء على هذا الحيز المقدس - من خارجه - ومهاجمته وإلحاق الأذى بعباد الله وتحويل حياتهم إلى جحيم لا يطاق، وتعويق تحركهم والتأثير على طمأنينتهم، فينبغي معاملتهم معاملة حازمة حاسمة شديدة.

أما فيما يتعلق بما يجري في أروقة الجمهورية الإسلامية والنظام الإلهي وفي حناياه فينبغي أن يجسد الجميع قوله تبارك وتعالى ﴿رَحِمَاءٌ بَيْنَهُمْ﴾ فيعامل بعضهم بعضاً بمنتهى الرأفة والعطف والرحمة والشفقة، بل ينبغي أن يعامل حتى المقصرين، أو ذوي المخالفات بهذا الشكل.

ولذلك فإن جوهر القضاء الإسلامي وحقيقة التأديب الإسلامي وهدف الحدود والتعزيرات الإسلامية، والإجراءات الحكومية الصارمة، وبعض التحديدات التي تقررها الدولة الإسلامية، كلها منسجمة مع روح المحبة والمودة، وهي تقتدي بالنموذج الإلهي في الإدارة وتسير على المنهج الرباني الطافح بالشفقة والرحمة والود.

وظائف الحكومة الإسلامية في مجال بناء الذات

النقطة الأخرى ذات العلاقة بهذا الأمر - الوظيفة المهمة والواجب الضروري الذي يقع على عاتق الحكومة الإسلامية ومسؤوليها - تخص قضية بناء الذات وتربية النفس. فهذا العبء الثقيل لا يستطيع النهوض به إلا ذوو الهمة والاستقامة والسيطرة على زمام النفس والرياضات الروحية، وإلا الذين لا يعملون لتحقيق مصالحهم الفردية وكسب الأرباح لهم، والذين لا ينظرون إلى عباد الله الآخرين إلا نظرة ملؤها الحب والرأفة - حتى تجاه المخطئين ومرتكبي المخالفات من الناس - وإلا المحافظون على الأمانات المودعة لديهم بالرغم من كون كل الثروات العامة العائدة للشعب تحت تصرفهم، والذين

يغضون أبصارهم عن النظرات الخيانية نحو نواويس الناس وأعراضهم، رغم سنوح ذلك لهم... هؤلاء وحسب، هم الذين يتمكنون من النهوض بهذا العبء ولا يستطيع غيرهم ذلك.

هؤلاء الذين يتمتعون بالسيطرة على أنفسهم وبالورع الكافي، اللذين يجعلانهم يوظفون كل ما بوسعهم وجميع إمكانياتهم من أجل تحقيق مصالح الشعب ومنافع الأمة في سبيل صيانة راحة واستقرار الذين اختاروهم وانتخبوهم لهذه المناصب، وهم طبعاً عامة الناس... هؤلاء لا بد وأنهم يتمتعون بمستوى أخلاقي رفيع، ولا يمكن أن يتسنى ذلك لغيرهم.

ملامح الحاكم الإسلامي وصفاته

بناءً على ما تقدم ينبغي للحاكم الإسلامي أن يتمتع بالعديد من الصفات الأخرى علاوة على تلك الصفات الحميدة التي استعرضناها في نطاق حديثنا عن الحكم الإسلامي والحاكم الإسلامي في مطلع البحث، حيث كنا قد ذكرنا حينها الوظائف العامة والكلية التي تقع عليه، وثمة ملامح أخرى ينبغي له التوفر عليها وحيازتها.

لقد قال أمير المؤمنين عن شخصين أتياه يطلبان أن يقلدهما رئاسة بعض أقاليم الدولة الإسلامية، إنما لو لم يكونا حريصين - إلى هذه الدرجة - على الإمارة والرئاسة وشغوفين بها لكان من الممكن أن ننظر في أمرهما وندرس طلبهما ونعالج قضيتهما بنحو من الأنحاء، ولكنهما من الذين تنبض قلوبهم بحب السيطرة والرئاسة والولاية على هذا الإقليم وتلك المنطقة، وعندما يكون المرء تواقاً - إلى هذا الحد - وحريصاً، بهذه الدرجة على المنصب والرئاسة فإنه لا يصلح لتولي مسؤولية رفيعة المستوى في المجتمع الإسلامي... هذا مضمون كلام الإمام (ع).

إذاً، فإن شدة التوق والرغبة نحو إحراز منصب معين يعتبر من الخصال السلبية في نظر الإسلام، بيد أنه ليس كذلك في العصر الحاضر بنظر المدارس الأخرى. ولذلك فلا بد للحكومة الإسلامية من ملاحظة هذا الأمر والاهتمام بتهذيب النفس وبناء الذات كواحدة من أهم وظائفها، وعلينا نحن المسؤولين في شتى مستويات الدولة تقع مهمة تهذيب النفس وإعادة بناء الذات، ولنبدأ بأنفسنا فنريها، ثم نعلّم الناس عبر تقويم سلوكنا أولاً.

هذه وأمثالها تعتبر من المواعظ التي لا بد لي ولأمثالي من أن نسمعها من الآخرين فنتقبلها قبل أن نعظ بها الناس، ونسأل الله - تبارك وتعالى - أن يوفق مسؤولي الجمهورية الإسلامية اليوم لتطبيق أنفسهم مع هذه المعايير وتجسيد هذه القيم العليا، وفي هذه الحالة سيتمكنهم أن يوجهوا حركة الجمهورية الإسلامية ويديروا دفة أمورها على أحسن وجه ممكن.

وهنا نصل إلى موضوع وظائف الحكومة الإسلامية، وسأحاول أولاً أن أذكرها بشكل موجز وسريع، إذ أنها تنقسم إلى قسمين:

الأول - الوظائف العامة: وهي تشمل أموراً عامة نظير إقامة العدالة الاجتماعية ونشر الأمن وإشاعة الاستقرار والدفاع عن الحدود والثغور ونشر الوعي والتعليم والعلم والمعرفة بين شرائح الناس المختلفة وإشاعة الرفاه والرخاء والسعادة.

الثاني - البرامج والخطط المستقبلية: وهي تشمل البرامج والإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الحكومة الإسلامية كي يمكنها أداء وتحقيق هذه الوظائف العامة، وهي في الحقيقة أهداف الحكومة الإسلامية.

رفض البيروقراطية وتعميق دور الشعب

وفي هذا النطاق، نرى تأكيد الإمام الخميني على تجنب "البيروقراطية" ورفض السيطرة المطلقة للجهاز الإداري الرسمي، وتعميق دور الشعب في إدارة الدولة، وهذا هو الخط الرئيسي لسياسة الجمهورية الإسلامية، وقد أعلننا ذلك مراراً، مؤكداً أن السياسة العامة لحكومة الجمهورية الإسلامية تركز على دعامة أساسية هي تعميق دور الشعب وإسهامه في إدارة الدولة، على صعيد البرامج والمبادرات التي يُقدم عليها الشعب، بيد أن الإمام الخميني قد أكد أكثر فأكثر أهمية انتهاج هذه السياسة، وترسيخها وتوسيعها بشكل صريح وواضح.

ومشاركة الشعب ودوره الفعال يعني بالتالي أن عبء إدارة الدولة لا يقع كله على عاتق الحكومة فحسب وإنما تستمد الدعم من الشعب، وهذا أمر منطقي جداً من وجهة نظر الفكر الإسلامي والنظرية الإسلامية، حيث نرى لها جذوراً ضاربة في عمق المبادئ الإسلامية، ونجد أن الشريعة الإسلامية ترفض - بشكل عام - "البيروقراطية" والسيطرة المطلقة للجهاز الإداري الرسمي.

ومن الأمور الملفتة للنظر أن الحكومة تمتلك وفقاً للنظرية الإسلامية صلاحيات واختيارات واسعة كثيرة. ولو أمعنا النظر في تركيبة الحكومة الإسلامية لوجدنا فيها عنصرين متداخلين يشكلان معاً نسيجاً متلاحماً وعجيباً:

الأول: الصلاحيات والاختيارات الواسعة الإسلامية، فالحاكم الإسلامي يستطيع عند الضرورة أن يستخدم صلاحيات استثنائية عندما يرى أن مقتضيات ومتطلبات المجتمع تستوجب ذلك، وإذا نظرنا من هذه الزاوية إلى القضية وجدنا أن حكومة الجمهورية الإسلامية لا تعاني من أي ضيق أو أزمة في معالجة الأمور على شتى الصعد وفي إنجاز مختلف الأعمال المناطة بها.

علاوة على ذلك، نجد أن الإمام الخميني أعلن بصراحة في أحد خطابه أن الحكومة الإسلامية والحاكم الإسلامي بالحق يستطيع حتى التصرف بالأموال الخاصة العائدة للشعب في المجالات التي يراها تحقق المصلحة العامة، وحينما يرى المصلحة تقتضي ذلك وتتوقف عليه.

فالحاكم الإسلامي الحق يمكنه أن يتصرف بممتلكات الناس وأثاثهم ووسائل النقل العائدة لهم وحتى برؤوس أموالهم إذا اقتضت المصلحة العامة للشعب والثورة ذلك. وللحاكم الإسلامي إذن مثل هذه الصلاحيات الواسعة من وجهة نظر الإسلام... هذا أحد وجهي القضية.

والثاني: هو أن السيطرة المطلقة للجهاز الإداري مرفوضة رفضاً باتاً في الإسلام، فالإسلام لا يرتضي أبداً أسلوب قبض يد أبناء الشعب عن الإسهام في المجالات المختلفة - ومنها مجال الانتاج والخدمات والتجارة والتربية والتعليم وغيرها على حد سواء - ولا أسلوب حصر امتياز هذه الأمور بيد الجهاز الإداري الحكومي.

إن هذا الأسلوب من الحكم شائع في الدول السائرة في ركاب المعسكر الاشتراكي، ويعتبر ذلك من المبادئ الأساسية لمنهجها، بينما لا وجود له في الإسلام.

كما أنه عندما ترى الحكومة الإسلامية - أحياناً - أن المصلحة والضرورة تقتضيان أن ينحصر القيام بعمل معين فيها هي فإن بإمكانها منع الآخرين - ممن يعجزون عن القيام بهذا العمل أو يسيئون الاستفادة منه ويستغلونه استغلالاً سيئاً - عن القيام به، وهذا لا إشكال فيه ولا اعتراض عليه.

أما أن يكون ذلك هو الخط العام للدولة والقانون المطبق فيها والمنهج الذي تسير عليه، فهذا ما ليس له وجود - البتة - في ظل حكومة الجمهورية الإسلامية. فالحكومة الإسلامية إذاً - والحال هذه - ضمن

امتلاكها زمام المقدرة في إدارة الشعب فإنها - ونظراً لكونها غير محدودة الاختيارات والصلاحيات - تجعل للشعب دوراً فعالاً وإسهاماً واسعاً في جميع الميادين وعلى كل الصعد.

ومشاركة الشعب في ساحة الأحداث ودوره الفعال لا تقتصر على خروج الجماهير المليونية إلى الشوارع للمشاركة في المسيرات أو الاحتشاد في صلوات الجمعة أو دفع عجلة الحرب ودعم العمل السياسي وإطلاق الشعارات الإسلامية والثورية فحسب، وإنما تعني أيضاً بسط يد الشعب في ميدان الإعمار والبناء وفسح المجال أمامه للإسهام في التطوير والتنمية الاقتصادية، فالشعب لا يشارك على الصعيد البدني وإنما على الصعيد الفكري وفي ميدان الإدارة والإبداع والابتكار الخلاق، وعبر إمكانياتهم ورساميلهم المادية والمعنوية من أجل إدارة دفة الأمور.

ضرورة البرمجة والتخطيط والإشراف من قبل الحكومة

لقد أشار الإمام في خطابه إلى ضرورة مشاركة الشعب في قطاعات التجارة والانتاج والصناعة، وبإمكان الشعب أن يدخل هذه الميادين ويستثمر رؤوس أمواله تحت إشراف الدولة وتوجيهها ووفقاً لما تراه صواباً وصالحاً وتنظمه الأجهزة الرسمية التي تشرف على تسيير الأمور، ولا بد أن يبادر أبناء الشعب لخوض هذه التجربة في مجال الصناعة ويدير مؤسسات هذا القطاع الحيوي بسواعد قوية ومقتدرة لإحداث هزة جديدة ونقلة نوعية ونهضة طموحة في هذا القطاع.

وهكذا الأمر في مجال التجارة والتربية والتعليم والنقل والمواصلات فلا إشكال ولا مانع من أن يبادر أبناء الشعب الراغبون في إقامة المؤسسات التعليمية والمدارس الابتدائية والإعدادية... طبعاً عبر برمجة الحكومة وتخطيطها وإدارة مدراء حكوميين أحياناً، ولكن المبادرة والمشاركة تبقى للشعب نفسه، لقد برهن شعبنا أنه راغب في خوض هذه التجارب وإنجاز هذه الأمور وثمة كثيرون من الناس يملكون إمكانات مالية أو فكرية، وهم مستعدون للمبادرة إلى ذلك. وخلال السنوات المنصرمة رأينا الكثير من المصاديق والنماذج في هذا المضمار.

على سبيل المثال، في قطاع النقل والمواصلات إذا ما بادر أبناء الشعب إلى توظيف إمكاناتهم فسيحققون نتائج جيدة. ويوماً طرح الإمام الخميني هذا الأمر وتطرق إلى وجود حاجة ملحة لنقل كميات كبيرة من البضائع والسلع المكدسة في مداخل البلاد، كالموانئ، موضحاً ضرورة توجه

أصحاب الشاحنات وسائقو سيارات النقل الضخمة لنقلها إلى الأماكن المخصصة لها، مما خلق ظاهرة تأهب واستنفار وتجاوب شعبي، وامتألت الطرق الخارجية بهذه الشاحنات بحيث أن المسؤولين الحكوميين أوشكوا أن يعلنوا عجزهم عن توجيه وإدارة كل هذا الحشد الهائل والسيطرة على هذا الإقبال الشعبي الواسع وتنظيمه.

إذاً، فمشاركة الشعب وإسهامه تشمل كل المجالات ولكنها ينبغي أن تقتصر بشرطين:
الأول: أن يكون ذلك تحت إشراف الدولة وتخطيطها كي يتم ذلك بعيداً عن تحقيق أطماع الطامعين والمستغلين والخبثاء الأنانيين الذين لا يهمهم سوى تحقيق مصالحهم الشخصية ومنافعهم الفردية فهم لا يبالون في سبيل ملء جيوبهم بزعة أمور البلاد وبعثرة أوضاع الدولة.

والثاني: تشديد الرقابة الحكومية والإشراف والمتابعة الفعالة للأجهزة المسؤولة، فتمارس السلطة القضائية أعمالها بشكل فعال ويعالج المسؤولون المختصون كل القضايا بكل نشاط ومثابرة، لئلا يستطيع الذين يريدون الاصطياد في المياه العكرة، من استغلال فرصة الحماس الشعبي والاندفاع العام للعمل والخدمة، ولئلا يسارع هؤلاء الماكرون للتلاعب والاحتيايل والاستغلال من أجل الإثراء غير المشروع ومثل هذه النماذج من الناس موجودة في صفوف شعبنا ولن يقلعوا عن أعمالهم الخبيثة تلك ما لم تكن هناك معاملة حازمة ومكافحة مستمرة لهم.

فإذا ما وضعنا مثل هذه البرامج والخطط للمشاركة الشعبية ينبغي أن نكون مطمئنين من حصول نقلة نوعية وهزة شاملة في البلد.

إن بلادنا ورثت خراباً وتركته ثقيلة من العهود الماضية، جرّاء حكم السنوات الطويلة وإثر سيطرة الذين أهلكوا الحرث والنسل، بمؤامراتهم ومكرهم واحتيايلهم وتلاعبهم غير مشروع في مقدرات البلاد، مما أورثنا وضعاً فاسداً. لقد أدت السياسات الفاسدة السابقة إلى تدمير زراعة البلاد وربط عجلة صناعتها بالخارج وتحويلها إلى صناعة "تجميع" و"مونتاغ" ليس إلا، وشاعت في المجالات الأخرى مفاسد من هذا القبيل طيلة السنوات التي كانت الدولة تزرع تحت نير هؤلاء الخبثاء، فكيف يمكننا اليوم إعادة إعمار البلد دون مشاركة الشعب الواسعة في ذلك؟!

كم كانت دقيقة وثاقبة رؤية إمامنا الحكيم المدبر، في اليوم الذي عاد فيه إلى البلاد فقال في خطابه الأول الذي وجهه من مقبرة الشهداء "روضة الزهراء" إلى جماهير الشعب: "إننا لو تكاتفنا وتعاضدنا وعملنا معاً مدة عشرين عاماً عندذاك نتمكن من إعمار بلدنا".

ولا ننسى أننا خضنا حرباً مدمرة استمرت سنوات طويلة وفترة مديدة واستنفدت منا الكثير من القوى والطاقات والإمكانات، وفي ضوء ذلك ازدادت المشاركة الشعبية إلحاحاً وأهمية²⁰.

اهتمام الحاكم الإسلامي بتربية النفس

هناك مجموعة من وظائف الحاكم الإسلامي ترتبط بتربية النفس وتهذيب الذات والسلوك الشخصي للحاكم. فبالرغم من أن أفراد الأمة الإسلامية كلهم معنيون بهذه الوظيفة، ومطلوب منهم الانكباب على بناء النفس والاهتمام بتنقية السلوك الشخصي والفردى وجعله منطبقاً مع الضوابط الأخلاقية في الإسلام، وبالرغم من التحلي بالأخلاق الفاضلة والخصال السامية والسجايا الحميدة والمثل الإسلامية والإنسانية، إلا أن هذا الأمر يكتسب أهمية فائقة وإضافية بالنسبة للحاكم والمسؤولين وأصحاب المناصب والمسؤوليات في البلد.

ذلك لأن السلوك الشخصي للفرد العادي لا يتجاوز مدى تأثيره محيط الفرد والمجال الصغير الذي يعيشه المرء، بيد أن آثار سلوك الحاكم الإسلامي تمتد إلى مدى أبعد وأعمق يتناسب مع درجة ارتفاعه في سلم المسؤولية.

فعندما يكون الحاكم الإسلامي متواضعاً فإن تواضعه لا يؤثر في دائرة ضيقة أو نطاق محدود، بل ينعكس ذلك في كل أوساط الشعب ويؤثر على عقول أذهان جميع المواطنين ويترك بصماته في نمط سلوك كل واحد منهم. ولذلك فإن إحدى وظائف الحكومة والحاكم هو إمعان النظر في سلوكه الشخصي ومراعاة الضوابط والأطر التي عيّنت له.

وبالطبع فعندما نتحدث عن الحاكم الإسلامي فنحن لا نعني شخصاً محدداً ذا منصب عالٍ ورفيع في الدولة، بل إن جميع الذين يسهمون بشكل من الأشكال في إدارة دفة الحكم ولهم تأثير على الصعيد الحكومي ويعدّون ضمن أعضاء الجهاز الحاكم والقائم بإدارة المجتمع الإسلامي معنيون بذلك أيضاً، كل ما في الأمر أنه كلما اقتربت مسؤولية الشخص من المركز الأصلي والأساسي وارتفعت درجته في سلم المسؤولية ازداد ثقل المسؤولية التي ينبغي عليه النهوض بأعبائها.

²⁰ من خطبة لسماعته في صلاة الجمعة بجامعة طهران في ١٣٦٣/٦/٩ ش.هـ (١٩٨٤/٨/٣١).

أما ذوو المستوى الأدنى في سلم المسؤولية، والمسؤولون ذوو الوظائف الأقل أهمية في الدولة فإن ثقل هذه المسؤولية يقل بالنسبة لهم.

وثمة الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث والروايات الشريفة الواردة في "نهج البلاغة" وعن أئمة أهل البيت الآخرين في هذا الشأن.

ومن خصائص الحاكم الإسلامي المهمة، العلم وسعة الصدر وتحمل المشاق والمتاعب والانحرافات والتطرف والتصرفات غير الأخلاقية من الغير تجاهه، والسيطرة على النفس تجاه استفزازات الآخرين، وعدم الانجرار للاصطدام من الإثارات الصغيرة والتافهة، وبُعد النظر والرؤية الثاقبة.

ومن خصائصه الأخرى: القناعة والزهد في الحياة الشخصية سواء في المأكل والملبس أو في المسكن والمركب وفي بقية الأمور والمجالات التي تُعدّ من جملة الأمور الحياتية الشخصية للمرء. ونلاحظ في حياة وسيرة أمير المؤمنين (ع) وفي السيرة النبوية نماذج ومصاديق رائعة وعظيمة في هذا المجال.

وهكذا الأمر على صعيد محاسبة النفس ومراجعة الذات، فمع أن هذا الواجب يخص كل الناس - حاكمين ومحكومين - بيد أنه يتأكد في خصوص الحاكم الإسلامي، فمحاسبة الحاكم الإسلامي لنفسه في الحقيقة - ذات تأثير في مصير شعب بأكمله إذ أنه سيتوخى الدقة والحذر في مقابل مستقبل هذا الشعب ومقدراته.

ومن وظائف الحاكم الإسلامي الأخرى، عدم الابتلاء بمرض حب الجاه والتحكم وشهوة التسلط والسيطرة والتفرد والعناد والزهو بالنفس وتنزيه الحاكم الإسلامي لنفسه من هذه الأمور يعدّ من أهم الوظائف وأبرز الخصائص الخلقية التي ينبغي له التحلي بها.

هذه مجموعة من الوظائف التي تقع على عاتق الحاكم الإسلامي والحكومة الإسلامية وإذا أراد أن يقوم بكل الوظائف الاجتماعية الملقاة على عاتقه دون الالتزام بهذه الواجبات الأخلاقية أو الاهتمام بها، فإن النتيجة هي خروج تلك الحكومة وذلك الحاكم عن النموذج الذي ينشده القرآن ويدعو له الإسلام، ومن المؤكد أن عدم اهتمامه بأداء هذه الواجبات الأخلاقية سينعكس سلباً حتى على كيفية قيامه بالواجبات الاجتماعية أيضاً، وسيفقد القدرة اللازمة للقيام بها خير قيام.

وظائف الحكومة الإسلامية في المجال المعنوي والتربوي للمجتمع

وثمة مجموعة أخرى من وظائف الحكومة تتعلق بالمجال المعنوي والتربوي لحياة المجتمع، وهي تحظى بالدرجة الأولى من الأهمية. ومن هذه الأمور:

الانكباب على تهيئة مستلزمات التربية والتعليم لأفراد المجتمع والاهتمام بالتركية الأخلاقية للناس، وترشيد الطاقات وتنمية الاستعدادات الذاتية لأبناء الأمة، واستخدام كل الوسائل وتسخير كل الإمكانيات اللازمة لتفتح المواهب الإلهية التي غرسها فيهم الباري عز وجل، من قبيل الاستعدادات والابتكارات الخلاقة والمبادرات الخيرة والقيم الأخلاقية والخصال الحميدة والصفات السامية.

وإذا وجدنا أن أفراد المجتمع في بلد ما لا يتمتعون بالأخلاق الفاضلة، أو أن الفساد مستشر بين الناس، أو أنهم لم يدركوا أهمية التربية والتعليم وأن مستواهم العلمي والدراسي متدهور وضعيف، أو أن مستوى الوعي السياسي ليس كما ينبغي، فلا يمكن توجيه اللوم إلى أفراد ذلك المجتمع، بل ينبغي لوم الحكومات المتعاقبة على ذلك المجتمع، وينبغي توبيخ وتفريع الحكام المتلاعبين بمقدرات ذلك البلد المادية والمعنوية.

وهذا هو الوضع الذي نشاهده اليوم في العالم، سواء في أقطار العالم التي تمتلك الوعي والإدراك السياسي وتفتقر إلى الجوانب المعنوية والأخلاقية، أو في البلدان المتخلفة التي تفتقد حتى الوعي والإدراك السياسي والتي فرض عليها التخلف والتأخر، حيث لم يُسمح لشعوبها بحرية التفكير، وحرمت من اكتساب الوعي والإدراك السياسي، وفي مثل هذه البلدان لا يجوز أن نلقي التقصير والملامة على عاتق الشعوب، فليست هي التي تمتلك زمام اتخاذ القرار في هذه المجالات، وإنما الحكومات والحكام هم المقصرون.

إن نشر القيم المعنوية وإشاعتها في البلد، من قبيل الوعي والنضج السياسي واليقظة وتنمية القدرة على التحليل والمتابعة والاستنتاج، وتصعيد مستوى إدراك الأحداث والقضايا وفهم أبعادها، وتنمية الخصائص الأخلاقية، كل ذلك يعدّ من أهم وظائف الحاكم الإسلامي التي تكتسب أهمية فائقة. وعندما نلقي نظرة على مضامين دستورنا نجد أنه يهتم بهذه القضايا اهتماماً بالغاً، ولا يتسع هنا المجال للتطرق إلى هذا الأمر بالتفصيل.

ولاية الحاكم الإسلامي امتداد للولاية الإلهية

إن التزكية والتعليم يعدّان من أهم دواعي بعثة الأنبياء، ومن بين أهم ما كلفوا به. وقد ذكرنا أن ولاية الحاكم الإسلامي هي امتداد للولاية الإلهية وولاية الأنبياء.

نشر العدالة والأمن من وظائف الحكومة الإسلامية

وثمة مجموعة أخرى من الوظائف التي تقع على عاتق الحكومة الإسلامية، وهي من مستلزمات إدارة الأمور الحياتية والمادية في المجتمع، فإن لم تنجز هذه الوظائف افتقد الناس الظروف الاجتماعية المؤاتية لكي يحيا حياة سعيدة ومطمئنة، يتسنى لهم فيها الرقي الأخلاقي والثقافي والتربوي. ومن هذه الوظائف: نشر العدالة وإقرار العدل.

فهذه المهمة الأساسية التي يتوجب على أجهزة الحكومة الإسلامية الاهتمام بها، فلا يمكن أن يقال للناس: لماذا لم تراعوا العدالة، بل الحكومة الإسلامية والدولة الإسلامية هي التي ينبغي عليها مراعاة الضوابط التي تؤدي إلى ظهور العدالة الاجتماعية وإقرارها في المجتمع.

ولهذا السبب مُنح الحاكم الإسلامي صلاحيات وسلطات واسعة كي يتسنى له بسط العدالة ونشرها في حنايا المجتمع، عبر إقرار الأمن والطمأنينة - سواء الطمأنينة في المجال العملي والمهني أو من الناحية القانونية والقضائية وفي شتى نواحي الحياة بشكل عام، كالبيوت والطرق والقرى والنواحي والقصبات وأمن الحدود - فتأمين الطمأنينة ونشر الاستقرار في كل أنحاء المجتمع يعد من أبرز التكاليف وأهم الواجبات التي يجب على الدولة الإسلامية والحاكم الإسلامي إنجازها.

وإلى جانب توفير الأمن والاطمئنان ينبغي نشر الرفاه الاجتماعي، فالأمن والرفاه أمران مهمان للغاية وتحتاج إليهما كل المجتمعات البشرية سواء الإسلامية منها وغير الإسلامية.

فنحن لا نقول: "إن على الحكومة الإسلامية تهذيب أخلاق الناس ورفع مستواهم العلمي والسياسي، وليس عليها - بعد ذلك - أن تؤمن لهم الخبز اللازم لمعيشتهم أو الحياة المرفهة السعيدة، ولا توفير المساكن اللازمة لأبناء الشعب، ولا إيجاد فرص العمل اللازمة للعاطلين، ولا تأمين الحد الأدنى من مستلزمات الحياة الكريمة المستقرة لهم..." ليس الأمر هكذا أبداً.

يقول الله تعالى على لسان نبيّه إبراهيم ﴿رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله﴾ (البقرة: ١٢٦).

فبعد أن بنى إبراهيم الكعبة المشرفة رفع يده بالدعاء والتضرع إلى الله بأن يمنّ على سكان هذا البلد بالرفاه والأمن؛ فالأمن إذاً من بين أهم الاحتياجات والمستلزمات الحقيقية للناس، ومن واجب الحكومة الإسلامية توفيره. والرفاهية هي الأخرى من الاحتياجات الواقعية والحقيقية للناس، وعلى الحكومة الإسلامية أن تلبي هذه الحاجة.

وليس المقصود - طبعاً - توفير الرفاه لطبقة معيّنة أو فئة محدودة ولا رفاه سكان المدن لوحدهم أو سكان إحدى أنحاء البلد، بل المراد هو توفير الرفاهية والرخاء والازدهار لجميع أفراد الشعب ولكل المواطنين من أي فئة أو شريحة أو مهنة أو منطقة كانوا. وبالطبع فإن الحكومة تنظر في شدة احتياج أي واحدة من هذه الأصناف وتقوم بتنسيق الأمور لتلبية الاحتياجات الموجودة حسب شدتها وضعفها وحسب جدول الأولويات الموضوعة في خطط البلاد.

وهكذا الأمر بخصوص القضايا الصحية والعلاجية والأمور اللازمة لتنظيم العائلة وما يشابهها من الأمور المرتبطة بحياة الناس الفردية وحياتهم الاجتماعية؛ فالحكومة ملزمة بإنجاز هذه الأمور وسد هذه الاحتياجات.

تولي سياسة المجتمع إحدى وظائف الحكومة الإسلامية

وثمة صنف آخر من أصناف وظائف الحكومة الإسلامية وهو إدارة الشؤون للمجتمع الإسلامي والحكومة الإسلامية، والقيام بدورها تجاه القضايا العالمية والأحداث الدولية. فلا يمكن أن نفترض وجود مجتمع تحكمه حكومة ويعيش حياة وادعة مطمئنة مستقرة في الوقت نفسه الذي يفتقد فيه الأواصر والروابط الدولية أو لا يكون له دور فعال وقوي وطليعي ينطلق من موقع الاقتدار في الساحة العالمية. مثل هذا الأمر غير ممكن إطلاقاً ليس فقط في هذا اليوم، حيث نرى العالم مترابطاً مع بعضه البعض وأموره يسودها التداخل والتواصل، وتنتقل فيه مظاهر الحضارة وأنماط التقدم وصور الثقافة، ويتم فيه تبادل الأخلاق والأعراف الجيدة والرديئة، والثمار الطيبة والمرة وتنعكس فيه الأفراح والأنراح

من هذا الطرف من العالم إلى الطرف الآخر منه فتشمل كل الشعوب... أقول ليس هذا مستحيلاً اليوم فحسب وإنما حتى بالأمس لم يكن ممكناً.

فلا يمكننا أن نفترض وجود مجتمع مزدهر ومتطور دون وجود سياسة قوية وروابط دولية متينة وعلاقات وثيقة بالدول والشعوب الأخرى؛ هي الأخرى من ضمن وظائف الحكومة الإسلامية، فالحكومة الإسلامية لا تؤيد العزلة والانطواء على الذات، ولا ترغب في الانعزال عن الشعوب والحكومات الأخرى، ولا تريد الانزواء جانباً عن القضايا العالمية، بل تسعى لتسجيل حضورها الفعال والمؤثر في شتى المجالات والصعد وفي القضايا الدولية.

وبالطبع فإن القيام بكل واحدة من هذه المهام وإنجاز كل واحدة من هذه الواجبات يتطلب وجود أجهزة إدارية وتشكيلات ومؤسسات عديدة والحكومة الإسلامية ملتزمة بإقامة وإيجاد هذه الأجهزة والمؤسسات كي يكون بمقدورها إنجاز هذه الوظائف والواجبات.

والأمر المهم هو أن الحكومة لا يمكن أن تحظى بالتأييد وتكتسب القبول إلا بعد تعهدها والتزامها بهذه الوظائف، أما الحاكم والنظام الذي لا يرى من واجبه القيام بهذه المسؤوليات والوظائف ولا يعيرها اهتماماً كافياً ولا يبذل مساعيه لتحقيقها فإنه يعتبر - من وجهة نظر الإسلام - مرفوضاً وفاقداً للتأييد.

ولذلك فإن الحكومة التي تستهدف تحقيق غاياتها الشخصية وتسعى وراء المطامع وإرضاء الشهوات وتحقيق الجاه والمنصب وإشباع حب الذات، والحكومة التي تبتعد عن تحقيق الوظائف الإلهية والاجتماعية فإنها تعتبر عبأً ثقيلاً على عاتق الحاكم ووبالاً ماحقاً ليس إلا، أما إذا كانت الحكومة تستهدف تحقيق هذه الغايات السامية والواجبات المهمة المرضية من قبل الله فإنها تعتبر ذلك عبادة وواجباً إسلامياً وشرعياً وعملاً مقبولاً يرضاه الله.

وقد رُوِيَ حادثة ملخصها أن صحابياً قال عند رسول الله (ص): "ما أسوأ الإمارة والرئاسة!" وكان يظن هذا الصحابي أن ذلك دليل الزهد في الدنيا، فأجابه النبي (ص) بعكس ما كان يظن، موضحاً أنه ما أحسن الرئاسة أو الإمارة إن كانت مقترنة بشرطين:

أولهما: إن من يتصدى للإمارة أو الرئاسة إنما يتصدى لها وهو جدير بها وأحق بالنهوض بأعبائها، أي لا يكون غاصباً لحق غيره، وفقاً للمعايير الإلهية وطبقاً للمقاييس الإسلامية.

وثانيهما: أن يؤدي الواجبات والوظائف التي تستلزمها الإمارة أو الرئاسة وألا يتغافل عن أداء حقها.

ولذلك فإن هذه القضية تأتي على رأس القضايا الإسلامية التي تستحق الاهتمام. وقد روي عن الإمام الرضا (ع) بأنه تحدث عن الإمامة "وهي الإمارة أو الرئاسة والحكومة الإلهية في المجتمع الإسلامي"، فعبّر عنها بأنها محور لكل أصول الإسلام وعماد الدين وأسس العقيدة.

ولقد حظيت قضية الإمامة والولاية بكل هذا الاهتمام في رواياتنا لأنها تمس الأمور المعنوية والمادية للشعب، وتخص نمو الناس ورشد المجتمع، وحتى أن مصير الناس إلى الجنة يعدّ إحدى نتائج نوع الحكومة والنظام القائم فـ "الناس على دين ملوكهم" كما يقال.

فإذا كان النظام الحاكم نظاماً متديناً كفوءاً وجديراً ونظاماً ملتزماً متحرّفاً على مصالح الأمة حريصاً عليها، وتنطبق عليه المعايير الصحيحة فإن كل هذه الأمور تسهم في سوق الناس إلى الجنة، جنة الدنيا وجنة الآخرة.

وإذا افتقد الحكام والزعماء اللياقة والجدارة اللازمة أو عدموا الالتزام والتحرّق والإخلاص، أو لم يعرفوا وظائفهم، أو لم يقوموا بها كما ينبغي فحينذاك يسوقون الناس نحو الجحيم ويؤول مصيرهم نحو السقوط في جهنم؛ ولا يكون هذا مصير الحاكم وحده بل يجرّ معه الناس الذين يعيشون تحت ظل حكومته.

وعلى هذا الأساس، فإن وظائف الحكومة تُعدّ أموراً مهمة للغاية وتكسب الحكومة أهمية وقيمة كبيرتين إلى هذا المستوى.

من مداليل قضية حديث "الغدير"

وهنا أرى من المناسب أن أتطرق إلى موضوع مهم، وهو قضية حديث "الغدير" التي حصلت إثر نزول قوله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (المائدة: ٦٧).

وبعد ذلك وعقب أخذ البيعة للإمام أمير المؤمنين قال عز وجل ﴿الْيَوْمَ يَنْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾ (المائدة: ٣).

وبالطبع فإننا نعتبر قضية "الغدير" من أصولنا العقَدية الإسلامية ونعتقد أن لها العديد من المداليل والمعاني أهمها هي: إنها تعكس أهمية قضية الخلافة والولاية والحكومة الإسلامية، مما دعا النبي الأكرم (ص) إلى التأكيد عليها في الشهور والأسابيع الأخيرة من عمره الشريف، فطبق يوضح للناس أهميتها وأبعادها، ولذلك أبدى الرسول كل ذلك الاهتمام بها في قضية "الغدير".

فبعد أن ألقى النبي خطبة تضمنت وصاياه الأخيرة - في منى أو في مكة - في السنة العاشرة للهجرة، وبينما كان عائداً من مكة إلى المدينة - بعد الفراغ من حجة الوداع - توقف في منطقة تقع بين المدينتين تُعتبر مفترق طرق مهم يتوجه منها الحجاج اليمينيون إلى بلدهم بعد فراغهم من فريضة الحج، وتتوجه كل واحدة من القبائل إلى منطقتها.

ويعكس اختيار تلك المنطقة - وهي صحراء حارة ذات رمال تكوي الأقدام وشمس حارقة - أهمية هذه القضية، قضية الحكومة الإسلامية. وتقول الروايات أن حرارة تلك المنطقة بلغت حداً بحيث صار الحجاج معه يضعون أريدتهم تحت أرجلهم أو يلقون بعباءاتهم أقدامهم كي لا تتورم بحرارة الأرض. وفي هذه الاستثنائية، اعتلى النبي أحداج الإبل المنصوبة له كالمنبر ورفع معه الإمام علي بن أبي طالب (ع) وأراه للناس كي لا يحصل أي التباس ثم قال (ص): "من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه".

وإننا نعتقد أن لهذه الحادثة اثنين من المعاني والمداليل وهما:

أولاً: إن الحكومة بعد رسول الله (ص) من حق علي (ع) وإن الخلافة ينبغي أن تؤول إليه بشكل مباشر. ولا شأن لنا هنا بالوقائع التاريخية التي حصلت، ولكن المهم هو أن التاريخ الإسلامي سجل لنا هذه الحقيقة وهي أن النبي الأكرم (ص) نصّب بنفسه الإمام علياً خليفة من بعده، نظراً لما كان يتمتع به من الصفات المعنوية والدينية، وما كان له من الخلفيات والسوابق وما يتصف به من الطهر والصفاء الفريدين والممتازين على الآخرين.

ثانياً: وهو الأمر المهم الذي يستلزم اهتمامنا اليوم، وهو إعطاء أهمية فائقة لقضية الحكومة الإسلامية. فلم تحظ أي قضية أخرى باهتمام النبي مثلما حظيت به هذه القضية وخصوصاً في تلك الظروف الصعبة والحرجة. وبعد أن بلغ الرسول (ص) الناس بذلك الأمر الرباني تلقى بشارة إلهية أبلغها للناس هي إكمال الدين وإتمام النعمة، في قوله عز وجل ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾.

وهذا يعكس أهمية هذه القضية، قضية الولاية والحكومة الإسلامية²¹.

مزايا حكومة الإمام علي (ع) وملامحها

وأرى من المناسب في ختام هذا البحث، وبعد أن مررنا بقضية عيد الغدير، التطرق للملامح العامة والمزايا الفريدة التي امتازت بها حكومة أمير المؤمنين (ع) لا سيما وأنها موضوع يندرج في عنوان هذا الفصل "وظائف الحكومة الإسلامية".

الحقيقة أن علي بن أبي طالب (سلام الله عليه) يُعتبر الإنسان المجسد لمفهوم الحكم الإلهي والإسلامي، وعندما يريد المرء أن يخوض عباب هذا البحر، بحر الحديث عن شخصية أمير المؤمنين يجد صعوبة بالغة ويشعر بحرج كبير، باعتبار أن في حياة هذا الإمام الهمام من المحطات البارزة والصفات الحميدة والملامح السامية ما يجعل المرء حائراً من أين يبدأ وأيها يتناول وعلى أية واحدة من الفضائل الجمّة لديه يركّز حديثه.

حقاً كان أمير المؤمنين إنساناً متعدد الأبعاد.. إنساناً تجتمع فيه كل الفضائل الإنسانية السامية، ولذلك فليس من السهولة بمكان أن يركز المرء على بعد معيّن أو جانب محدد أو صفحة مشرفة واحدة من صفحات حياته.

بيد أنني اخترت موضوعاً يخص هذا البحث وجعلته مرتكزاً حول الجانب المتعلق بكونه خليفة لرسول الله وإماماً للمسلمين بعد ارتحال النبي (ص) إلى الرفيق الأعلى. وارتأيت أن من المناسب لنا والجدير بنا التطرق إليه، باعتبارنا أمة حققت ثورة كبرى لتوّها وأسست نظاماً جديداً في العالم المعاصر - وهو عالم بعيد عن المعنويات - من القيم الإلهية والإسلامية.

ونحن اليوم بحاجة إلى سمة مهمة من سمات حياة أمير المؤمنين أكثر من أي شيء آخر، وهي عبارة عن "الالتزام الكامل بالأصول الثورية والقيم الإسلامية".

وكمقدمة للموضوع أقول: إنه من خلال المطالعة والتعمق في أوضاع الثورات والتحويلات الاجتماعية في العالم يدرك المرء جيداً أنه أينما حصل انحراف عن الأصول لم يكن أساس هذا الانحراف قائماً على الخيانة ولم يكن المنطلق حتماً منها.

²¹ من خطبة لسماعته في صلاة الجمعة بجامعة طهران في ١٣٦٣/٦/٢٣ ش.هـ (١٩٨٤/٩/١٤).

كيفية وقوع الانحراف عن القيم

ودونكم الثورات والنهضات التي شهدتها العالم والتي بلغت مرحلة الانتصار كيف كانت شعاراتها التي ترفعها والادعاءات التي تطرحها للشعب طيلة مائة عام أو ما يقرب منها، فأغلبية هذه النهضات التي وقعت في أطراف العالم وأكنافه كانت ترفع عقيرتها بشعارات ومبادئ وأصول جذابة وقيمة لدى كل ناظر وتلفت نظر أي مراقب، وتسترعي انتباه أي قارئ ومطالع لتاريخها في الكتب والتواريخ المدونة. ولكن تلك الثورات والنهضات ما أن وصلت إلى سدة الحكم وتسّمت دفعة الأمور وأخذت مسيرة التغييرات تمشي وفقاً لآرائها وأفكارها حتى طفقت - بعد مضي فترة قصيرة - تنحرف تلك الثورات والنهضات عن شعاراتها الأولى وتتخلى رويداً رويداً عن قيمها المقدسة السابقة، وشرعت تنسى الادعاءات، فأخذ يطويها ملف النسيان.

وغالباً ما يتخلى الطلائعون والزعماء - ولو بعد الرعيل الأول وبعد الجيل الأول من الزعماء والقادة - عن تلك القيم وينحرفون عن تلك الأصول بعد انصرام فترة من الزمن ومضي جيل جديد. وهذا ما حدث في معظم النهضات والثورات التي شهدتها عالمنا المعاصر وما حصل خلال العقود الأخيرة الماضية، والمهم أن نرى من أين وكيف بدأ الانحراف، هل أن الذين حققوا الثورة وأوصلوها إلى شاطئ النصر والظفر تعمدوا خيانتها وأقدموا على ذلك عن قصد سابق؟ من الممكن طبعاً - في بعض الأحيان - أن يقع مثل هذا الأمر ولكن الأمر في معظم الأحيان ليس بهذا الشكل وإنما حصل ذلك عبر التساهل والتسيّب واللامبالاة وعدم التقيد الشديد بالأصول - في بادئ الأمر - فإذا كان المسؤولون الجدد الذين أفرزتهم الثورة وتسّموا سلّم المسؤولية في النظام الجديد المنبثق عن تلك النهضة ليسوا ملتزمين بالأصول التزاماً جيداً ومتقناً وإذا لم يكونوا متشددين في التزام القيم الأصيلة والمبادئ الأساسية بإحكام وإتقان فإن النتيجة هي أن مقربيه وأصدقاءهم وأقاربهم يستغلون الإمكانيات المتاحة لديهم والمعطاة لهم.

وهكذا فإن أولئك المسؤولين - ورغبة منهم بمراعاة أمور القرابة والصداقة والعلائق الودية وغيرها من الأمور - يزول التزامهم ويضعف تقيدهم بالأصول ويأخذون بالتخلي عنها، فيغضون الطرف عن الانحرافات وأعمال الاستغلال تساهلاً وتهاوناً منهم، وتكون النتيجة هي سيطرة حفنة من العوائل على

زمام الأمور وهيمنتهم على الإمكانيات، وتبرز إلى الوجود العوائل الثرية الغنية والعصابات الحاكمة والمتنفذة المسيطرة على المال والحكم.

لمحة خاطفة على عصر صدر الإسلام

وإذا أردنا أن نلقي نظرة تحليلية على التاريخ، فألقينا لمحة خاطفة على عصر صدر الإسلام للاحتظنا أن العديد من الحالات ينطبق عليها ما قيل سلفاً، إذ حصل تساهل في التقيد ببعض الأصول، وأدى هذا التساهل نفسه إلى حصول بداية الانحراف بزاوية صغيرة في بادئ الأمر، وأخذت هذه الزاوية تكبر وتكبر شيئاً فشيئاً، فالانحراف يبدو أول ما يبدأ صغيراً وطفيفاً لكنه ما يلبث أن يكبر وتتضح أبعاده مع مرور الزمن بحيث تصبح الفاصلة عن القيم والمبادئ كبيرة. وفجأة يتنبه المرء فيرى أن ما تبقى بالفعل مما يمسي بالقيم والأصول والنظرية والفكر والإسلام تفصله فاصلة كبيرة عن الحقيقة والأصل بحيث لا تبقى من تلك الأمور باقية تذكر.

فبعد مائة سنة من اندلاع ثورة الإسلام الأولى في عصر صدر الدعوة الإسلامية تجدون الوضع القائم لا يشبه بشيء الوضع السائد في زمن النبي الأكرم. وطبعاً فإنني لا أريد هنا الخوض في تفاصيل الأمور التاريخية أو التطرق إلى تفاصيل الانحراف التي شهدتها تلك الفترة وسجلها التاريخ ومن أين منشؤها ومنطلقها وما هو سببها وجرّاء التساهل في أي من الأصول حصل الانحراف، فهذه أمور معروفة ومشخصة في طيات التاريخ، ومعروفة أيضاً تلك الشخصيات التي ارتكبت أفطع الانحرافات عن القيم الاجتماعية في مجال تقسيم الأموال وتسليط غير الأكفاء وغير المؤهلين وتنحية الصالحين والجديرين وإبعادهم عن مواقعهم الحقيقية... تلك الوجوه المنحرفة يسهل اليوم تشخيصها وتعيينها في التاريخ الإسلامي الحاضر، وغالباً ما لا يحصل اشتباه بين المسلمين في هذا الأمر فمعظم المؤرخين يعلمون من أين نشأت الانحرافات وانطلقت، ولا أريد الخوض في ذلك.

وما أريد الحديث عنه هو هذا البعد من أبعاد شخصية أمير المؤمنين (ع) وهو ما اعتبره من أكثر ما يلفت النظر في التاريخ الإسلامي ألا وهو: إن هذا الإمام الفذ لم يتساهل - في أي من الأدوار والمراحل التي مرت بها حياته الشريفة - ولم يتعاون في تطبيق القيم والتزام الأصول ولم يغض الطرف أو يتغاض عنها.

وعلينا اليوم، نحن أتباع أمير المؤمنين (ع)، أن نرفع ذلك كلواء وعلم وكراية خفاقة نضعها نصب أعيننا، وعلينا أن نعتبر التقيد بالأصول والتزام المبادئ الإسلامية الأصيلة أحد أكبر شعاراتنا وأهمها.

ضرورة التقيد التام بالأصول

ومنذ البداية، أعلن الإمام أمير المؤمنين التزامه الأصول وتمسكه بالمبادئ، وعبر عن ذلك في العديد من أقواله وتصريحاته، سواءً في المجالات المالية أو في مجال المسؤوليات المتعلقة بالحكومة والولاية وإنابة المسؤوليات الحساسة والمناصب المهمة بالأفراد الصالحين. فبمجرد ما اختير الإمام للخلافة وسلّمت له مقاليدها بادر في اليوم الأول إلى إزاحة الأشخاص المنحرفين الفاسدين من سدة الحكم، فقليل له: إنك تسلّمت الخلافة لتؤكّ وليس من المصلحة الآن أن تصدر أمراً بعزل هؤلاء الأشخاص، وهذا ليس لصالح خلافتك وحكومتك. فقال (عليه السلام): "أتأمروني أن أطلب النصر بالجور فيمن وُكِّيت عليه، والله لا أطور به ما سمر سمير وما أمّ نجمٌ في السماء نجماً، لو كان المال لي لسوّيت بينهم فكيف وإنما المال مال الله، ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف" (نهج البلاغة، خ: ١٢٦، ص: ١٨٣، د. الصالح).

ويقول (عليه السلام): "إن أفضل الناس عند الله من كان العمل بالحق أحبّ إليه - وإن نقصه وكثره - من الباطل، وإن جرّ إليه فائدة وزاده" (نهج البلاغة، خ: ١٢٥، ص: ١٨٢).

وفي الأيام الأولى لحكومة الإمام أصدر (ع) أمراً باسترداد أموال بيت مال المسلمين من قطائع عثمان، وهي الأموال والأراضي والهبات والأملاك التي قُسمت على بعض الأشخاص في عهد عثمان. قال (ع): "والله لو وجدته قد تزوّج به النساء، ومُلك به الإماء، لرددته فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق" (نهج البلاغة، خ: ١٥، ص: ٥٧، د. الصالح).

هذه هي القرارات الحاسمة التي أصدرها أمير المؤمنين، وهذا هو التصرف الحازم الذي اتّبعه عملياً - لا على صعيد القول فقط - منذ أوائل عهد خلافته وحتى آخره، وهو ما خلق المتاعب للإمام طيلة خمس سنوات من خلافته.

أجل هذا هو الحزم... فلربما أعاقّت النوائب وصروف الزمان المرء عن تحقيق ما يريد لفترة من الزمن من خلال التزامه الحزم والقوة ولكن النتيجة النهائية والحقيقة الخالدة التي يشبّتها التاريخ هي أن

كل طلاب الحق وكل الذين يضيقون ذرعاً بالظلم يعتبرون علي بن أبي طالب مثلاً أعلى وقدوة سامية ونموذجاً للعدالة، ويبقى نهجه درساً بليغاً وخالداً في صفحات التاريخ المضيئة.. هذه هي ثمرة نهج علي بن أبي طالب وهذا هو شأنه الرفيع.

وإنني أنقل هنا لعشاق علي بن أبي طالب والمؤمنين بنهجه ومدرسته بعض النماذج من سيرته وقليلاً من صور حزمه وشدته في ذات الله. ونحن اليوم أحوج ما نكون إلى اتباع هذا النهج وأن يستهدي مسؤولو الجمهورية الإسلامية بهذه السيرة ويتبعوا هذا الأسلوب في مجتمعنا عبر تمتعهم بالدقة والوعي الإسلامي... ينبغي صيانة المبادئ والمحافظة على الأصول بكل حزم وحسم.

نماذج من حزم علي (ع) ودقته في صيانة الأصول

أحد الأمور التي جسّد فيها أمير المؤمنين حرصه على صيانة المبادئ وحفظ الأصول هي قضية تقسيم أموال المسلمين والتصرف في بيت المال. وهناك قصة مأثورة في هذا الصدد هي قصة عقيل وهو أخ الإمام علي بن أبي طالب (ع)، فبعد استشهاد الإمام ذهب عقيل إلى معاوية، فقال له معاوية: "ما قصة الحديدة المحماة، ألا ترونها لي؟!" فرواها له.

والقصة وردت في "نهج البلاغة" وملخصها أن عقيلاً كان أعمى العينين ويعاني من فقر مدقع وعوز شديد وعالة مستمرة ولا يكفيه إيراده المالي لسد رمقه ورمق أطفاله الكثيرين. ويوماً جاء إلى أخيه أمير المؤمنين - وهو يومئذ خليفة المسلمين ويده إمكانيات الدولة كلها - والفقر يعلو هامته والعوز يأخذ بتلابيه ليطلب إليه أن يعطيه شيئاً من بيت المال.

ويروي أمير المؤمنين تلك الحادثة فيقول: "والله لأن أبيت على حسك السعدان مسهّداً، أجزّ في الأغلال مصفّداً أحبّ إليّ من أن ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالماً لبعض العباد وغاصباً لشيء من الحطام، وكيف أظلم أحداً لنفس يُسرّع إلى البلى قفولها ويطول في الثرى حلولها؟!"

والله لقد رأيت عقيلاً وقد أملق حتى استماحني من بُركم صاعاً، ورأيت صبيانه شعث الشعور غير الألوان من فقرهم، كأنما سوّدت وجوههم بالعظم، وعاونني مؤكداً، وكرر عليّ القول مردّداً، فأصغيت إليه سمعي فظنّ أنني أبيعه ديني واتبع قياده مفارقاً طريقتي، فأحميت له حديدة، ثم أدنيتها من جسمه ليعتبر بها، فضجّ ذي دنف من ألمها وكاد أن يحترق من ميسمها، فقلت له: ثكلتك الثواكل يا عقيل! أثنى

من حديدة أحماها إنسانها للعبه، وتجرنى إلى نار سجّرها جبارها لغضبه، أثنى من الأذى ولا أثنى من لظى؟! (نهج البلاغة، الخطبة ٢٢٤، ص: ٣٤٦).

هذا درس يخلّده التاريخ في صفحاته بأحرف من نور، وهو يزرع الأمل في قلوب المستضعفين - من أي دين أو مذهب كانوا - إلى الأبد إذا علموا من هو عليّ وعرفوا ما فعله مع أخيه عقيل في هذه القصة، ويبقى هذا الأمر مخلّداً في أفئدتهم مرتسماً في خواطرهم. ولهذا فحتى الذين لا يؤمنون برب علي فإنهم مؤمنون بدرس عدالة علي، ولهذا السبب أيضاً فجدّير أن تهدي اليوم عدالة علي كل الشعوب وتأخذ بالباب جميع الحكومات التي تريد العمل لمصلحة شعوبها.. هذا نموذج في باب صيانة المبادئ والتزام الأصول عند أمير المؤمنين.

وفي مناسبة أخرى، لما عوتب على التسوية في العطاء بين الناس قال (سلام الله عليه): "لو كان المال لي لسوّيت بينهم، فكيف والمال مال الله". وعندما كانت تُروى هذه الحوادث لمعاوية - العدو اللدود للإمام أمير المؤمنين - كانت دموعه تجري دون اختيار ويبكي ويترحم على علي.

مراقبة أعمال الموظفين من واجبات المسؤولين

وفي حادثة أخرى، نجد حزم أمير المؤمنين ومبديته في مجال الأمور المتعلقة بالحكومة والموظفين ومسؤولي الأمور متجسداً. وإذا كان عقيل لا يملك منصباً رسمياً أو مسؤولية اجتماعية حكومية فإن المقصود بحزم الإمام هذه المرة هو عبد الله بن عباس^{٢٢}، ابن عم أمير المؤمنين وتلميذه المخلص له، وهو أحد الذين كان يعتبرهم أمير المؤمنين من أقرب المقربين إليه، وظل هكذا حتى استشهاد الإمام. وفوق ذلك فإنه كان مكلفاً من قبل الإمام (ع) بولاية البصرة.

²² من خلال مراجعتنا لـ "نهج البلاغة"، لم نستطع القطع بأن المقصود بهذا الكتاب "الرسالة" هو عبد الله بن عباس، لأسباب يطول شرحها أوردها ابن أبي الحديد في شرحه لـ "نهج البلاغة"، فليراجع الجزء السادس عشر من الشرح المذكور (في طبعة دار الكتب العلمية بقم، انظر ص: ١٦٤ - ١٧٢ بخصوص الكتابين ٤٠ و ٤١). والتزاماً بنص خطبة قائد الجمهورية الإسلامية ونص هذا الكتاب فقد ترجمنا النص كما هو (الترجم).

وبالطبع، فعلى الرغم من أن الحادثة ثبتت في حياة عبد الله بن عباس وأوردها التاريخ في "نهج البلاغة"، لكنه كان أحد الذين ظلوا حتى آخر حياتهم أوفياء مخلصين لأمر المؤمنين، إذ كان تلميذاً للإمام، وعلى الرغم من الشدة التي أبدتها معه أمير المؤمنين، إلا أنه - وبسبب علمه أن الإمام لم يغضب إلا لله ولم يثر إلا صيانة لقيم السماء - ليس فقط لم يكره الإمام ولا انزعج منه أو ارتد عنه بل بقي حتى الرمق الأخير مبلّغاً ومؤيداً ومسانداً وذائداً ووفياً للإمام ومدافعاً عنه.

لقد تنهى إلى مسامع أمير المؤمنين أن عبد الله بن عباس قد تصرف في شيء من محتويات بيت المال التي كانت تحت تصرفه كوال للبصرة، فبادر أمير المؤمنين لكتابة رسالة إليه يستوضحه فيها الأمر ويطلب إليه أن يبعث له بسجل حساباته.

إذاً، فأمر المؤمنين لم يجُل في خاطره أنه ما دام ابن عباس ابن عمي فإن قلت له أرني سجل حساباتك فلربما ينزعج ويتبرّم. ولم يفكر مع نفسه أن في هذا الأمر إهانة لابن عباس، إذ كل إنسان يمكن أن يرتكب خطأ وتزلّ قدمه في منزلق الاشتباه ويقترف خطأ حتى في المسائل الشخصية والاجتماعية المهمة. وفي هذه الحالة فإن هذا الحذر وتلك الاحتياطات من انزعاج الخاطي والمقصر تصبح في غير محلها.

من الممكن أن ينزعج ابن عباس ويكون ذلك خلافاً لتوقعه فليكن ذلك، فالمحاسبة ومتابعة دقائق الأمور ومراقبة أعمال الولاة والموظفين والمتصددين أمر واجب ووظيفة من وظائف أولياء الأمور، ولذلك فإن أمير المؤمنين كتب رسالة من فوره لواليه وابن عمه أن يبعث لي بسجل حساباتك.

ويروى ابن عباس عندما بلغه كتاب أمير المؤمنين تعجب منه وكبر عليه، فكتب رسالة أجاب فيها الإمام (عليه السلام) بالقول إن الأموال التي تصرفنا فيها كانت أقل من حقنا في بيت المال.

وهذه هي الأخرى ظاهرة توجد لدى بعض المتصددين لأعمال الدولة من ذوي المناصب الرسمية، فهم يظنون أنهم بقيامهم بخدمة معينة أو امتلاكهم لسوابق جيدة أو أدائهم بعض المهام والخدمات للثورة أو الشعب، يصبح لهم حق استثنائي وسهم أوفر في بيت المال. وإذا ما أنفقوا أو أتلّفوا مقداراً من ممتلكات الدولة أو استحوذوا على شيء من أموال البلد فإنه أقل مما يستحقونه.

ومثل هذا التصور الخاطي ربما كان يوجد عند هذا الشخص الجليل عبد الله بن عباس، وكان جوابه على رسالة الإمام (ع) برسالة ثانية شديدة اللهجة توجد في ثنايا "نهج البلاغة".

ونلاحظ أن كلمات رسالة أمير المؤمنين كانت حادة وشديدة ودامغة إلى حد كبير بحيث تحمل المرء على التعجب، إذ لولا إيمان ابن عباس وسوابقه الجيدة ومعرفته الواسعة بأمير المؤمنين - ولو كان المخاطب بها غير ابن عباس - لأعرض عن الإمام وانزعج منه وارتد عنه وفرّ من دولته والتحق ببلاط معاوية.

لكنه لم يفعل ذلك فحسب وإنما ظل بعدها دائماً وحتى بعد استشهاد أمير المؤمنين كلما ذكره أو ذكر عنده اغرورقت عيناه بالدموع وذكره بالخير وأثنى وترخّم عليه.

حزم الإمام علي (ع) في التعيين والعزل

طبيعي أنه عندما يكون كلام أمير المؤمنين وصمته، وإقدامه وإحجامه في سبيل الله، فإن لهذا آثاراً عميقة وإلهية. لاحظوا الحزم والحسم في نهج أمير المؤمنين فهو لا يساوم على مبدئيه حتى لو كان الطرف الآخر ابن عمه وتلميذه وله سوابق طيبة وخدمات جليلة. إذ من المعروف أن عبد الله بن عباس كان أحد حواريين أمير المؤمنين، ومن الثابتين الأشداء على أعداء الإمام، ومن المدافعين والمستميتين دفاعاً عن إمامه وقائده، لكن هذا الإمام نفسه عندما يبلغه خبر مخالفة ارتكبها شخص كهذا لا يهتم ولا يعبأ بمسألة من يكون مرتكب المخالفة بل يعامل القضية بما هي، مجردة عن فاعلها كائناً من كان، فالمخالفة تبقى مخالفة ولا تختلف حقيقة الأمر بين أن يكون المخالف عبد الله بن عباس أو غيره، فينبغي أن يحاسب المخالف على مخالفته.

وأعرض هنا قبل أن أختتم البحث قضية في مجال التعيين والعزل توضح لنا مدى مبدئية أمير المؤمنين وتعكس مبلغ التزامه الأصول وتقيده بالقيم الأصيلة، القيم التي تجعل صاحبها يستحق التعيين والتنصيب في موقع رسمي ومسؤولية حكومية اجتماعية... إنها قيم محددة ومعينة ولا يمكن تكليف أي كان في منصب اجتماعي حكومي ما دون توفرها فيه.

ينبغي أن يتوفر في الأشخاص المرشحين للتعيين والتنصيب في المسؤوليات والمناصب الحكومية كفاءات ولياقات وقابليات معينة، ويتميزوا بسمات خاصة، وإذا كان ثمة شخص يفتقد تلك الأمور فذلك لا يعني أنه امرؤ سيئ وإنما معناه أنه شخص غير مؤهل وغير لائق لاشغال هذا المنصب، وينبغي تكليفه بعمل آخر يناسبه، وهذا الأمر كان مطبقاً في عهد حكومة أمير المؤمنين (عليه السلام).

وقد لفتت انتباهي قضية تخص ما حصل في مصر على عهد خلافة الإمام (عليه السلام)، فعندما هوجمت مصر من قبل عساكر الشام، شعر أمير المؤمنين أن عليه إبدال والي مصر، وكان حينذاك أحد أنصار الإمام ومقربيه وتلامذته الخاصين وهو محمد بن أبي بكر، بوال آخر أقوى منه وأشد بأساً وأمضى عزيمة وهو مالك الأشتر... وطبعاً فإن هذا تعرض - وهو في الطريق إلى مصر - لعملية اغتيال أودت بحياته وبلغ بها درجة الشهادة الرفيعة.

ولكن المهم في القضية أن مجرد كون مالك الأشتر شخصاً مؤهلاً وذا صلاحيات وقابليات أكثر هو الذي حمل أمير المؤمنين على تعيينه والياً لمصر بدلاً من محمد بن أبي بكر وعزل الأخير، بالرغم من كونه من أحسن وأفضل أنصار أمير المؤمنين بل ربيبه بالتبني، وكان الإمام يكنّ له حباً جماً وتعلقاً شديداً. وعندما أبدى محمد عدم ارتياحه لعزله، في رسالة بعثها إلى أمير المؤمنين، أجابه بكتاب أكد له فيه أن عزله له لا يدل على كونه مستاءً ولا منزعجاً منه أو مستصغراً لشأنه ومستخفاً به، ولكنه ارتأى أن الأشتر أفضل من يمكنه التصدي للزحف المعادي والهجوم العسكري الذي تعرضت له مصر آنذاك. على أية حال، هذه المبدئية وهذا الحزم، وحصيلة هذه التصرفات والمواقف الأصيلة "مائة بالمائة" صنعت لأمر المؤمنين شخصية عالمية تاريخية خالدة أبد الآبدين، وصارت في أذهان المسلمين من طراز الشخصيات الأسطورية، بل وأصبحت لها حتى في أذهان غير المسلمين هذه الصورة الناصعة المضيئة العظيمة.

ونحن - اليوم - بحاجة إلى تعلم هذه المبدئية من أمير المؤمنين والالتزام بها، وينبغي أن نجعل شخصيته قدوة علينا ومثالاً محتذى، وعلينا أن نتذكر دوماً أن ثورتنا قد أقيمت على أساس أصول سامية، على رأسها التزام الإسلام وتجسيده، والدفاع عن المحرومين والمستضعفين، وعدم الخضوع للقوى الكبرى شرقيها وغربيها أو التساوم معها، ونشر العدالة الاجتماعية في صفوف الشعب، وإقرار أسس التربية والتعليم الإسلاميين في أكناف البلاد ومنح الإنسان كرامته وقيمه السامية، وغيرها من الأصول والمبادئ الإسلامية القيمة المبنية على أساس التوحيد.

علينا أن نولي أهمية فائقة لهذه الأصول والمبادئ الإسلامية ذات الأهمية القصوى في مسيرتنا الاجتماعية بحيث تحتل الدرجة الأولى من اهتمامنا وسلم أولوياتنا.

نسأل الله أن يوفقنا للاقتداء بأمر المؤمنين (ع) والسير في نهجه القويم^{٢٣}.
والحمد لله رب العالمين..

²³ من خطبة لسماحته في صلاة الجمعة بجامعة طهران في ١٣٦٣/١/٢٤ ش.هـ (١٩٨٤/٤/١٣).

محتويات الكتاب

١	الفصل الأول.....
١	المقدمة.....
٢	تأثير الإيمان بالله في البنية الاجتماعية للنظام الإسلامي.....
٤	المحرومون والمستضعفون.....
٤	انعكاسات التوحيد وثماره في المجتمع.....
٥	القوانين المنطبقة مع النصوص الإسلامية.....
٦	النظام الاقتصادي الإسلامي عنوان عريض.....
٧	العمود الفقري للقضايا الاجتماعية في الإسلام: التقوى.....
٨	الفصل الثاني.....
٨	الحكومة الإسلامية والحاكم الإسلامي.....
٨	الحكومة الإسلامية تجسيد لحكم الشعب.....
١٠	تنفيذ رأي الشعب.....
١١	تجسيد المدرسة الدينية.....
١٢	هل الحكومة الإسلامية حكومة شعبية أيضاً؟.....
١٤	الحكومات الدينية أنجح وسيلة لمشاركة الشعب في إدارة أموره.....
١٦	مشاركة الشعب في جميع شؤون المجتمع الإسلامي.....
١٧	الأصول والأحكام في المجتمع الإسلامي.....
١٨	تصرفات الأنظمة المدّعية للديمقراطية مخالفة لرأي شعوبها.....
٢٠	حاكمية الشعب في الجمهورية الإسلامية.....
٢٠	النبي وأمير المؤمنين نموذجان للحاكم الإسلامي.....
٢٢	شيء من فضائل أمير المؤمنين وحكومته.....
٢٣	من عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر.....
٢٥	نهج الحكومة الإسلامية نهج أمير المؤمنين.....

٢٧	حكومة الله وحكومة الشعب
٢٧	مدعو الحكومة الشعبية
٢٨	الحكومة الإسلامية حكومة شعبية أيضاً
٢٩	الأصول والأحكام في المجتمع الإسلامي
٣٠	اعتماد الحكومة الإسلامية على إيمان الشعب
٣١	حكومة عباد الله
٣٢	السمات العامة للحكومة الإسلامية
٣٤	القوانين في ظل الحكومة الإسلامية
٣٥	وجوب إطاعة الحكومة الإسلامية
٣٧	السمات العامة للحكومة الإسلامية
٣٨	الشعب والضرائب
٣٨	شعبنا مطيع لحكومته تماماً
٣٩	ثبات الشعب في ساحة المواجهة
٤٠	ضرورة الاهتمام بتوضيح صفات الحاكم الإسلامي
٤٠	اهتمام القرآن بإيضاح خصائص الحاكم الإسلامي
٤٢	العلاقة بين الضلال وعدم معرفة الحكام
٤٤	الحقيقة غير المثبتة في تاريخ القرنين الأول والثاني
٤٥	شخصية الأنبياء (ع)
٤٦	سمات الحاكم الإسلامي
٤٧	الفرق بين العلم والحكمة
٤٨	ثانياً: الأنبياء ليسوا من ذوي الأطماع والأهواء
٤٩	النموذج الكامل للحاكم الإسلامي
٥٠	ثالثاً: التلاحم بين الأنبياء والمحرومين
٥١	أمير المؤمنين علي (ع) القدوة والنموذج
٥٢	العقد المستعصية عليهم كي يبادر إلى حلها

٥٣	الحكام الجائرون مشكلة الشعوب
٥٣	الإمام الخميني نموذج للحاكم المحبوب
٥٤	مِمَّ يعاني العالم المعاصر؟
٥٤	الحاكم الإسلامي منزّه عن سلبات الحكام الجائرين
٥٥	الأنبياء هم الأحق بالحكم
٥٦	الأنبياء نموذج الحاكم الإسلامي
٥٧	الفصل الثالث
٥٧	الحكومة الطاغوتية والحاكم الطاغوتي
٥٧	أهمية تشخيص الجوانب السلبية في شخصية الحاكم
٥٨	الصفات الرئيسة للحاكم الطاغوتي
٥٨	الصفة الأولى: الاستكبار
٦٠	الصفة الثانية: الولع بالدنيا والشغف بزخارفها
٦٥	ثالثاً: الاستبداد
٦٧	القانون هو العلاج الأولي للاستبداد
٦٩	اهتمام الإسلام باستقلال السلطة القضائية
٧٠	التقوى هي الوسيلة الفعالة لمكافحة الاستبداد
٧٢	الوقاية من الاستبداد خير من علاجه
٧٦	اليوم لم يعد يوم سيطرة السياسات الأجنبية
٧٧	رابعاً: الاستئثار
٨٢	تأثير صفات الحكام على المجتمعات
٨٤	الإسلام يوصي المسؤولين بمواساة الناس
٨٤	من طرق مكافحة الاستئثار
٨٥	كسب العلم في العهد الساساني
٨٧	زمام الحكم ومقاليد الحكومة من ممتلكات الشعب
٩٠	من طرق مكافحة الاستئثار

٩٢	مكافحة الاستئثار
٩٤	علي (ع) أنموذج الحاكم الإسلامي
٩٤	إمام الأمة قدوة لأبناء الشعب
٩٦	الاستئثار في تسنم المناصب والمسؤوليات
٩٨	المعايير الإسلامية في مجال المسؤوليات الاجتماعية
١٠٠	المعجزة الإسلامية قد وقعت
١٠١	الملاكات والكفاءات الواجب توفرها في النواب
١٠٣	خامساً: التكبر والاستعلاء
١٠٤	الغرور والغطرسة في الحاكم الطاغوتي
١٠٥	التكبر حجاب يحول دون فهم الأمور
١٠٧	رأي الإسلام بشأن الحكومة
١٠٨	التكبر أصل كل أنماط الفساد
١١٠	التكبر هو سبب تنكّب سبيل الرشاد
١١٣	مصدق الاعتناء بالناس: حبهم والتودد لهم
١١٥	كل الامتيازات لا قيمة لها مقارنة بالتقوى
١١٩	من انعكاسات التكبر وآثاره
١٢٠	الطغيان ذروة التكبر
١٢٢	تكبر المسؤولين يكدّر صفو المجتمع
١٢٣	أسلوب علاج التكبر ومواجهة الحكام المتكبرين
١٢٤	ضرورة محافظة المسؤولين الإسلاميين على أنفسهم
١٢٥	جذور الاستكبار
١٢٦	دور الشعب في استكشاف الحقائق
١٣١	مناط المقارنة بين الأنظمة الحكومية الإسلامية والاستكبارية
١٣١	تكثيف الحضور الشعبي في شتى المجالات
١٣٢	الفصل الرابع

وظائف الحكومة الإسلامية.....	١٣٢
المدخل.....	١٣٢
الحكومة الإسلامية امتداد لحاكمية الله.....	١٣٣
الحكومة الإسلامية والإلهية.....	١٣٤
وظائف الدولة الإسلامية.....	١٣٤
وظائف الحكومة الإسلامية في مجال بناء الذات.....	١٣٥
ملامح الحاكم الإسلامي وصفاته.....	١٣٦
رفض البيروقراطية وتعميق دور الشعب.....	١٣٧
ضرورة البرمجة والتخطيط والإشراف من قبل الحكومة.....	١٣٩
اهتمام الحاكم الإسلامي بتربية النفس.....	١٤١
وظائف الحكومة الإسلامية في المجال المعنوي والتربوي للمجتمع.....	١٤٣
ولاية الحاكم الإسلامي امتداد للولاية الإلهية.....	١٤٤
نشر العدالة والأمن من وظائف الحكومة الإسلامية.....	١٤٤
تولي سياسة المجتمع إحدى وظائف الحكومة الإسلامية.....	١٤٥
من مداليل قضية حديث "الغدير".....	١٤٧
مزايا حكومة الإمام علي (ع) وملامحها.....	١٤٩
كيفية وقوع الانحراف عن القيم.....	١٥٠
لمحة خاطفة على عصر صدر الإسلام.....	١٥١
ضرورة التقيد التام بالأصول.....	١٥٢
نماذج من حزم علي (ع) ودقته في صيانة الأصول.....	١٥٣
مراقبة أعمال الموظفين من واجبات المسؤولين.....	١٥٤
حزم الإمام علي (ع) في التعيين والعزل.....	١٥٦
محتويات الكتاب.....	١٥٩